الفصل التمهيدي

الأسس المنهجية للدراسة

مقدمة الدراسة:

في إطار التطورات والتغييرات التي يشهدها العالم في شتى المجالات، والتنامي الذي طرأ على اقتصاديات معظم البلدان وما تعرضت له الأسواق العالمية من اضطرابات من جراء الأزمة المالية العالمية عام 2008 بخاصة القطاعات المالية والمصرفية فقد برزت الحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ونتيجة لذلك عَملت السلطات والأجهزة الإشرافية والرقابية على المستويين العالمي والدولي بإعادة النظر في مبادئ لجنة بازل I وتعديلها انسجاماً مع التحديات والمخاطر الجديدة التي فرضتها العولمة وأدواتها الجديدة والتطورات التكنولوجية الهائلة وإصدار مبادئ بازل II و إرشاداته وتطويرها بما يتناسب مع تلك التحديات والتغييرات وإصدار الوثيقة الخاصة باتفاقية بازل III.

لذا كان لزاماً على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية مواجهة تلك التحديات والتغييرات، باعتبارها من أهم الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة وتلعب دوراً رئيسياً في تطوير مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتنميتها من خلال مساهمتها بشكل جوهري في تصعيد وتائر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير الثقة وتدعيم الاستقرار الاقتصادي للبلد.

في إطار ذلك شهد المصرف التجاري السوري تغييرات هيكلية في السنوات القليلة الماضية بما يماشي التطورات المعلوماتية والتكنولوجية والظروف المنافسة الشديدة في السوق المصرفي والمالي للمحافظة على الاستمرار في خطة عمل تتجه نحو تنافسية أفضل و خدمات ومنتجات أكثر تلاؤماً مع حاجات التجارة المحلية والعالمية وتمويل الاستثمار، بالإضافة إلى تمويل الاحتياجات من القروض، لذا كان من الضروري لمواكبة تلك التطورات إحداث مديرية للمخاطر المصرفية تعمل على تحديد مستوى المخاطرة بما لا يعرض المصرف لمخاطر عالية مقابل الحصول على أرباح استثنائية بل يحافظ على مستوى أكثر تحفظاً و ثباتاً وذلك من خلال تحديد الصلاحيات و المهام والسقوف وتنويعها والتزام الحدود التي يفرضها مجلس النقد و التسليف من خلال القرارات الصادرة عنه وإعداد تقارير دورية عن مستويات التعرض الحالية للمخاطر وأساليب ضبطها ومدى اختلاف هذه القيم عن القيم المرجعية الموجودة ومراجعتها وأساليب الاختلاف في حال وجوده، وزادت أهمية وجود مديرية المخاطر بعد الأزمة الراهنة التي تتعرض لها البلاد وبخاصة بعد تعرض المصرف التجاري السوري إلى العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة كبيرة من البلدان الأخرى من خلال دورها في تخفيف المخاطر و الحرص على سلامة المركز المالي للمصرف، مما أتاح للمصرف لعب دور أكبر على المستوى الوطني وتحقيق أفضل المزايا للأطراف المعنية كافة متمثلة باقتصاد الدولة ومجتمع الأعمال والأفراد.

مشكلة الدراسة:

إن عدم وجود إدارة سليمة للمخاطر في المصرف التجاري السوري تشكل تحدياً أساسياً له عند تطبيق القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف، وبالتالي تأثير ذلك في قدرة المصرف على تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

وبالتالي يمكننا صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1- هل يقوم المصرف بتطبيق قرارات مجلس النقد و التسليف وقرارات مصرف سورية المركزي للممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها؟

2- هل تؤثر المخاطر التي يتعرض لها المصرف التجاري السوري في التنمية الاقتصادية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية إدارة المخاطر المصرفية وتحليلها، حيث تُعدُ إدارة المخاطر من العوامل الرئيسة في نجاح أي مصرف وازدهاره وتحقيقه لأهدافه حيث إنه من خلال تلك الأهداف فإن المصرف يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية بخاصة في ظل عدم وجود تمويل أجنبي أو ضعفه، وفي ظل التطور التقني المطرد في الصناعة المصرفية من ناحية، والتطور في استخدام الوسائل الإلكترونية من ناحية ثانية، وزيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية في سوق سِمَتُه المنافسة الشديدة. كذلك تكمن أهمية الدراسة في المساهمة في تأمين قاعدة بيانات يمكن الاستفادة منها في بحوث أكاديمية أخرى.

أهدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- التعرف إلى الدور الذي يساهم فيه المصرف التجاري السوري في التنمية الاقتصادية، ودراسة أثر المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف في نشاطه وبالتالي في التنمية الاقتصادية.

2- تسليط الضوء على الآليات التي يتبعها المصرف التجاري السوري في قياس المخاطر المصرفية.

3- معرفة مدى التزام المصرف التجاري السوري بتطبيق قرارات مجلس النقد والتسليف والمعتمدة على مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ومبادئ بازل لإدارة المخاطر المصرفية.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري لقرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي تتعرض لها نشاطات المصرف، والتي يتفرع منها:

أ- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **المخاطر الائتمانية** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي تتعرض لها نشاطات المصرف.

ب- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **المخاطر السيولة** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي تتعرض لها نشاطات المصرف.

ت- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **مخاطر السوق** ورقابتها، والإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي تتعرض لها نشاطات المصرف.

ث- لا توجد فروق ذات دلالة بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **المخاطر التشغيلية** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي تتعرض لها نشاطات المصرف.

ج- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي تتعرض لها نشاطات المصرف.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وبين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية، والتي يتفرع منها:

أ- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وبين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ب- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وبين الادخار بالأسعار الجارية.

ت- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وبين الاحتياطي بالأسعار الجارية.

منهجية الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين:

أ- القسم النظري: حيث تم إنجاز هذا القسم بالاعتماد على المنهج الوصفي لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والأجنبية والمقالات والدوريات الصادرة في مجال الدراسة، وكذلك التقارير والحسابات الصادرة عن المصرف التجاري السوري ومصرف سورية المركزي بالإضافة إلى قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي.

ب-القسم العملي: بعد الاطلاع على قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بما يخص المخاطر المصرفية، قامت الباحثة بتصميم استبيان تضمن مجموعة من العبارات المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها الموجودة في المصرف التجاري السوري، وتم توزيع 115 استبيان وفقاً لأسلوب الحصر الشامل، ومن ثم تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة في تحليل البيانات والمعطيات وهي من خلال الاستعانة ببرنامج Spss وهي اختبار ألفا كرونباخ، واختبار التوزيع الطبيعي باستخدام Kolomogorov Samirnov، بالإضافة إلى النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعامل الاختلاف. وتم اختبار الفرضيات الأولى للدراسة من خلال استخدام One-Sample T-test، وتم اختبار الفرضية الثانية للدراسة من خلال استخدام البيانات التي تخص المخاطر المصرفية (الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر، والمخاطر التشغيلية، مخاطر السوق) كسلسلة زمنية مع بعض مؤشرات التنمية، ذلك لدراسة الارتباط والانحدار المتعدد لمعرفة مدى تأثير تلك المخاطر في التنمية الاقتصادية .

حدود الدراسة:

حدود مكانية: حيث تم اختيار العاملين في الأقسام التالية قسم المخاطر وقسم التخطيط وقسم الحسابات وقسم التسليف في الإدارة العامة في المصرف التجاري السوري في دمشق (وتم اختيار هذه الأقسام من بين الأقسام الموجودة في الإدارة العامة للمصرف لأنها على اطلاع وخبرة بإدارة للمخاطر المصرفية، بالإضافة إلى أنه لا يوجد ضمن فروع المصرف إدارات للمخاطر المصرفية).

حدود زمانية: اختيار الفترة الزمنية من عام 2003 حتى عام 2011 للحصول على البيانات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (عبد العاطي لاشين محمد منسي، 1997):[1] بعنوان "استراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية".

هدفت الدراسة إلى تحليل نشاط إدارة الفائدة في المصارف المصرية في الواقع العملي وتحديد نقاط الضعف فيها كما أنها سعت إلى التوصل إلى إطار أو أسلوب علمي قابل للتطبيق يعتمد على استقراء عوامل السوق في الواقع المصري يمكن الاعتماد عليه في صياغة الاستراتيجيات المناسبة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة للجنيه المصري والمؤثرة في هيكل أصول المصارف التجارية وخصومها، وقد كانت أهم النتائج وجود إدراك عالٍ لأهمية مخاطر سعر الفائدة لدى غالبية المصارف على الرغم من ذلك لا تقوم تلك المصارف بإدارتها.

2- دراسة (منال إبراهيم الخطيب، 2004):[2] بعنوان "تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره على أحد المصارف التجارية السورية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى الإستراتيجية الائتمانية للمصارف التجارية من خلال التعريف بأهمية سياسة الإقراض، والتعرف إلى عناصر سياسة الائتمان المصرفي وإجراءات منحه وتمثيل مخاطره و كذلك قياس تكلفته من خلال نموذج محاسبي مقترح له، وكانت أهم النتائج أن المصارف التجارية لا تطبق أي نظام من أنظمة محاسبة التكاليف، مع التنويه بأهمية محاسبة التكاليف في تحديد تكلفة أي ائتمان مصرفي إذ بالاعتماد عليه يمكن تحديد مخاطره، كما توصلت الباحثة إلى ضرورة قيام المصارف السورية بالاستفادة من تجربة المصارف في الدول المتقدمة وبعض الدول الغربية المتطورة مصرفياً في استخدام الأساليب التحليلية الرياضية ومنها الإحصائية عند تحليل المخاطر الائتمانية.

3- دراسة (نصر عبد الكريم ومصطفى أبو صلاح، 2007):[3] بعنوان "المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل- دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى المخاطر التشغيلية بشكل عام وآلية احتساب رأس المال اللازم لمواجهتها وفق مقررات لجنة بازل وفحص مدى كفاءة المصارف العاملة في فلسطين في التعامل معها وإدارة هذه المخاطر. وتوصلت الدراسة إلى انخفاض مستوى التزام المصارف العاملة في فلسطين بالمبادئ السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية؛ حيث لا يتوافر لدى معظم المصارف المتطلبات الأساسية لممارستها، الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها التزام مقررات لجنة بازل الجديدة.

---

[1] منسي، عبد العاطي لاشين محمد، 1997، استراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية ،دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه ،جامعة القاهرة، مصر.

[2] الخطيب، منال إبراهيم، 2004، تكلفة الائتمان وقياس مخاطره بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية، أطروحة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة حلب.

[3] عبد الكريم، نصر. أبو صلاح، مصطفى، 2007، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل –دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، الأردن.

4- دراسة (مازن حمزة، 2008):[1] بعنوان "أثر إحداث مديرية المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إحداث مديرية المخاطر المصرفية في التقليل من درجة المخاطرة بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين وجود إدارة رشيدة للمخاطر وبين تحسين الجدارة الائتمانية للمصرف. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن المصرف يجب أن يعمل على تحسين مستوى الشفافية والإفصاح عن المخاطر المصرفية، وتوفير المعلومات والأساليب الرياضية والإحصائية من أجل تحليل معطيات البيئة وتقييمها ذات العلاقة بالمخاطر المصرفية المحتملة في مجالات عمل المصرف.

5- دراسة (صالح رجب حماد، 2008):[2] بعنوان "أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى الجانب العلمي لأسس إدارة المخاطر التشغيلية وقياسها، والتعرف إلى الفوائد التي يجنيها المصرف من إدارة المخاطر التشغيلية وتطبيق نظم التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية(Clinic Robotic Surgery Association)(CRSA). وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي ضرورة نشر الوعي العام عن أهمية أنظمة الرقابة، والعمل على مساعدة الإدارة والمدققين على التعرف إلى النواحي ذات المخاطر المرتفعة ونقاط الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية وبما يؤدي إلى منع حدوث الأخطاء والاحتيال.

6- دراسة (ثائر عدنان قدومي، 2008):[3] بعنوان " العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية- دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى واقع الصيرفة الإلكترونية وتحدياتها في الأردن، والتعرف إلى الإجراءات التي يمكن القيام بها للتوسع في استخدام الصيرفة الإلكترونية ونشرها، وتوضيح أهم مزايا استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية ومخاطرها ومعوقاتها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن عناصر مخاطر الصيرفة الإلكترونية تركزت فقط حول عدم توفر قوانين وتشريعات واضحة لحماية التعاملات المصرفية الإلكترونية.

---

[1] حمزة، مازن، 2008، أثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري، جزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، فرع دمشق، قسم المصارف، دمشق، سورية.

[2] حماد، صالح رجب، 2008، اثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع لإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن.

[3] قدومي، ثائر عدنان، 2008، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، ، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الإنسانية، الأردن.

6- دراسة (عبد الله شاهين، 2009):[1] بعنوان "نظم الدفع الإلكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها- دراسة تطبيقية على بنك فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة الدفع الإلكتروني وأدواته المطبقة في مصرف فلسطين ونظم الرقابة عليها والتحديات المرتبطة بها والمخاطر التي تترافق معها، وتم التوصل إلى أن البيئة الجديدة للعمل المصرفي والمنافسة الشديدة والتطبيقات التقنية لأدوات الدفع الإلكتروني أدت إلى الضغط على المصارف لإيجاد آليات متطورة في استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وتنويعها مما أدى إلى زيادة المخاطر المرتبطة بها.

7- دراسة (خليل إبراهيم مصطفى، 2009):[2] بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية- دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية".

هدفت الدراسة إلى التعرف إلى إدارة المخاطر المصرفية في المصارف العامة السورية، وتحديد أساليب التعامل مع المخاطر المختلفة وصولاً إلى تحقيق الأهداف المحددة وتطويق النتائج السلبية، والتعرف إلى أهم تحديات الرسملة والتصنيف الائتماني وأنظمة إدارة المخاطر في ضوء توجهات لجنة بازل الجديدة حول كفاية رأس المال الواجب التزامه، وكانت أهم النتائج التي توصل إليها أن المصرف بحاجة ماسة إلى تفعيل دور إدارات المخاطر وتوظيف الكفاءات المؤهلة لأجل ذلك، بالإضافة إلى الحاجة المستمرة إلى تطوير برامج الإعداد والتدريب المستمرين للعاملين في المصارف

8- دراسة (سيرين سميح أبو رحمة، 2009):[3] بعنوان "السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على طبيعة العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وأبعادها وكل من العائد والمخاطرة، بالإضافة إلى التعرف إلى قدرة الإدارة المصرفية في إدارة السيولة المصرفية واستثمارها وآثارها في العائد والمخاطرة، وإلى معرفة مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية لنسب السيولة المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية وبين مؤشرات مخاطر السيولة للمصارف التجارية موضوع الدراسة، وإلى أن هناك اختلافاً بين علاقة السيولة والمخاطرة في المصارف التجارية الفلسطينية.

---

[1] شاهين، علي عبد الله، 2009، نظم الدفع الإلكتروني و مخاطرها ووسائل الرقابة عليها- دراسة تطبيقية على بنك فلسطين،، المجلد 12،العدد1،مجلة جامعة الأزهر بغزة: سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين.

[2] مصطفى، خليل إبراهيم،2009 ، إدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية)،رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

[3] أبو رحمة، سيرين سميح، 2009، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين.

9- دراسة (عدنان شاهر الأعرج، 2010):[1] بعنوان "إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن".

هدفت الدراسة إلى مساعدة المصارف العاملة في الأردن في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية في إدارة مخاطر السيولة من خلال التعرف إلى العوامل المقترحة من لجنة بازل في إدارة مخاطر السيولة ومدى تطبيقها في المصارف العاملة في الأردن. خلصت الدراسة إلى أن المصارف العاملة في الأردن تستخدم أدوات مناسبة في قياس مخاطر السيولة وإدارتها بمستوى جيد وتلتزم عوامل الإفصاح العام حول مخاطر السيولة، إلا أن الهيئات الرقابية في الأردن لا تقوم بدور فعال في مراقبة تلك المخاطر.

10- (Jason Kofman، 2004):[2] بعنوان "منافع بازل II والطريق نحو تحسين الأداء المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح انعكاس تطبيق معايير الإطار الجديد المعدل لمتطلبات رأس المال بحسب بازل II على الأداء المالي للمصارف، وتوصلت إلى أن التزام المصارف تلك المعايير يجعلها قادرة على تحقيق الميزة التنافسية في الصناعة المصرفية، وتحفز المصارف على تطوير نظم إدارة المخاطر وعملياتها، وتبني منهجيات أكثر تقدماً في تحديد وقياس المخاطر المصرفية بخاصة قياس المخاطر الائتمانية من خلال مدخل التصنيف الداخليIRB(أو Rating Based-approach (Internal :A-IRB. وأكدت الدراسة أهمية استخدام مدخل التصنيف الداخليIRB لقياس المخاطر الائتمانية، الذي يدعم اتخاذ القرار عند منح الائتمان، وعَدت الدراسة أن العمل وفق مقررات بازل II يعتبر استثماراً وليس مجرد تكلفة وذلك للمنافع التي تجنيها المصارف عند التزام معايير الإطار الجديد.

11- دراسة(Patrick Van Roy، 2005):[3] بعنوان "تصنيف الائتمان والمدخل المعياري(الموحد) لقياس مخاطر الائتمان وفقاً لبازل II.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاعتماد في المؤسسات المختلفة لتصنيف الائتمان مثل Moody's, S&P, Fitch وانعكاسها على متطلبات رأس المال للمصارف المتوسطة والصغيرة الحجم. وتبين للباحث من خلال عينة من المقترضين بلغت (3,125) ما بين شركة ومصرف وحكومة وجود اختلافات في نتائج تقييم الجدارة الائتمانية لهذه العينة بين مؤسسات التصنيف، بفوارق18 % للشركات و15% للمصارف و13% للحكومة ونتجت هذه الفوارق بسبب الاختلاف في درجة التحفظconservative في تقييم الجدارة الائتمانية للطرف الآخر من مؤسسة التصنيف الائتماني لأخرى، على الرغم من أن هذه المؤسسات تعمل وفق أوزان

---

[1] الأعرج، عدنان شاهر، 2010، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، العدد الخامس والعشرون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق.

[2] Jason,K. January 2004,The Benefits of BaselIIand the Path to Improve Financial Performance, Financial Performance.

[3] Van Roy,P. Aug 2005 Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II, European Central Bank Working.

المخاطر المحددة من قبل بازل II. وهذا يدفع بالمصارف إلى التعامل مع الأطراف الأخرى التي تتمتع بجدارة ائتمانية مرتفعة، وتكوين محفظة ائتمانية عالية الجودة.

وخلصت الدراسة إلى مايلي:

أ- على الرغم من وجود فوارق إحصائية في متطلبات رأس المال للمصارف المقرضة- التي تُعَدُ نتيجة التقييمات المختلفة للجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية - إلا أن هذه الفوارق لا تزيد عن6% من متطلبات رأس المال للقروض للشركات والبنوك والحكومات.

ب- تحديد متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، التي تُقاس بالمدخل المعياري، يقدم مزايا بسيطة لرأس المال الرقابي للمصارف التي تعتمد على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية.

ت- متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المطالبات على الشركات والمصارف والحكومات أعلى في المصارف التي تعتمد على مبادئ بازل II عن التي تعتمد على مبادئ بازل I.

الجديد المقدم في هذه الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة:

- نجد أن هناك تشابهاً بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث تناول موضوع المخاطر المصرفية وأنواع هذه المخاطر وطرق قياسها وفقاً للجنة بازل المصرفية، إلا أن هذه الدراسة تتميز بشكل جوهري لكونها ركزت على أثر المخاطر المصرفية في التنمية الاقتصادية ضمن الإدارة العامة في المصرف التجاري السوري، مع إبراز الدور الذي يلعبه المصرف التجاري السوري في عملية التنمية الاقتصادية.
- بالإضافة إلى أن الدارسة الحالية تميزت عن الدراسات السابقة كونها تطرقت إلى حساب مؤشرات المخاطر المصرفية التي يتعرض لها المصرف.
- الدراسة الحالية تناولت طرق قياس المخاطر المصرفية ضمن الإدارة العامة في المصرف التجاري السوري من الفترة الزمنية 2004 ولغاية 2011، ووضحت كيفية حساب متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة تلك المخاطر وذلك لإظهار مدى ملاءة المصرف.

الفصل الأول

مساهمة المصرف التجاري السوري في التنمية الاقتصادية

يعد المصرف التجاري السوري من أكبر المؤسسات المصرفية في سورية ويستأثر بحيز واسع من النشاط المصرفي والإجمالي في سورية حيث تقدر حصته من إجمالي الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بأكمله نحو 80% يستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلية.[1]

يتناول هذا الفصل لمحة عن تطور النظام المصرفي في سورية، والتعريف بنشأة المصرف التجاري السوري والخدمات الموجهة للقطاعين العام والخاص من خلال فروعه التي بلغت (71) فرعاً في نهاية عام 2011،[2] كما تناول أثر الودائع والائتمان كأنشطة للمصرف التجاري ودورهما في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ربط الودائع والائتمان بالناتج المحلي الإجمالي.

1-1-نشأة القطاع المصرفي في سورية وتطوره:

لقد نمت المصارف في سورية وتزايد دورها في الاقتصاد السوري حيث ساهمت بما تملكه من إمكانيات مالية ومدخرات في تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية من خلال تجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها إلى الاستثمار ودعم الأنشطة الإنتاجية في المشاريع الصناعية والزراعية القائمة في البلاد، بالإضافة إلى تمويلها للقطاع العام و تقديم القروض للقطاع الخاص.

ومر القطاع المصرفي في سورية بتطورات متلاحقة عكست الدور الريادي الذي لعبته المصارف السورية في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية، فيمايلي موجز عن التطورات البارزة التي مر من خلالها.

المرحلة الأولى: من عام 1953 حتى عام 1962 :

لم يكن للنظام المصرفي قبل عام 1953 دور في الحياة الاقتصادية العملية نتيجة ضعف المصارف الوطنية، الذي كان سببه ضعف التطور الاقتصادي وانخفاض مستوى دخل الفرد وسيطرة المؤسسات الأجنبية على الإصدار والأعمال التجارية وعدم وجود تخصص في أعمال المصارف نتيجة غياب التشريع المنظم للنشاط المصرفي وكذلك ضعف المدخرات لدى الجهاز المصرفي. الأمر الذي فرض على السلطات المسؤولة وضع سياسة اقتصادية ومالية متوازنة لدفع عملية النمو الاقتصادي، حيث تم خلال هذه الفترة قيام مجلس النقد والتسليف الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم التشريعي رقم 87 تاريخ1953/3/28، الذي أدى إلى إنشاء مصرف سورية المركزي في 1956/8/1.[3]

---

[1] المصرف التجاري السوري ، نبذة عن المصرف ، تم السحب من الموقع www . cbs . bank . com, في 2011/6/6.

[2] الإحصاءات النقدية المصرفية، 2011، مصرف سورية المركزية، ص37. تم السحب من موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentral.qov.sy

[3] العمار، رضوان وليد،1995-النقود والمصارف–مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية،ص272،271.

تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة وسريعة غيرت من بينة القطاع المصرفي وتوجهه، كان أهمها :[1]

- تحول جميع المصارف العاملة في سورية عام 1959 إلى شركات مساهمة لا يقل رأس مالها عن 3 مليون ل.س، كما تم تحديد مساهمة رأس المال الأجنبي بنسبة 25% وذلك لإفساح المجال أكثر للمساهمين المحليين والعرب.
- صدور القانون رقم (11) تاريخ 1961/3/8 الذي منحت بموجبه المؤسسة الاقتصادية السورية حق المساهمة في رأس مال جميع المصارف الخاصة بنسبة 35% لتعزيز دور الدولة في توجيه السياسة المصرفية ونسبة 25% من رأس مال المصرف للمستثمرين العرب.
- صدور القانون رقم (117) تاريخ 1961/7/25 الذي أمم المصارف التجارية العاملة في سورية جميعها بحيث تعود ملكيتها إلى الدولة.
- صدور المرسوم التشريعي رقم (12) تاريخ 1962/5/28 الذي ألغى تأميم جميع المصارف السورية وفروع المصارف العربية ولكنه أبقى على تأميم المصارف الأجنبية.

<u>المرحلة الثانية :</u> من عام 1963 حتى عام 2000:

بعد قيام ثورة الثامن من آذار عام 1963 انتهجت سورية التخطيط الاقتصادي الشامل أسلوباً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم خلال هذه الفترة صدور المرسوم التشريعي رقم (37) تاريخ 1963/5/2 الذي أعاد تأميم المصارف العاملة في سورية جميعها وحول ملكيتها إلى الدولة، وذلك من أجل تأمين إشراف الدولة على القطاع المصرفي وتوفير منح التسهيلات الائتمانية بما يتلاءم مع ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكما تم صدور المرسوم التشريعي رقم (791) تاريخ 1963/8/10 الذي قضى بتكوين مجالس إدارة للمصارف المؤممة وتسمية المديرين العاملين فيها. كما تم تنظيم هذه المصارف ودمجها في خمس مجموعات مصرفية تمارس العمليات المصرفية كافة وتحت إشراف وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية شخصياً.

وخلال هذه المرحلة، تمت إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على أساس التخصص المصرفي للقطاعات الاقتصادية والنشاطات المختلفة من خلال صدور القرار رقم (813) تاريخ 1966/10/29 الذي نص على التخصص المصرفي، وتوزيع مهام التحويل بين المصارف العاملة في سورية حيث تم دمج المصارف التجارية في مصرف واحد، وأعطي حق تمويل التجارة الداخلية والخارجية. وفي تاريخ 1974/4/15 صدر المرسوم رقم (1654) الذي أصبح بموجبه يحمل تسمية المؤسسة العامة للمصرف التجاري السوري ويرتبط بوزارة الاقتصاد ويعمل تحت عنوان المصرف التجاري السوري ويختص بتمويل القطاع العام وتقديم القروض بالمقابل للقطاع الخاص. وكذلك تضمن القرار قيام المصرف الزراعي بتمويل القطاع الزراعي والجمعيات التعاونية على مختلف

---

[1] البساط هشام ،2001-<u>تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية</u> ، ورقة عمل مقدمة إلى صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية ، دمشق ، سورية ، ص1 .

أشكالها وقيام المصرف الصناعي العام والخاص في سورية، وإنشاء المصرف العقاري الذي يقوم بتمويل الأنشطة العقارية مثل قطاع السكن وقطاع السياحة للقطاعين العام والخاص والقطاع التعاوني السكني والمستشفيات والمساكن وغيرها، وقد سمح هذا القرار لجميع تلك المصارف بتلقي الودائع من مختلف القطاعات وتقديم القروض والخدمات المصرفية والمختلفة كلٍ بحسب اختصاصه . واستتبع في تلك الفترة صدور المرسوم التشريعي رقم (61) تاريخ 1966/7/18 الذي نص على إنشاء مصرف التسليف الشعبي، حيث يقدم خدمات مصرفية محلية لصغار المتعاملين من التجار والصناع والجمعيات التعاونية وذوي الدخل المحدود. كما تم في هذه المرحلة تكوين مجالس إدارة كل مصرف وتعيين مدير عام يتولى تسيير أعماله المعتادة. كما تم تشكيل مجلس استشاري برئاسة وزير الاقتصاد للنظر في جميع الأمور التنظيمية والإدارية والاستثمارية وإعطاء التوجيه اللازم عند الضرورة، وما زال هذا التنظيم يُعمل به حتى الآن. وبعد ذلك تم اتخاذ قرارات سريعة من قبل إدارات المصارف لتوفير الخدمة المصرفية في مختلف محافظات القطر وذلك بفتح فروعها لها، حيث بلغ عددها (251) وحدة مصرفية في نهاية عام 2010.[1]

<u>المرحلة الثالثة :</u> من عام 2001 حتى عام 2010 :

عملت الحكومة السورية على اتباع منهج جديد في السوق المصرفية، وذلك من خلال فتح القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص، حيث أدى إحداث هذه المصارف الخاصة إلى وضع المصارف العامة القائمة أمام منافسة حقيقية مع مصارف حديثة ومتطورة بعد احتكارها السوق المصرفية في سورية لعدة عقود، وذلك من خلال القانون رقم (28) لعام 2001 الذي سمح بتأسيس المصارف الخاصة على شكل شركات مساهمة مغفلة سورية خاصة أو شركات مشتركة مغفلة سورية (يساهم فيها القطاع المصرفي والمؤسسة الادخارية بنسبة 25%)، حيث سمح هذا القانون للمصارف الخاصة بتحويل الأرباح والفوائد العائدة لحصص المساهمين العرب والأجانب ومكافآت مجلس إدارتها ومن غير السوريين المقيمين من القطع الأجنبي، كما حدد نسبة ضريبة الدخل على الأرباح الصافية التي تحققها المصارف، وكذلك حدد الحد الأدنى لرأس مال المصرف بـ (1500) مليون ل.س بحيث لا تتجاوز قيمة السهم (500) ل.س، وأجاز القانون للعرب والأجانب المساهمة في رأس مال المصرف أو شراء أسهمه بحيث لا تزيد نسبة مساهمتهم عن 49%. ولإتاحة فرص أكثر أمام العرب والأجانب وبخاصة المصارف العالمية الكبيرة التي تمتلك خبرات واسعة ومميزة في العمل المصرفي بما يحسن شروط المنافسة ويساعد على تنويع الخدمات، تم صدور القرار رقم (3) عام 2009 الذي قضى بتعديل نسبة مساهمة العرب والأجانب في رأس مال المصرف وأصبحت 60%، وكذلك تم تعديل الحد الأدنى لرأس مال المصرف وفق هذا

---

[1]- الإحصاءات النقدية والمصرفية ،2010، مصرف سورية المركزي، تم السحب من موقع المصرف المركزي http://www. Banqueeteral.gov.sy ،ص37.

القانون وأصبح (10) مليارات. حيث أصبح عدد فروع المصارف الخاصة التقليدية (180) فرعاً في نهاية عام 2010 بعد أن كان هناك مصرفان في عام 2003.[1] كما تم السماح للمصارف الإسلامية بالعمل ضمن السوق المصرفية وذلك تبعاً للمرسوم التشريعي رقم (35) الصادر في النصف الأول من العام 2005 وضمن الأحكام والصيغ القانونية التي نص عليها قانون المصارف الخاصة والعامة (رقم 28 لعام 2001)، وعلى ألا يقل رأس مال المصرف الإسلامي عن (5) مليارات ل.س الذي تم رفعه إلى (15) ملياراً ل.س فيما بعد طبقاً للقانون رقم (3) الذي عدل إحداث المصارف الخاصة والإسلامية لعام 2009 .وأصبح عدد فروع المصارف الإسلامية (28)[2] فرعاً في نهاية عام (2010).

وهكذا نجد أن هيكل النظام المصرفي في سورية يتمثل في المصارف التالية:

1- مصرف سورية المركزي.

2- المؤسسات المصرفية التي تتضمن كلاً من :

- المصرف التجاري السوري.
- المصرف الزراعي.
- المصرف العقاري.
- مصرف توفير البريد.
- مصرف التسليف الشعبي.
- المصرف الصناعي.
- المصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية).

وفي إطار السعي الدائم والمستمر لتطوير بيئة العمل المصرفي، تم تفعيل دور مصرف سورية المركزي الذي يمثل حجر الأساس في منظومة العمل المصرفي، حيث تم صدور مشروع جديد يتعلق بالنقد والتسليف وبمصرف سورية المركزي، حيث منح هذا القانون الجديد مصرف سورية المركزي المزيد من الاستقلالية في وضع السياسة النقدية وتنفيذها، وكما جُعل لمجلس النقد والتسليف برئاسة حاكم مصرف المركزي مهمات الرقابة الاحترازية في مجالات النقد والتسليف وسعر الصرف.[3]

وفي هذا الإطار تم إحداث سوق تداول الأسهم المالية، وذلك بهدف مساعدة الاقتصاد السوري على اجتذاب المزيد من رؤوس الأموال والتمويل الطويل الأجل اللازم للاستثمار في ميادين الموارد الطبيعية الكبيرة (مثل النفط ، الغاز ، الماء الثروة المعدنية) وتطوير هذه الموارد.[4] بالإضافة إلى الخطوات التي تمت على صعيد

---

[1] الإحصاءات النقدية والمصرفية،2010، مصرف سورية المركزي، مرجع سبق ذكره، ص37

[2] المرجع السابق نفسه، ص37.

[3] قانون النقد الأساسي رقم (23) عام 2002 الخاص بتشكيل مجلس النقد والتسليف.

[4] قانون إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية .رقم (22) عام2005، مصرف سورية المركزي.

تطبيق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة، حيث يوجد هناك تعاون وثيق بين صندوق النقد الدولي ومصرف سورية المركزي على صعيد تدريب الكوادر البشرية بخاصة مفوضية الحكومة لدى المصارف، من أجل بناء القدرات الرقابية وممارسة الأجهزة الرقابية المتقدمة في العالم، وفي السياق نفسه لبت قرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالرقابة المصرفية الصادرة في الآونة الأخيرة العديد من متطلبات لجنة بازل بما ينسجم مع المعايير والممارسات الدولية حيث إن وجود مثل هذه القرارات والتشريعات يعزز تطبيق مبدأ الحوكمة لدى الجهاز المصرفي. [1]

1-2- نبذة عن المصرف التجاري السوري:

تم تأسيس المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم (913) عام 1966م كمؤسسة عامة تقوم بمختلف الأعمال المصرفية لمصلحتها أو لمصلحة الغير أو بالاشتراك معه في سورية أو خارجها، ويرتبط بوزارة الاقتصاد ويعمل تحت عنوان" المصرف التجاري السوري". وبلغ رأس مال المصرف عند إحداثه مئةً وخمسين مليون ليرة سورية، ثم تم رفعه فيما بعد إلى مليار ليرة سورية بموجب القرار الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم (340) تاريخ 1993/12/30. وبعد ذلك أصبح رأس ماله أربعة مليارات ليرة سورية بموجب القرار رقم (7) تاريخ 1998/15/8. وفي عام 2006 أصدر المرسوم التشريعي رقم (35) القاضي برفع رأس المال المصرف إلى سبعين مليار ليرة سورية.

ويقوم المصرف التجاري السوري بالأعمال التالية : [2]

- استقبال الودائع والمدخرات بأشكالها كافة.
- تقديم القروض السلفيات بجميع أنواعها ولجميع القطاعات العامة والمشتركة والخاصة.
- خصم الأوراق المالية بأنواعها المختلفة.
- المتاجرة بالعملة الأجنبية والمعادن الثمينة.
- الاعتمادات المستندية.
- تمويل الأنشطة التجارية والداخلية.
- حصرية التعامل مع العالم الخارجي.
- إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة (متوسطة الأجل والطويلة).

---

[1] الرضي ،أحمد، تموز 2005، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات لجنة بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية ، دمشق، سورية، .

[2] والمرسوم التشريعي رقم (1654) تاريخ 4/8/1977 ، مرسوم إحداث المصرف التجاري ، ص1 & المصرف التجاري السوري ، 2004، العمليات المصرفية الإدارة العامة في دمشق ، ص179 & تقرير المصرف التجاري السوري عام 2010.

- إجراء جميع الأعمال التجارية والمالية التي تتعلق بالأموال المنقولة وغير المنقولة لكل الأعمال التي تتعلق بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعملية المصرفية التي تضمنها مرسوم إحداث المصرف.
- فتح حسابات ودائع التوفير والشيكات وعمليات التقاص والحوالات ونظام عمليات الصندوق وتأجير الصناديق الحديدية لدى بعض الفروع الصراف الآلي.

كما يقوم المصرف التجاري السوري بمنح التسهيلات المصرفية على شكل اعتمادات بالليرة السورية أو بالعملات الأجنبية حيث توضع تحت تصرفهم لأجل معين، وللمصرف الحق في تعليق استعمال هذا الاعتماد في ضوء الضمانات التي يرى ضرورة الحصول عليها.[1]

وبلغت عدد فروع المصرف التجاري السوري في عام2011 (71) فرعاً مصرفياً موزعة على المحافظات السورية كافة.[2] والجدول التالي يبين عدد فروع المصرف التجاري السوري والمصارف الخاصة التقليدية والإسلامية خلال الفترة 2001-2011:

الجدول رقم(1-1): تطور عدد فروع المصرف التجاري السوري والمصارف الخاصة من 2001 لغاية2011.

نهاية الفترة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
فروع المصرف التجاري السوري	54	49	51	51	53	54	56	58	63	69	71
فروع المصارف الخاصة التقليدية	0	0	2	10	25	43	61	82	145	180	189
فروع المصارف الخاصة الإسلامية	0	0	0	0	0	0	5	8	13	28	32
مجموع فروع المصارف العاملة في سورية	270	265	272	282	301	321	348	374	443	501	516

المصدر : الإحصاءات النقدية والمصرفية،2011، مصرف سورية المركزي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

يتبين من الجدول :

1- أن نسبة عدد فروع المصرف التجاري السوري والمصارف الخاصة (التقليدية والإسلامية) إلى مجموع المصارف العاملة في سورية قد ازدادت من 1% إلى 42.83%من عام 2004 إلى عام 2011.

2- نسبة عدد فروع المصرف التجاري السوري إلى مجموع المصارف العاملة في سورية قد انخفضت من 20% إلى 13.76% من عام 2001 إلى عام 2011 حيث وصل عدد فروع المصارف الخاصة (221) فرعاً بينما كان عدد فروع المصرف التجاري السوري(71) فرعاً، ويعزى السبب في ذلك إلى سوء

[1]- مصطفى خيل إبراهيم ،2009،إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره ، ص226 .

[2] - الإحصاءات النقدية المصرفية ، 2011، مصرف سورية المركزية ، مرجع سبق ذكره ، ص37.

وضعف في توزع فروع المصرف وانتشارها في المناطق والمدن والطرق النائية وتركز عدد كبير من فروع المصرف في دمشق وحلب.

3- عدد السكان في نهاية2011 كان ما يقارب (21840) ألف نسمة،[1] بالتالي فإن كل فرع من فروع المصرف التجاري السوري يخدم ما يقارب (30) ألف نسمة وبانتشار جغرافي بنسبة (0.033) وهي نسبة غير كافية وهذا ما يؤكد أن انتشار فروع المصرف غير كافٍ والخدمة لا تصل إلى الشرائح كافة.[2]

مما سبق نجد أنه على إدارة المصرف العمل على زيادة انتشار فروع المصرف بشكل جغرافي لتصبح بمتناول جميع الأفراد بهدف توزيع المخاطر والتخفيف منها، مع تقديم خدمة مصرفية ذات جودة عالية تمس احتياجات الأفراد و الأنواع المختلفة من النشاطات التجارية والصناعية والعقارية وتجد الحلول لمشاكلهم، والعمل أيضاً على زيادة الوعي والثقافة المصرفية للأفراد وذلك من خلال استخدام وسائل إعلام مناسبة مع الاستخدام الأمثل للتسويق من دعاية وإعلان للخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف.

1-3- دور ودائع المصرف التجاري السوري في التنمية الاقتصادية:

للودائع المصرفية تأثير كبير في النشاط الاقتصادي حيث إن عملية التنمية الاقتصادية تحتاج إلى توفير موارد مالية كافية، وبالتالي لكي تنمو الدولة وتتطور لا بد لها من أن تحقق نمواً في عملية تكوين رأس المال من خلال توفير موارد داخلية أو خارجية كإدخارات الأفراد الاختيارية التي تتحول مع الزمن إلى مشاريع إنتاجية وسلع استثمارية.[3] لذا كلما ازدادت المدخرات وتم توجيهها نحو الاستثمار المنتج، ازداد معدل تكوين رأس المال، وهذا ما يحتم على المصارف توفير قنوات ووسائل يمكن من خلالها تسهيل تدفق الأموال الفائضة لدى الفئات المدخرة.

وإن دراسة تطور حجم الودائع لدى المصارف تبعاً للتغييرات الاقتصادية يعد من الموضوعات المهمة حيث يؤثر جذب الودائع في تمويل التنمية الاقتصادية، وتتم دراسة العلاقة بين حجم الودائع في المصرف وحجم الناتج المحلي الإجمالي من خلال الميل المتوسط للإيداع، والذي يحسب تبعاً للعلاقة التالية: [4]

العلاقة رقم (1-1) **الميل المتوسط للإيداع=** $\frac{\text{الودائع المصرفية}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء، تم السحب من موقع www.cbssyr.org في يوم 18-7-2012، الساعة 10.30م .

[2] تم احتسابه من خلال مؤشر الكثافة المصرفية (عدد الفروع / عدد السكان ×10000) إذا كان يساوي (1) فهو العدد المثالي ، أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي .

[3] حسون، عتاب، 2010 ، تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية في المؤسسات المالية في سورية دراسة ميدانية على المصرف التسليف الشعبي والبنك العربي، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، ص106 .

[4] الزبيدي، حمزة محمود، 2000 ، إدارة المصارف ، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، الأردن، ص138.

وإن الميل المتوسط للإيداع يتأثر بدوافع الأفراد للإيداع المصرفي، وكذلك سعر الفائدة ونوعية القنوات الادخارية التي يقدمها المصرف. ولإظهار الميل المتوسط للإيداع في المصرف التجاري السوري نورد الجدول رقم (1-2) الآتي:

الجدول رقم(1-2): الميل المتوسط للإيداع في المصرف التجاري السوري

السنوات	ودائع المصارف المحلية	ودائع المصرف التجاري السوري	ودائع المصارف الخاصة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ودائع المصارف الخاصة إلى ودائع المصارف المحلية	نسبة ودائع المصرف التجاري السوري إلى ودائع المصارف المحلية	الميل المتوسط للإيداع في المصرف التجاري السوري
2004	669661	383662	19988	1266891	%1.58	%57.29	0.3028
2005	733253	395875	66875	1506440	%4.43	%54	0.2627
2006	804457	356655	144952	1726404	%8.51	%44.33	0.2066
2007	924448	364983	224465	2020838	%11.12	%39.48	0.1806
2008	1069384	392579	305317	2448060	%13.32	%36.71	0.1636
2009	1202411	372587	396486	2520705	%32.97	%36.52	0.1478
2010	1400621	393502	509838	2791775	%36.40	%28.13	0.1409
2011	1274512	324269	455966	3373853	%35.78	%25.44	0.0961

المصدر: - التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من عام 2004 ولغاية عام 2011.

- تقارير مصرف سورية المركزي من عام 2004 ولغاية 2011.

نلاحظ من الجدول:

1- انخفاض الميل المتوسط للإيداع في عام 2006 عما كان عليه في عام 2005، ويعود السبب في ذلك إلى إصدار المصرف التجاري السوري في نهاية عام 2005 قراراً داخلياً بإغلاق حسابات المواطنين التي يقل رصيدها عن عشرة آلاف ليرة سورية مما أدى إلى انخفاض الودائع في المصرف، التي أدت إلى انخفاض ما يقارب 40 مليار ليرة سورية من الودائع خلال فترة قصيرة تلت هذا القرار كردة فعل عليه .

2- على الرغم من استمرار انخفاض الميل المتوسط للإيداع إلا أن نسبة ودائع المصرف التجاري إلى ودائع المصارف المحلية ظلت أعلى من نسبة ودائع المصارف الخاصة إلى ودائع المصارف المحلية حتى عام 2009 وهذا يؤكد لنا محافظة المصرف التجاري السوري على قدرته في جذب الودائع، حيث استفاد المصرف التجاري من دخول المصارف الخاصة إلى السوق المصرفية لتكون حافزاً له لتطوير خدماته كماً ونوعاً من خلال اتباعه استراتيجية اعتمدت بشكل أساسي على تطوير البنية التحتية والتنظيمية للعمل في المصرف من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة وتبسيط الإجراءات والاستفادة من الأتمتة الشاملة لعمليات المصرف والانتقال من العمل اليدوي الورقي إلى نظام عمل الكتروني مما ساعده على تنفيذ معاملاته بسرعة ودقة، كما عمل المصرف على تقديم خدمات جديدة وذلك من خلال تقديم خدمة الاطلاع على كشف الحساب عبر الإنترنت وتطوير سياسية الدفع الإلكتروني والفوترة الإلكترونية ، وقد

أثمرت تلك التغييرات في الحفاظ على الموقع الريادي للمصرف التجاري السوري.[1] من خلال ما تقدم يتبين لنا مقدرة المصرف التجاري السوري على توليد الموارد المالية اللازمة لتمويل احتياجات الاقتصاد وهوما يعني مؤشراً جيداً لدرجة استخدام المصرف للتمويل الذاتي في الاقتصاد الوطني والذي يعتبر محوراً أساسياً لإستراتيجيات التنمية، وهذا يدل على قدرة المصرف في تغطية مطالب الائتمان والاستثمار.

3- انخفاض الميل المتوسط للإيداع بشكل كبير في عام 2011 حيث بلغ 0.0961، يعود السبب في ذلك إلى الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد مما أدى إلى تراجع كمية الإيداعات بالإضافة إلى سحب عدد كبير من المودعين أموالهم من المصرف بشكل كلي أو جزئي أو تحولهم إلى شراء الذهب كمعدن خازن للقيمة كما هو معتاد في ظروف أي أزمة، وبخاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية على المصرف التجاري السوري، وهذا ما أثر في التمويلات بأنواعها كافة سواء أكانت استثمارية أم تجارية أم استهلاكية.

1-4- دور الائتمان المصرفي المقدم من المصرف التجاري السوري في التنمية الاقتصادية:

يعد المصرف التجاري السوري من أكثر المصارف مسؤولية وأهمية في مجال التنمية الاقتصادية من خلال منح الائتمان، حيث إن الائتمان يحقق مزايا عديدة سواء أكان للمصرف أم للجهة المقترضة، فمن خلاله يستطيع المصرف أن يضمن الاستمرار والنمو والقدرة على تحقيق مجموعة الأهداف التي وجِد من أجلها كما يستطيع أن يساهم في اقتصاد البلد. كما يعد الائتمان من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ولكن يجب أن يكون مستوى الائتمان متوافقاً والحاجات الفعلية للنشاط الاقتصادي ومتناسباً وحاجات خطط التنمية الاقتصادية، لأن الزيادة في منحه تؤدي إلى تدفق قوى شرائية لا تقابلها سلع وخدمات بدرجات كافية فترتفع الأسعار ويقع الاقتصاد في حتمية التضخم في حين يؤدي التخفيف في منح الائتمان إلى حالة كساد.[2]

ومن المقاييس المستخدمة لربط تمويل التنمية باحتياجات الاقتصاد الوطني الميل المتوسط للائتمان حيث إن الائتمان المقدم من المصرف التجاري يمثل مساهمة المصرف في تمويل التنمية الاقتصادية، بينما يمثل الناتج المحلي الإجمالي احتياجات التنمية، ويحسب وفق العلاقة التالية:[3]

---

[1] تقرير المصرف التجاري السوري، 2009.

[2] حسون ، عتاب ، 2010، تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية في المؤسسات المالية في سورية ، مرجع سبق ذكره، ص126.

[3] الزبيدي، حمزة محمود، 2000 ، إدارة المصارف ، مرجع سبق ذكره، ص138. .

العلاقة رقم (1-2) **الميل المتوسط للائتمان =** $\frac{\text{الائتمان المصرفي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$

ولإظهار قيمة الميل المتوسط للائتمان المقدم من المصرف التجاري السوري ومعرفة تطوره مع احتياجات التنمية الاقتصادية، الجدول رقم (1-3):

الجدول رقم (1-3): الميل المتوسط للائتمان المقدم من المصرف التجاري السوري

السنوات	ائتمان المصارف المحلية	ائتمان المصرف التجاري السوري	ائتمان المصارف الخاصة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة ائتمان المصارف الخاصة إلى ائتمان المصارف المحلية	نسبة ائتمان المصرف التجاري السوري إلى ائتمان المصارف المحلية	الميل المتوسط للائتمان في المصرف التجاري السوري
2004	330100	128512	4407	1266891	%1.33	%38.93	0.1014
2005	421723	154118	17054	1506440	%4.43	%36.36	0.1023
2006	491522	196762	35415	1726404	%7.21	%40.07	0.1140
2007	633386	272700	68127	2020838	%15.76	%43.05	0.1350
2008	870295	438599	125071	2448060	%14.37	%50.39	0.1792
2009	1028216	387520	170616	2520705	%16.59	%37.68	0.1540
2010	1211991	389535	267516	2791775	%22.07	%32.14	0.1390
2011	1240064	330745	255408	3373853	%20.60	%26.67	0.0980

المصدر: - التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من عام 2004 ولغاية عام 2011.

- تقارير مصرف سورية المركزي من عام 2004 ولغاية 2011.

يتبين من الجدول:

1- ارتفاع الميل المتوسط للائتمان حيث وصل في عام 2008 إلى 0.1792، هذا يدل على سيطرة المصرف التجاري السوري في منح الائتمان على الرغم من انفتاح السوق المصرفية والترخيص للمصارف الخاصة، من خلال استمراره في تقديم الائتمان لمختلف شرائح المواطنين وتقديم قروض التجزئة للمدى الطويل والمتوسط والقصير الأجل التي تشمل قروض السيارات بشروط دفع متنوعة وقروض الإكساء وقروض المصاعد والقرض السكني العادل، وتقديم بطاقات الائتمان المتنوعة بسقوف مختلفة تصل إلى 500 ألف ل.س مع طرح البطاقة بسقوف ائتمانية مختلفة.[1] وهذا ما عكس دور المصرف في تمويل التجارتين الداخلية والخارجية بما يتناسب مع احتياجات القطر ومتطلباته والإسهام بشكل فعال في خطط التنمية.

[1]- تقرير المصرف التجاري السوري 2008.

2- انخفاض الميل المتوسط للائتمان المقدم من المصرف التجاري السوري بشكل ملحوظ من عام 2009 و 2010، ويعزى السبب في ذلك إلى سياسة المصرف في تنظيف بياناته من خلال إعادة تقييم الديون القديمة لديه كافة ودراسة إمكانية تسويتها وتحصيلها علماً بأن معظمها مضمون بضمانات عقارية. [1]

3- استمرار انخفاض الميل المتوسط للائتمان بشكل كبير في عام(2011)، ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة السورية التي نتج عنها تقليل المصرف لمنح قروضه بشكل كبير بسبب توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد أقساطهم بالإضافة إلى انخفاض نشاط المتعاملين مع المصرف وتوقف العمل في بعض فروع المصرف الموجودة في المناطق الساخنة، مما انعكس سلباً على ربحية المصرف وعلى وتيرة النشاط الاقتصادي العام. وتعمد المصارف إلى تقييد الائتمان في فترة الأزمة لأن الائتمان يتأثر بمعدل التضخم (في حالات التضخم فإن المقرض يخسر والمقترض يربح)، ويضاف إلى ذلك مخاطر ارتفاع سعر الفائدة الذي يُقابل بفائدة دائنة أقل وبحسب آجال القروض التي تؤدي إلى تحقيق خسارة مؤكدة. وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع معدلات الاستثمار وتراجع النمو وزيادة البطالة وانخفاض الدخل الذي يترافق وقت الأزمة مع ارتفاع في سعر صرف العملة الأجنبية، مما يحفز من جديد ارتفاع الأسعار وتراجع الطلب الناجم عن تراجع الدخل وبالتالي تعميق الأزمة.

4- على الرغم من انخفاض الميل المتوسط للائتمان من عام 2009 وحتى عام 2011، إلا أن نسبة ائتمان المصرف التجاري السوري إلى ائتمان المصارف المحلية أعلى من نسبة ائتمان المصارف الخاصة إلى ائتمان المصارف المحلية وهذا يؤكد محافظة المصرف التجاري السوري على موقعه الريادي في منح الائتمان للاقتصاد الوطني من خلال الاستمرار في تمويل الخطة التنموية للدولة على اعتبار أنه الممول الأساسي للقطاع العام.

من خلال ما تقدم يظهر جلياً الدور الريادي الذي يقوم به المصرف التجاري السوري في عملية التنمية. وفي ظل تصاعد المخاطر التي يواجهها المصرف من جراء ممارسته للأنشطة المصرفية، سيتم دراسة المخاطر المصرفية في التجاري السوري وأثرها في التنمية الاقتصادية في الفصول التالية، حيث إن تفاقم تلك المخاطر تؤثر سلباً في أداء المصرف.

[1]- تقريري المصرف التجاري السوري، 2009و 2010.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر المصرفية

تواجه المصارف العديد من المخاطر لدى ممارستها للأنشطة المصرفية، ويتزايد مستوى هذه المخاطر مع تزايد حجم تعقيد الأنشطة وانتشاره ودرجته التي تقدمها المصارف. وإن إدارة المخاطر تمثل حجر الزاوية فيما يتعلق بممارسات المصرف لنشاطاته، حيث إن إدارة المخاطر المصرفية تتمثل في المفاضلة بين المخاطرة والعائد، وهذا يتطلب إدراك جميع المستويات الوظيفية في المصرف أهمية إدارة المخاطر والعمل على تحقيق الانسجام الكامل على مستوى المصرف ككل لتدعيم إدارة المخاطر المصرفية.

سيتناول هذا الفصل أنواع المخاطر المصرفية ومصادرها، والخطوات الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية بحسب توصيات لجنة بازل حول إدارة المخاطر المصرفية، بالإضافة إلى توضيح الأساليب المستخدمة في قياس المخاطر وفقاً لمعايير لجنة بازل المصرفية.

2-1- مفهوم المخاطر المصرفية:

الخطر وعدم التأكد مصطلحان شاع استخدامهما بين الكتّاب والدارسين مما أدى إلى الخلط بينهما على النحو التالي:

أ- ***الخطر وعدم التأكد هما مصطلح واحد:*** بمعنى أنه لا يوجد فرق بين المصطلحين، فالخطر يعرف بأنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة.[1]

ب- ***الخطر هو حالة من حالات عدم التأكد:*** هنا يتم التمييز ين مستويين لعدم التأكد وهما:[2]

الأول: ويطلق عليه عدم التأكد غير الاحتمالي، ويصف هذا المستوى حالة عدم التأكد التام، التي يتعذر معها تكوين أي توزيع احتمالي ولو في إطار شخصي.

الثاني: يسمى بمدخلات الاحتمال، ويصف هذا المستوى حالة عدم التأكد التي يمكن فيها وضع توزيع احتمالي للأحداث المتوقعة، أياً كانت طبيعة هذه الاحتمالات (موضوعية، أو شخصية)، ويطلق على هذه الحالة عادة بحالة الخطر.

ت- ***الخطر وعدم التأكد مصطلحان مختلفان:*** فعدم التأكد هو الشك في مقدرتنا على التنبؤ، وهو موجود في المواقف التي يفتقر فيها صانع القرار إلى المعرفة الكاملة والمعلومات أو إلى الفهم المتعلق بالقرار ونتائجه الممكنة، واحتمالات حدوث كل نتيجة خارج إطار ما يتوقعه متخذ القرار.[3] أما في حالة الخطر، فإن متخذ القرار يعرف سلفاً احتمالات حدوث جميع النتائج، فالخطر يمكن قياسه بخلاف عدم التأكد الذي لا يمكن قياسه.[4]

---

[1] سلامي، أسامة عزمي . موسى، شقيري، 2007، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص20.

[2] حنفي، عبد الغفار. قرياقص، رسمية،2000، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص364-365.

[3] الزبيدي، حمزة محمود، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل في إدارة المخاطر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص164.

[4] Downes.J. 1998,Dictionary of finance and investment terms, USA,p.347.

ويعرف الخطر أيضاً بأنه: عدم التأكد من معدل العائد الذي سيحققه استثمار ما.[1]

في هذا السياق عرفت **المخاطر المصرفية** بأنها: احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين.[2] إن هذا التعريف يشير إلى الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قدرة التأثير في تحقيق أهداف المصرف المعتمدة، وفي تنفيذ استراتيجياته بنجاح.

بالتالي يمكن التمييز بين نوعين من الخسائر التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف:[3]

- الخسائر المتوقعة: وهي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها (مثل توقع معدل عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات والتي يحتاط لها المصرف).
- الخسائر غير المتوقعة: هي الخسائر التي تتولد نتيجة لأحداث غير متوقعة خارجة عن إرادة المصرف (مثل تقلبات مفاجئة في أسعار الفائدة، أو تقلبات مفاجئة في اقتصاد السوق، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على متانة رأس ماله لمقابلة الخسائر غير المتوقعة).

2-2- تصنيفات المخاطر المصرفية:

يمكننا أن نصنف المخاطر التي تواجهها المصارف إلى عدة تصنيفات منها:

مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة:[4]

أ- المخاطر المنتظمة: وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغاؤها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية بالتنويع في المحفظة الاستثمارية، وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها. وترتبط هذه المخاطر بالبيئة التي يعمل بها المصرف، مثل: مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، والمخاطر السياسية، والمخاطر القانونية، ومخاطر البيئة.

ب- مخاطر غير منتظمة: أو المخاطر الداخلية التي تتعلق بالمصرف نفسه، وهذا النوع من المخاطر يمكن تجنبه أو معالجته، مثل: سوء الإدارة، وسوء الاستثمار، والمخاطر الاستراتيجية والتنظيمية. ويمكن تجنب تلك المخاطر من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل، واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر، وتحسين أنظمة الرقابة والتزام أسس الحوكمة الرشيدة.

---

[1] Brown,K.C. & Reilly,F.K. 1997, Investment analysis and portfolio management, sixth edition, , the Dryden, USA, p.11

[2] حمزة، مازن، 2008، أثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] أبو كمال، ميرفت علي، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل IIدراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين 2007،أطروحة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص67-68.

[4] عبد الكريم، نصر. أبو صلاح، مصطفى، 2007، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل –دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 10.

المخاطر المالية ومخاطر العمليات:[1]

أ- المخاطر المالية: تتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة أصول المصرف وخصومه. وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابةً وإشرافاً مستمرين من قبل إدارة المصرف وفقاً لتوجه السوق وحركته والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. وتحقق المصارف بإدارة هذه المخاطر ربحاً أو خسارة، ومن أهم أنواع المخاطر المالية: المخاطر الائتمانية –مخاطر السيولة – مخاطر السوق – مخاطر كفاية رأس المال.

ب- مخاطر العمليات (التشغيل): يشمل هذا النوع المخاطر المتولدة من ضعف الرقابة الداخلية، أو ضعف في أداء الأشخاص أو الأنظمة، أو حدوث ظروف خارجية، التي قد تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، ومن أهم أنواعها : مخاطر الموارد البشرية – المخاطر القانونية- مخاطر تنظيمية- مخاطر السمعة.

وفي المباحث التالية سنتعرض بالتفصيل لأهم أنواع المخاطر المصرفية، وهذه المخاطر تشمل:

- المخاطر الائتمانية.
- مخاطر السيولة.
- المخاطر التشغيلية.
- مخاطر السوق.
- مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية.

2-2-1- المخاطر الائتمانية(Credit risks):

2-2-1-1-مفهوم مخاطر الائتمان:

تعرف المخاطر الائتمانية: بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة الطرف المتعامل (المقترض) على الوفاء بالتزاماته بسبب تراجع مركزه الائتماني أو تخلفه عن السداد، أو عدم رغبته في الوفاء بما عليه من التزامات اتجاه المصرف ، التي يتأثر بها المصرف ورأسماله.[2]

لا تقتصر التكلفة المحتملة للمخاطر الائتمانية على الخسائر المحاسبية المباشرة المتمثلة في أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد المستحقة لكنها تمتد لتشمل تكاليف الفرصة البديلة، وتكاليف المعاملات، والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر، وبالتالي فإن أدق مقياس للتكلفة المحتملة للمخاطر الائتمانية هو الدخل النقدي المتوقع

---

[1] - حماد، طارق عبد العال، 2003، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 198.
- الكراسنة، إبراهيم، 2006، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي ، ص 39، 40.

[2] - حماد، طارق عبد العال، 2003، إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، مرجع سبق ذكره، ص 198.
- محمد، فضل عبد الكريم، 2008، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، ص8

الذي لا يمكن تحصيله إذا انعدم الدين.[1] كما أن مخاطر الديون المعدومة والدفعات المتأخرة يمكن أن تخلق مخاطر لمصرف لا يملك نقدية كافية أو قدرة اقتراضية لتمويل العبء الزائد للمدنيين، وبالتالي فإن المخاطر الائتمانية يمكن أن تؤدي إلى الإعسار وليس فقط فقدان الدخل أو التقليل من الأرباح. وتعد المخاطر الائتمانية المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي. ومن هنا يأتي دور إدارة المخاطر الائتمانية في إبقاء التعرض للمخاطر الائتمانية ضمن معايير ومستويات آمنة، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة.[2]

2-2-1-2-عوامل المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية:[3]

أولا: العوامل الخارجية:

1- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية، كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال، أو زيادة معدلات التضخم.

2- تغيرات في حركة السوق تترتب عليها آثار سلبية على الطرف المقابل.

3- ظروف سياسية وقانونية خارجة عن إرادة المصرف والعميل.

4- الكوارث الطبيعة التي تؤثر في نشاط المصرف أو نشاط العميل.

ثانياً: العوامل الداخلية:

1- ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار بالمصرف سواء أكان ذلك لعدم الخبرة أم لعدم التدريب الكافي.

2- عدم توافر سياسة ائتمانية رشيدة.

3- ضعف سياسات التسعير.

4- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

2-2-1-3-أنواع المخاطر الائتمانية:

يمكن تقسيم المخاطر الائتمانية إلى الأنواع التالية:[4]

1- مخاطر العميل: ينشأ هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءته المالية.

2- مخاطر القطاع الاقتصادي الذي ينتمي إليه العميل: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الاقتصادي الذي يعمل به العميل، إذ إن لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظروف التشغيلية والإنتاجية والتنافسية لوحدات هذا القطاع.

---

[1] حشاد، نبيل، 2005 ، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 26.

[2] Sinkery,J.F,1989, Commercial Banking Financial Management, 3rd, Macmillan, INC, p.7

[3] حماد، صالح رجب، 2008، اثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي ،مرجع سبق ذكره، ص8.

[4] الزبيدي، حمزة، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره ، ص 179.

3- مخاطر الظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية.

4- مخاطر مرتبطة بأخطاء المصرف: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في المصرف في متابعة الائتمان المقدم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان. ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل، التي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية وسحب العميل لهذه الودائع.

2-2-1-4-مصادر المخاطر الائتمانية:

إن المخاطر الائتمانية تشكل الجزء الأكبر من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف التي تنشأ نتيجة احتمالات متعددة، ولعل أهم هذه الاحتمالات هي:[1]

1- تغير القوانين المنظمة لحجم الائتمان ونوعيته، التي تعطي المجال للمصارف للتوسع أكثر في إعطاء الائتمان، أو لتضيق المجال فتفرض نسباً أكثر تشدداً، مثل نسبة التسهيلات الائتمانية إلى الودائع.

2- تغير مناخ التشغيل الذي يعمل فيه المقترض، الذي يتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج، أو تغير أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم، أو دخول منافسين جدد.

3- قلة خبرة موظفي المصرف، بخاصة فيما يتعلق بالاستفسار عن العميل وسمعته المالية، وعدم إجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية له، التي تؤدي بدورها إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى لو حصل المصرف على الضمانات اللازمة.

4- تغير الظروف الاقتصادية العامة والتطورات السياسية والاجتماعية.

5- تذبذب أسعار الصرف للعملاء المقترضين في الخارج، ولاسيما عند انخفاضها، التي تؤدي بدورها إلى خسارة كبيرة للمصرف المقرض.

6- تذبذب أسعار الفائدة بخاصة عند ارتفاعها، والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكلفة على المقترض، وقد تكون أعلى من مستوى الدخل المتوقع حصولهم عليه من المشاريع التي يمولونها من القروض، وبالتالي ارتفاع إمكانية التأخر في سداد ما عليهم من التزامات أو عدم سدادها.

7- قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة، التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة.

---

[1] مصطفى، خليل إبراهيم،2009، إدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية)، مرجع سبق ذكره،ص24.

2-2-1-5-خطوات تحديد المخاطر الائتمانية:

يتم تحديد المخاطر الائتمانية وفقاً للخطوات التالية:

أولاً: قبل منح الائتمان:

أ- يتعين التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء للتمكين من النظر في منحهم التسهيلات الائتمانية إذا توافرت لديهم الجدارة الائتمانية.

ويعد مفهوم الجدارة الائتمانية أحد المبادئ الأساسية التي يتعين توافرها في العميل التي يطلق عليها الـ5C's وهي أحد النماذج المستخدمة لتقييم المخاطر الائتمانية:[1]

1- الشخصية (Character) : وتشير إلى نزاهة منشأة الأعمال وإدارتها. إذ ليس بالضرورة أن يكون المقترضون نزيهين أو موثوقاً بهم. وعلى المقرض أن يبحث عن أدلة للشخصية الجيدة، وذلك من خلال التاريخ الائتماني للعميل، أي أن تكون للمقترض قيم أخلاقية، بالتالي فإنه سوف يبذل أقصى جهوده لسداد القرض بغض النظر عن حالته المادية.

2- المقدرة (Capacity): يقصد بها مدى قدرة العميل الفنية والإدارية والمالية، وبالتالي قدرته على سداد أصل القرض والفوائد والعمولات في مواعيدها.

3- رأس المال (Capital): ويتعلق هذا بمصادر المقترض التمويلية، وما إذا كانت هذه المصادر مناسبة وملائمة وكافية للإبقاء على منشأة الإعمال.

4- الضمان (Collateral): تأتي أهمية الحصول على ضمانات من المقترض مقابل الائتمان الممنوح كي يشكل هذا الضمان مصدراً للسداد الذي يمكن من اللجوء إليه في حال تعثر المقترض وعدم قدرته على السداد.

5- الظروف الاقتصادية (Conditions of Economics): ويقصد بها مدى تأثر المشروع بالتقلبات الاقتصادية، وطبيعة المنافسة السائدة في فرع النشاط، وسهولة أو صعوبة دخول منتجين جدد في هذا المجال، وسائر الاعتبارات الاقتصادية الأخرى.

إن الدراسة المتعمقة للمعايير السابقة تشكل منهج إدارة الائتمان في قرارها الائتماني؛ حيث يعد المعياران الأول والثاني(شخصية العميل، والمقدرة) بمنزلة مبادئ ثابتة لا اجتهاد فيها، ولا ينظر في أمر الائتمان ما لم يتم تغطية النواحي القانونية كافة والتأكد من سلامة التعامل وحسن سلوكيات العميل، أما المعايير الثلاثة الباقية(رأس المال، والضمان، والظروف الاقتصادية) فهي متداخلة بعضها ببعض.[2]

---

[1] - عبد الله، خالد أمين، 2002، سلسلة المخاطر الائتمانية: إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان، ص 32.

- عبد الله، خالد أمين. الطراد، إبراهيم، 2006، سلسة المخاطر الائتمانية: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ص187.

[2] محمود، سمير سليم، 1993، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت، ص242.

ب- الدراسة الجيدة للعميل والنشاط الذي يمارسه والتأكد من سلامة الجدوى وإمكانية السداد والقيام باستعلام شامل ودقيق واستكمال أوراق التسهيل الائتماني كاملة.

ت- التعرف إلى المركز الائتماني المصرفي للعميل بصفة أساسية لتحديد إمكان المنح أصلا.

ث- تحديد مدى المخاطرة ونوعها وكيفية تجنبها أو تغطية احتمالاتها.

ج- ضرورة إقناع العميل بالحجم والقيمة الإجمالية للتسهيلات الائتمانية المصرفية وأهمية عدم تجاوزها.

ثانياً: بعد قرار المنح:[1]

أ- استيفاء توقيعات العملاء على العقود والضمانات والتعهدات المطلوبة للتسهيلات الائتمانية كافة وفق قرار السلطة المختصة ونظام المصرف وتسجيلها قبل أي استخدام للتسهيل الائتماني.

ب- المتابعة والتحليل الدوري من استعلامات وتحليلات مالية وزيارات ميدانية، ومتابعة كاملة لبنود وخطوات الدراسة الأصلية.

ت- قياس وتحليل للمخاطر السابق احتمالها وذلك من أجل وضع حلول للمشاكل وتخطي عقبات هذه المخاطر للاحتمالات السابق تقريرها لعلاجها مع العميل نفسه.

ث- المتابعة للتأكد من سلامة هذه التسهيلات وعدم وجود بوادر تعثر في المشروع أو حدوث ما يؤثر في عناصر الائتمان وضماناته، بما يضمن المقدرة على السداد.

ج- متابعة المراكز النقدية والمالية للعميل عند تنفيذ مراحل المشروع وأعماله وبما يوضح كفاية موارده لسداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.

ثالثاً: التحليلات الدورية لمتابعة حالات العملاء ومراكزهم المالية:[2]

ويتم ذلك على مدار فترة التعامل، من خلال تحليل المراكز المالية وإعداد تقارير دورية عن متابعة المحفظة الائتمانية للعملاء كافة ، وتعتمد المصارف في متابعة العملاء على تقارير محاسبية ومالية ومتابعة الاستثمارات أثناء التنفيذ سواء أكان ذلك من مراقبي حسابات المنشأة أم من خارجها أم تقارير هندسية وفنية من جهات متخصصة يتم الاتفاق عليها سلفاً بجانب أجهزة المصرف وزيارات المختصين.

2-2-2-مخاطر السيولة (Liquidity risks):

2-2-1- مفهوم مخاطر السيولة:

يستأثر موضوع السيولة باهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤوليات رقابة العمل المصرفي وسلامته والسهر على حقوق المودعين. وتنبع أهمية السيولة المصرفية من ضرورة الاستعداد الدائم للمصارف لاحتمال إقدام بعض المودعين لديها إلى سحب ودائعهم في أي وقت، الأمر

[1] الخطيب، سمير، 2005، قياس المخاطر بالبنوك: منهج عملي وتطبيق علمي ، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر، ص 147.
[2] المرجع السابق نفسه، ص 147.

الذي يستدعي أن تستجيب المصارف لهذه السحوبات بالسرعة اللازمة عن طريق توفير السيولة المناسبة دون أن ينعكس ذلك سلباً على أوجه نشاطاتها وعلى الأهداف المتوخاة منها. وإن كمية السيولة التي يحتفظ بها المصرف مشكلة من المشكلات الرئيسة في إدارة المصارف، حيث إن زيادة السيولة تعني أن المصرف لا يقوم بواجبه في تحريك أو تدعيم متطلبات الاقتصاد القومي.[1] كما أن ضعف السيولة يمكن أن يؤدي إلى الإفلاس كما حدث لمصرف واشنطن ميوتشول في 26\9\2008 الذي أعلن توقفه عن الدفع وإقفال أبوابه بسبب فقدان السيولة نتيجة للسحب الكثيف والمفاجئ لأموال بعض العملاء.[2]

وتعني السيولة المصرفية الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة بالإضافة إلى موجودات تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة.[3] أي مدى ما تحتفظ به المصارف من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية ومن دون خسائر في قيمتها، بمعنى مدى قدرة المصرف على مواجهة الانخفاض في جانب المطلوبات وتمويل الزيادة في جانب الموجودات.

وإن توفر السيولة يساعد المصارف على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطرارها إلى تصفية بعض موجوداتها غير السائلة، وبذلك يمثل عنصر الأمان والحماية في الظروف الصعبة. وتتحقق السيولة المصرفية عندما تتوفر العوامل التالية:[4]

1- الثبات النسبي للودائع، فكلما كانت نسبة الودائع لأجل إلى إجمالي ودائع المصرف أكبر كانت الإدارة على ثقة أكبر بسيولتها.

2- قصر مدة الائتمان، فكلما كان أمد القرض أقل قلت المخاطر من جهة، وشعرت الإدارة بالاطمئنان من جهة ثانية.

وينظر إلى السيولة من ثلاثة أبعاد، وهي:[5]

1- الوقت: وهو السرعة التي يمكن من خلالها تحويل الموجودات إلى نقد.

2- المخاطرة: وهي احتمالية هبوط قيمة الموجودات، أو احتمالية التقصير أو الإهمال عند تحويل الموجودات.

3- التكلفة: وهي التضحية المالية والتضحيات الأخرى التي لابد من وجودها عند تصفية بعض الموجودات غير السائلة.

---

[1] سلطان ، محمد سعيد، 1993، إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 143.

[2] مصطفى، خليل إبراهيم، 2009، إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص32.

[3] معهد الدراسات المصرفية، 2012، إدارة السيولة في المصرف التجاري، السلسلة الخامسة، العدد(2)، الكويت، ص2، تم السحب من موقع www.kibs.edu.kw.

[4] الخطيب، منال إبراهيم، 2004، تكلفة الائتمان وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، مرجع سبق ذكره، ص41,40.

[5] Howells,P. & Bain,K., 2000, Financial Market & Institutions, 3thed, Prentice Hall, p:8.

مما سبق تجد الباحثة أن المصارف تستطيع أن تحقق غايتها من السيولة الموجودة لديها من خلال احتفاظها بمقدار ملائم من السيولة في كل وقت من الأوقات، والعمل على التزامن بين دخول الأموال إليها وخروجها منها.

وتعرف **مخاطر السيولة** بأنها: "المخاطر التي تنشأ نتيجة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير من دون تحقيق خسائر ملموسة، أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب".[1]

هكذا نجد أن مخاطر السيولة تتمثل في عنصرين أساسيين هما:

أ- الكم المطلوب لتغطية الاحتياجات المتوقعة وغير المتوقعة من السيولة.

ب- السعر المعروض لتوفير هذا القدر من السيولة.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم مقدرة المصرف على مواجهة الدفعات والالتزامات المالية المترتبة عليه عند الاستحقاق بتكلفة معقولة من خلال بيع الموجودات أو الحصول على قروض جديدة (ودائع) أو سدادها بكلفة أعلى دون تحمل خسائر غير مقبولة، وعدم امتلاكه لأصول سائلة ملائمة لها القابلية التحول إلى نقدية لمواجهة التزاماته المختلفة، أي أن مخاطر السيولة تعبر عن الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه المصرف في الحصول على النقدية المعقولة سواء أكان ذلك في بيع الموجودات أم الحصول على قروض (ودائع) جديدة. وترتبط مخاطر السيولة بشكل كبير بمخاطر أسعار الفائدة وأنشطة إدارة الموجودات والمطاليب، لذلك يتعين أن يرسم المصرف هيكل أصوله بطريقة تضمن استمرارية التمويل في أي وقت، وبناء على ذلك يتبنى المصرف إستراتيجية قائمة على التنوع لمنع أية أضرار قد تنجم عن الإفراط في استخدام الالتزامات الائتمانية في سوق معنية.

2-2-2-مصادر مخاطر السيولة:

تظهر مخاطر السيولة نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، وتشمل:[2]

أولا: العوامل الداخلية:

1- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الموجودات والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.

2- سوء توزيع الموجودات على استخدامات ذات درجات متقاربة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة.

3- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

---

[1] حمزة، مازن، 2008، أثر أحداث مديرية المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، دمشق، ص 42.

[2] حماد، صالح رجب، 2008، اثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص11.

ثانياً: العوامل الخارجية:

1- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الذي يطرأ على الاقتصاد القومي وما يترتب عليه من تعثر بعض المشروعات وعدم قدرتها على سداد التزاماتها للمصارف الدائنة في مواعيد استحقاقها.

2- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال.

2-2-3- مخاطر السوق(Market risks):

تعرف **مخاطر السوق** بأنها: الخسارة التي يمكن أن تنجم من جراء تغيرات غير متوقعة في القيمة السوقية للأدوات المالية.[1] ويمكن تقسيم مخاطر السوق إلى:

أ- مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.

ب-مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي.

ت-مخاطر التسعير.

2-2-3-1- مخاطر أسعار الفائدة (Interest rate risks):

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها: المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير سلبي في إيرادات المصرف ورأس ماله الناتجين عن التحركات المعاكسة في أسعار الفائدة.[2] أي أن مخاطر سعر الفائدة تشير إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة المصرف، والقيمة السوقية لحقوق الملكية مقارنةً بالتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، ويمكن التعرف إلى احتمالات تغير صافي الدخل من الفائدة للمصرف من خلال قياس حساسية كل من الموجودات والمطاليب التي يمكن أن يعاد تسعيرها خلال فترة زمنية مماثلة، ويتم قياس الفرق المالي بين الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة والمطاليب الحساسة تجاه سعر الفائدة وذلك لمدة 30 يوماً، وأيضاً من 30 يوماً إلى 90 يوماً، وهكذا حتى نصل إلى عام كامل، فإذا كان الفرق موجباً فإن ذلك يعني أن الموجودات الحساسة أكبر من المطاليب الحساسة، ويتأثر صافي دخل الفوائد في صورة بعلاقة طردية مع التغير القصير الأجل في معدلات الفائدة. أما إذا كان الفرق سالباً فإن صافي الدخل سوف يتأثر بعلاقة عكسية مع التغير قصير الأجل في معدلات الفائدة (أي ينخفض صافي دخل الفائدة في حال ارتفاع معدل الفائدة قصير الأجل، ويرتفع صافي دخل الفائدة في حال انخفاض معدل الفائدة قصير الأجل).[3]

وتنشأ مخاطر أسعار الفائدة عن تقلبات أسعار الفوائد مما يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم تناسق آجال إعادة تسعير كل الموجودات والالتزامات. وتتصاعد مخاطر أسعار الفائدة في حال عدم توافر نظام معلومات لدى المصرف يتيح مايلي:[4]

---

[1] الخطيب، سمير، 2005، قياس المخاطر بالبنوك منهج علمي وتطبيق عملي، مرجع سبق ذكره، ص 234.
[2] الكراسنة، إبراهيم،2006، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص39.
[3] حمزة، مازن، 2008، اثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 37- 36.
[4] حماد، صالح رجب ، أثر إدارة مخاطر التشغيل على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، مرجع سبق ذكره، ص6.

- الوقوف على معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الموجودات.
- تحديد مقدار الفجوة بين الموجودات والالتزامات لكل عملة من حيث إعادة التسعير ومدى الحساسية لمتغيرات أسعار الفوائد.
- الهامش بين تكلفة الأموال والعائد منها ومدى استقرار هذا الهامش وثباته.

ويتوقف مقدار مخاطر أسعار الفوائد على مدى اختلاف أسعار الفائدة عن التوقعات التي بنيت عليها الفجوة، ومدى تمكن المصرف من تصحيح أوضاعه في الوقت المناسب. وتتمثل مخاطر سعر الفائدة في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح الأصل أو الالتزام حساساً بالنسبة إلى معدل الفائدة إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة، ويقصد بإعادة التسعير التغير في التدفق النقدي المصاحب لأحد عناصر الموجودات والمطاليب، وتتم إعادة تسعير أحد الموجودات إذا كان ميعاد استحقاقه أو معدل فائدته يتغير آليا كل فترة.

<u>مصادر مخاطر أسعار الفائدة:</u>

هناك عدة مصادر لمخاطر أسعار الفائدة:

" أ- مخاطر إعادة التسعير (Repricing Risks) : تنتج هذه المخاطر عند ظهور فوارق أو فجوات في تواريخ إعادة تسعير الأدوات المالية التي تتأثر بأسعار الفائدة المسجلة في الموجودات و المطاليب و خارج الميزانية بعد تبويبها في جدول لفترات زمنية وذلك وفقًا لتاريخ إعادة تسعيرها بالنسبة إلى الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة أو وفقًا لتواريخ استحقاقها بالنسبة إلى الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة .

ب-مخاطر تبدل انحدار منحنى العائد (Yield Curve Risks): تنتج هذه المخاطر من جراء حصول تقلبات غير متساوية بين نسبة الفائدة المدفوعة عن أداة مالية معينة لأجل قصير عن نسبة الفائدة المدفوعة عن هذه الأداة لأجل طويل، كأن ينخفض مثلاً معدل الفائدة لسند دين صادر عن جهة معينة يستحق بعد ثلاثة أشهر بنسبة تفوق نسبة انخفاض معدل الفائدة المدفوع عن سند آخر صادر عن الجهة نفسها يستحق بعد سنتين مثلاً .

ث-مخاطر تغير أساس معدلات الفوائد المستعملة للتسعير (Basis Risks): وتنشأ هذه المخاطر عند تبدل العلاقة بين مؤشر سعر الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلى (Prime Rate) وبين مؤشر ليبور (Libor)، كأن يتم مثلاً تسعير قرض ممنوح على أساس الفائدة الأساسي أو سعر الفائدة الفضلى بينما يتم تسعير وديعة على أساس مؤشر ليبور، حيث يحدث أن تتبدل العلاقة بين هذين المؤشرين قبل تاريخ إعادة التسعير مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع أو انخفاض هامش الفائدة بين هذه السلفة وتلك الوديعة .

ج- مخاطر الخيار(Option Risks): وهي المخاطر الناتجة عن إعطاء حق للمقترض بأن يسدد قيمة قرضه قبل تاريخ الاستحقاق، كأن يقوم المصرف مثلاً بشراء سند دين بفائدة تعاقدية محددة مع حق الاستدعاء (Callable Bond) ثم تقرر الجهة المقترضة المصدرة لهذا السند سداد قيمته قبل الاستحقاق لدى حصول انخفاض في سعر الفائدة الجاري في السوق . وفي هذه الحالة، فإن المصرف سوف يواجه نقصاً في عائد الفائدة نتيجة اضطراره لإعادة توظيف قيمة هذا السند في مجالات أخرى بفائدة أقل ." [1]

2-2-3-2- مخاطر أسعار الصرف(Exchange rate risks):

وهي مخاطر تقلب أسعار بيع العملات الأجنبية و شرائها مقابل العملة الوطنية في حال امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية، بخاصة أن أسواق العملات الأجنبية أخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة.[2] فإذا كان المصرف يحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطاليب من العملة نفسها فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان المصرف يحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة.[3]

وتنشأ مخاطر أسعار الصرف نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو المراكز المحتفظ بها من تلك العملات.[4]وهي تنشأ أساساً عن وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية، وقد تنشأ عن العمليات الفورية، أو عن العمليات الآجلة بأشكالها المختلفة التي تندرج تحت مسمى المشتقات المالية. ومن حيث المبدأ فإن التقلبات في قيمة العملة المحلية التي تخلق مخاطر أسعار الصرف، تنتج عن تغيرات في أسعار الفائدة الأجنبية والمحلية والتي تُحدث بدورها فروقاً في التضخم، ويكون السبب في مثل هذه التقلبات عادة عوامل اقتصادية كلية تظهر عبر فترات زمنية طويلة نسبياً، ومن العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر في قيمة العملة المحلية حجم تجارة الدولة ونمومها وتدفقاتها، كما يمكن أن تؤدي عوامل قصيرة الأجل مثل الأحداث السياسة المتوقعة وغير المتوقعة، وتغير توقعات الأطراف المشاركة في السوق، أو المتاجرة في العملات على أساس المضاربة إلى حدوث تغيرات في العملة، وجميع هذه العوامل يمكن أن تؤثر في العرض والطلب على عملة ما وبالتالي على الحركات اليومية لسعر الصرف في أسوق العملات.[5]

---

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (107\م ن\ ب4)، الملحق رقم (1)، الصادر بتاريخ 13\2\2005.

[2] عبدالله، خالد أمين. الطراد، إسماعيل، 2003، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،ص115.

[3] حماد، طارق عبد العال، 2003، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 206.

[4] شاهين ، علي عبد الله،2005، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين "بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة" ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،ص5.

[5] حماد، طارق عبد العال،2005، حوكمة الشركات (المفاهيم –المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية ،ص706.

أنواع مخاطر أسعار الصرف:

تتكون مخاطر أسعار الصرف من:[1]

أ- مخاطر المعاملات: أي تأثير تغيرات أسعار الصرف في الذمم المدينة والدائنة الأجنبية.

ب-المخاطر الاقتصادية: أي تأثير تغيرات أسعار الصرف في المركز التنافسي لمؤسسة ما أو دولة ما على المدى الطويل.

ت-مخاطر إعادة التقييم: أي عندما يعاد تقييم مراكز العملات الأجنبية للمصرف بالعملة المحلية.

2-2-3- 3- مخاطر التسعير(Pricing Risks):

وهي مخاطر تغير الأسعار في سوق الأوراق المالية (المشتقات المالية أو السلع المتداولة في السوق).[2] وتنتج تلك المخاطر عن تغير أو انحراف الأسعار بسبب تغيرات في أوضاع السوق وأسعار الفائدة، ويقوم المستثمر بتقدير تلك المخاطر قبل شراء السند.[3] أي هي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات في أسعار الموجودات وبوجه خاص محفظة الاستثمارات المالية.

وهناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر في مخاطر التسعير منها:

أ- العوامل الداخلية المتمثلة بالوحدة الاقتصادية نفسها، وهي تنقسم إلى مايلي:

1- الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية.

2- نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية.

3- خصائص الوحدة الاقتصادية.

4- تشغيل الوحدة الاقتصادية.

ب- العوامل الخارجية المتمثلة في الظروف الاقتصادية المحلية، وظروف الصناعة أو مناخ الأعمال السائدة بالسوق.

2-2-4-المخاطر التشغيلية(Operational risks):

عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية بأنها: مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاءة أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو تنشأ نتيجة أحداث خارجية، وجميعها تؤدي إلى خسائر

---

[1] حسون، عتاب يوسف،2010، تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية في المؤسسات المالية في سورية دراسة ميدانية على المصرف التسليف الشعبي والبنك العربي، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[2] Risk Management in Banking,2008,"(Nation Bank of Serbia(NBS) ", Bank supervision, p.1, http://www.nbs.yu-export-internet-english-55-55-6.index-htm.

[3] حنفي، عبد الغفار، 2005، البورصات، أسهم، سندات، وثائق، استثمارات، خيارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 288.

غير متوقعة.[1] ومن هذا التعريف يتضح أن لجنة بازل تعد المخاطر القانونية ضمن المخاطر التشغيلية، ولكنها تغفل المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

2-2-4-1-أنواع المخاطر التشغيلية:

فيمايلي أنواع المخاطر التشغيلية ومصادر كل نوع وذلك وفق أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل: [2]

1- تنفيذ العمليات وإدارتها: وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء، وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، وتشمل: الأخطاء في إدخال البيانات، والدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

2- العنصر البشري: هي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو من دون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، والمساهمين، والجهات الرقابية، وأي طرف ثالث. وتشمل: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين(كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع المصرف، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، و إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، والتواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المعتمد)، عمليات التداول دون تخويل، وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

3- الأنظمة الآلية والاتصالات: وهي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية أو تكنولوجيا المعلومات، وأي عطل أو خلل في أنظمة الاتصالات أو عدم توفر الأنظمة.

4- الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية: و تشمل الاحتيال الخارجي، و الخسائر الناشئة عن تغير في القوانين، أو أي ضرر يصيب الممتلكات والموجودات نتيجة كوارث طبيعية، بما يؤثر في قدرة المصرف على مواصلة العمل.

2-2-5-1-مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية(Risks of Electronic banking):

شهدت الصناعة المصرفية في الآونة الأخيرة تقدماً ملموساً في مجال السماح لعملاء المصرف بإجراء العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصال الإلكتروني ومن المتوقع أن تنتشر هذه العمليات بشكل واسع في

---

[1] المناعي، جاسم، 2004، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، القاهرة، ص 8.

[2] عبد الكريم، نصر. أبو صلاح، مصطفى، 2007، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل –دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الفترة المقبلة وبخاصة في ظل التطور المستمر في مجال التقنية المصرفية. إلا إن هذا التقدم أدى إلى خلق تحديات أمام المصارف والجهات الرقابية في ظل افتقار الإدارة والعاملين للخبرة الكافية، بالإضافة إلى تصاعد إمكانيات الاحتيال والغش على شبكات الإنترنت نتيجة لغياب الممارسات التقليدية التي يتم من خلالها التأكد من هوية العميل وشرعيته.[1]

2-2-5-1- مفهوم مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

يقصد بالعمليات المصرفية الإلكترونية تقديم المصرف الخدمات المصرفية التقليدية أو المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية التي تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها، ووفقاً لشروط العضوية التي تضعها المصارف وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة لاتصال العملاء بها بهدف:[2]

أ- إتاحة المعلومات عن الخدمات التي يؤديها المصرف دون تقديم خدمات مصرفية على الشبكة.

ب- حصول العملاء على خدمات محددة كالتعرف إلى معاملاتهم وأرصدة حساباتهم وتحديث بياناتهم على القروض.

ت- طلب العملاء وتنفيذ عمليات مصرفية مثل تحويل الأموال.

2-2-5-2-أنواع مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

إن تقديم العمليات المصرفية الإلكترونية يرافقها مخاطر متعددة، لذلك أشارت لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى ضرورة قيام المصارف بوضع السياسات والإجراءات التي تتيح لها إدارة هذه المخاطر من خلال تقييمها ورقابتها ومتابعتها، وتشمل مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية على:

1- المخاطر التشغيلية : تنشأ هذه المخاطر للأسباب التالية:[3]

أ- عدم التأمين الكافي: الناتج عن إمكان اختراق غير المرخص لهم حاسبات المصرف، وذلك بهدف التعرف إلى المعلومات الخاصة بالعملاء واستغلالها، سواء أتم ذلك من خارج المصرف أم من العاملين لديه ، بما يستلزم توافر إجراءات كافية لكشف ذلك الاختراق وإعاقته.

ب- عدم ملائمة تصميم النظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة: وتنشأ من إخفاق النظم أو عدم كفاءتها (مثل بطء الأداء) لمواجهة متطلبات المستخدمين، وعدم السرعة في حل هذه المشاكل وصيانة النظم وبخاصة إذا زاد الاعتماد على مصادر خارج المصرف لتقديم الدعم الفني بشأن البنية الأساسية اللازمة.

---

[1] المصرف المركزي المصري،2002، الضوابط الرقابية للعمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل الدفع الإلكتروني، ملحق رقم(3)، ص66.

[2] حمزة، مازن، 2008، اثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3] الشمري، محمد نوري. العبد اللات، عبد الفتاح زهيري، 2008، الصيرفة الكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 17.

ت- إساءة استخدام من قبل العملاء: كما يحدث مع الخدمات المصرفية التقليدية الأخرى فإن سوء استخدام العميل سواء أكان متعمداً أم غير متعمد يعد مصدراً آخر لمخاطر التشغيل، ويرد ذلك نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين الوقائية، أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية.

2- المخاطر القانونية: تنشأ في حالة انتهاك القوانين والقواعد أو الضوابط المقررة وبخاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، أو عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الإلكترونية، ولاسيما كون العديد من وسائل أداء تلك العمليات ما تزال في طور التطوير.[1]

3- مخاطر السمعة : وتنشأ هذه المخاطر في حالة توافر رأي عام سلبي تجاه المصرف، الأمر الذي قد يمتد إلى التأثير في مصارف أخرى، وذلك نتيجة عدم قدرة المصرف على إدارة نظمه بكفاءة أو حدوث اختراق مؤثر فيه بسبب المشاكل الكبيرة مع شبكات الاتصال التي قد تتسبب في تعطيل دخول العملاء إلى بيانات حساباتهم وأموالهم.[2]

4- مخاطر المعاملات الخارجية: تواجه المصارف متطلبات قانونية وتنظيمية مختلفة عندما تقوم بالتعامل مع عملاء خارج حدودها المحلية، وبالنسبة إلى الأشكال الجديدة للتجزئة المصرفية الإلكترونية مثل الأنشطة المصرفية عن طريق الإنترنت والمشتقات الإلكترونية، فإنه قد يكون هناك حالة عدم تأكد من المتطلبات القانونية لبعض الدول. بالإضافة إلى ذلك فإنه قد يحدث التباس في مجالات السلطة فيما يتعلق بالمسؤوليات المختلفة للسلطات المحلية، مع مقدمي الخدمات الأجانب أو المشاركين الأجانب في الأنشطة الإلكترونية، والأنشطة النقدية الإلكترونية. حيث تتعرض المصارف لمخاطر الدولة بالدرجة التي تكون فيها الأطراف الخارجية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها بسبب عوامل اقتصادية وسياسية.[3]

5- مخاطر أخرى: يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية بالمخاطر الخاصة بالعمليات المصرفية التقليدية ومن ذلك مخاطر الائتمان والسيولة وسعر الفائدة ومخاطر السوق مع احتمال زيادة حدتها، فعلى سبيل المثال: إن استخدام قنوات غير تقليدية للاتصال بالعملاء وامتداد نشاط منح الائتمان إلى عملاء عبر الحدود قد تزيد من احتمالات إخفاق بعض العملاء في سداد التزاماتهم .[4]

---

[1] المصرف المركزي المصري، 2002، الضوابط الرقابية للعمليات المصرفية الإلكترونية، مرجع سبق ذكره، ص 71.
[2] حمزة، مازن، 2008، اثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 59.
[3] حشاد، نبيل، 2005، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص350.
[4] المرجع السابق، ص353 .

2-3- إدارة المخاطر المصرفية:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر. وتعددت التعاريف المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية، وسنحاول التطرق إلى أهمها:

أ- إدارة المخاطر: هي إعداد الدراسات قبل وقوع الخسائر بغرض منع الخسائر المحتملة مع تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها، واستخدام الأدوات التي تؤدي إلى منع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.[1]

ب- إدارة المخاطر: هي الإدارة المسؤولة عن وضع السياسات والإجراءات التي تهدف إلى الحد من المخاطر المحتملة، التي يمكن أن يتعرض لها المصرف، أو تخفيض الآثار السلبية لهذه المخاطر إلى الحدود المقبولة والمعتمدة من قبل الإدارة العليا.[2]

ت- عرّفت لجنة التنظيم وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة القطاع المصرفي في الولايات المتحدة الأمريكية (financial services round table, FSR) إدارة المخاطر بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف **ضمان**:[3]

1- فهم المخاطر.

2- أن تكون المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.

3- أن تكون عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

4- أن يكون العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.

5- تخصيص رأس المال والموارد، بما يتناسب مع مستوى المخاطر.

6- أن تكون القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.

7- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المصرف منسجمة مع مستوى المخاطر.

من خلال ما تقدم تستطيع الباحثة أن تضع التعريف التالي لإدارة المخاطر المصرفية: هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر عن طريق تعريف الخطر وتحليله وقياسه، وتحديد الوسائل لمجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب وهو التخفيف من هذه المخاطر والتقليل من آثارها وذلك في ضوء تحليل التكلفة والعائد والسعي لتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة الممكن تحملها ومستوى الربحية.

---

[1] حسن، سمير، 2005، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص308.

[2] مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2006، المجلد 14،العدد(1)، السنة 14، عمان، الأردن.

[3] همش، نعيم. الرمحي، زهراء، تموز2004، إدارة المخاطر في المصارف، مجلة البنوك في الأردن ، المجلد 23، العدد 6، ص 12.

2-4-الخطوات العلمية لإدارة المخاطر المصرفية:

إن الخطوات العلمية لإدارة المخاطر المصرفية لا يمكن أن تنفذ بفاعلية ما لم تكن جزءاً من نظام أشمل. ولابد من أن تكون عملية إدارة المخاطر شاملة تغطي الإدارات والأقسام التابعة للمصرف كافة، حتى تكون جميع هذه الإدارات والأقسام أطرافاً في عملية إدارة المخاطر. لذلك يجب تعيين خطوات أساسية تنفذ بفاعلية وتكون ضمن نظام شامل من أجل تحديد المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف وقياسها ومتابعتها، ومراقبة المخاطر ذات الصلة كافة وإعداد التقارير عنها ، وهنا يجب التنويه بأن العملية الخاصة بإدارة المخاطر في المصرف تعتمد على طبيعة نشاطه وحجم المصرف ودرجة تطوره، وهذه الخطوات هي: [1]

أ- تهيئة بيئية مناسبة وسياسات وإجراءات سليمة لإدارة المخاطر:

ويتم ذلك من خلال التنسيق بين مجلس الإدارة والإدارة العليا والعاملين في المصرف، حيث يعد مجلس إدارة أي مصرف هو الجهة المسؤولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر، حيث يعمل على تبليغ هذه الأهداف إلى الإدارات في المصرف، ويجيز السياسات العامة المتعلقة بالمخاطر، ويعمل على التأكد من أن الإدارة التنفيذية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها، كما يقوم بالاطلاع بصورة منتظمة على المخاطر المختلفة التي يواجهها المصرف من خلال التقارير التي يحصل عليها.

وتقع على الإدارة العليا مسؤولية هذه البنود الخاصة التي أجازها مجلس الإدارة، حيث تقوم الإدارة العليا للمصرف بوضع السياسات والإجراءات التي تُستخدم في إدارة المخاطر التي تضم عملية مراجعة إدارة المخاطر، والحدود المناسبة للدخول فيها، والنظم الكافية لقياسها، والآلية الشاملة لتسجيلها وأدوات السيطرة الداخلية الفاعلة، ويجب أن تشمل الإجراءات كيفية إجازة خطط إدارة المخاطر وحدود التأكد من تنفيذ الأهداف الكلية لإدارة المخاطر وآلياته.

ويجب على إدارة المصرف أن تعين بوضوح الأشخاص واللجان المختصة بإدارة المخاطر وحدود صلاحياتهم ومسؤولياتهم، وأن تتأكد من اتباع مبدأ الفصل بين واجبات قياس المخاطر ومراقبتها من جانب ومهام السيطرة عليها من جانب آخر، والعمل على توفير القوانين والمعايير الواضحة الخاصة بالمشاركة في المخاطر، مع الأخذ بالحسبان حدود المخاطر، ودرجة التعرض لمخاطر الأطراف الأخرى، والمخاطر الائتمانية، ومخاطر تركيز الموجودات.

وهكذا نجد أن هذه الخطوة الإرشادية تعمل على تغطية هيكل الموجودات من حيث آجالها، ودرجة تركيزها، وعدم توافق الموجودات مع المطاليب، وكيفية تغطيتها، وتصكيكها، وما إلى ذلك من التدابير الخاصة بإدارة المخاطر.

---

[1] خان، طارق الله. أحمد حبيب، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد. د. رضا سعد الله،2003، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ورقة عمل ، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية المعهد العالي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، ص35-38، واستخرجت هذه الخطوات من توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية التي كانت حول إدارة المخاطر المصرفية.

ب-المحافظة على إجراءات مناسبة لقياس المخاطر ورصدها ودرء آثارها:

ينبغي أن يكون لدى المصارف نظم معلومات لقياس التعرض للمخاطر المتعددة ومراقبتها وتسجيلها والسيطرة عليها، والخطوات التي يجب اتخاذها لهذا الغرض تتمثل في إيجاد معايير تصنيف ومراجعة للمخاطر وتقدير درجات التعرض لها وتقييمها. ومن المهم هنا، وجود تقارير نمطية ومتكررة حول المراجعة والمخاطر التي يتعرض لها المصرف. لذلك يجب متابعة المخاطر التي تدخل فيها المصارف وإدارتها بكفاءة، بحيث يجب على المصارف أن تقوم باختبار تأثير المتغيرات المستقبلية في المحفظة الاستثمارية، والمجالات التي يجب على المصرف أن يفحصها هي تأثيرات الانخفاض في أداء الصناعة المصرفية، أو الاقتصاد الكلي، وتأثيرات مخاطر السوق في معدلات التعثر في السداد وأوضاع السيولة لدى المصرف، ولابد من أن يساعد ذلك الاختبار على تحديد الظروف التي تتعرض فيها المصارف للتقلبات وتحديد ما يجب عمله في مثل هذه الظروف.

ج- المراقبة الداخلية المناسبة والكافية:

يجب أن تتوفر للمصارف وسائل المراقبة التي تضمن التزام السياسات والإجراءات التي حددها مجلس الإدارة كافة. وتشتمل هذه الوسائل على نظام مراقبة داخلية لمعرفة مدى كفاءة عملية تحديد الأنواع المتعددة للمخاطر وتقييمها، ومدى التقيد بالسياسات والإجراءات حيث تتضمن هذه السياسات والإجراءات أعمال المراجعة الداخلية لمراحل النشاط المصرفي كافة، وإصدار تقارير دورية منتظمة من كل جهة مستقلة بغرض تحديد مواطن الضعف. وإن العنصر المهم في موضوع المراقبة الداخلية هو التأكد من أن مهام قياس المخاطر، ورصدها، وضبطها، مفصولة الواحدة عن الأخرى.

وأخيراً، هناك عنصر آخر مهم في تقليل المخاطر، وهو وجود نظام حوافز ومحاسبة يشجع الموظفين على الإقلال من الدخول في المخاطر، وبالتالي يشجع متخذي القرار على إدارة المخاطر بطريقة تماشي أهداف المصرف وتطلعاته.

ونظراً إلى أهمية إدارة المخاطر المصرفية وما تتطلبه من تحديدٍ ومتابعةٍ ومراقبةٍ وقياسٍ، فإننا وضحنا بشكل مفصل في الفصل الثالث مبادئ إدارة المخاطر المصرفية (الائتمانية-السيولة- السوق- التشغيلية- العمليات المصرفية الإلكترونية) في المصرف التجاري السوري الصادرة عن مجلس النقد والتسليف والمنبثقة عن مبادئ لجنة بازل II.

2-5- طرق قياس المخاطر المصرفية:

2-5-1- قياس المخاطر الائتمانية:

قبل الدخول في أساليب قياس المخاطر الائتمانية يجب توضيح متطلبات لجنة بازل لكفاية رأس المال، حيث إنه بعد دراسات عديدة قامت بها لجنة بازل في عام 1988 تبين أن العنصر الأساسي الكامن وراء حالات

التعثر المصرفي هو عدم سداد التسهيلات من قبل مديني المصرف (وهذا ما يعرف بمخاطر الائتمان). ومن جراء اختبارات متعددة تبين للجنة أنه يجب على كل مصرف أن يحتفظ بنسبة من الأموال الخاصة تكفي لتغطية احتمالات التعثر، فكانت نسبة الملاءة المعروفة بنسبة كوك(والتي سميت لاحقاً اتفاقية بازل) على الشكل التالي:

العلاقة رقم (2-1) **معدل كفاية رأس المال=**

$$\frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية}} \times 100$$ [1]

ويجب ألا تنخفض هذه النسبة عن 8% ليتمتع المصرف بالسيولة الكافية التي تحميه من مواجهة الأزمات.

ونظرا إلى اختلاف فترة إعادة تسعير حسابات المصرف الدائنة والمدينة ومن خلال تحليل فجوة آجال الودائع وفترات إعادة تسعير التسليفات قررت لجنة بازل في عام 1966 تعديل نسبة الملاءة لتضمنها مخاطر التسليف ومخاطر تقلب أسعار الفائدة معاً، كما أن هذه النسبة يجب ألا تقل عن 8%. ولكن بعد فترة وجيزة تبين من تطبيق نسبة الملاءة المعدلة أن عدداً من المصارف تعرض لأزمات حادة على الرغم من استخدامها لنسبة الملاءة المعدلة، وبنتيجة تحليل ما حصل علمت لجنة بازل أن مشكلة نسبة كوك هي مجرد نسبة كمية تطبق على جميع المصارف مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطاتها وتنوعها أو توسعها الجغرافي. لذلك كان لابد من إيجاد طريقة ديناميكية لاحتساب الملاءة المصرفية ليست فقط كمياً بل نوعياً، لأنه كان لابد من فرض أموال خاصة لمواجهة المخاطر. لذلك أتت اتفاقية بازل II في عام 2004 تحت اسم ماك دونو، وبسبب تعقيداتها قامت لجنة بازل بالتعاون مع الصناعة المصرفية العالمية باختبارات عدة على مدى سنوات لدراسة ما تم التوصل إليه، وتقرر البدء بتطبيق بازل II عالمياً بدءاً من 2007/1/1. وأصبحت المعادلة التي يتم من خلالها احتساب معدل كفاية رأس المال للمصرف على الشكل التالي:

العلاقة رقم(2-2)

$$CA = \frac{\sum C}{[\sum (M+O) \times (12.5)] + A} \times 100$$ [2]

حيث إن CA (Capital Adequacy)= كفاية رأس المال

C= أموال المصرف الخاصة.(رأس المال الأساسي والمساند)، وتساوي: صافي الأموال الخاصة الأساسية- لأموال الخاصة المساندة.[3]

---

[1] حمزة، مازن، 2008، أثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2] حشاد، نبيل،2005،تطبيق بازل 2 في البنوك العربية" ،المجلة العلمية، اتحاد المصارف العربية، بحث مشترك مع إدارة البحوث باتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص 8.

[3] **صافي الأموال الخاصة الأساسية**= (رأس المال المكتتب به- الاحتياطي القانوني- الاحتياطي الخاص- حسابات تغذية رأس المال(إعانات الدولة)- علاوات الإصدار والاندماج- مؤونات أخرى غير مخصصة لتغطية أية مخاطر – صافي أرباح وخسائر السنة المالية السابقة- صافي أرباح أو الخسائر المدورة) **ينزل منها** (أقساط رأس المال المكتتب بها غير المسددة – صافي الموجودات الثابتة غير المادية- أسهم المصرف

A= الموجودات والبنود داخل الميزانية وخارجها مرجحة بالمخاطر.

O= مخاطر التشغيل.

M= مخاطر السوق.

لذا يجب علينا معرفة الطرائق الأساسية لاحتساب المخاطر المتعلقة بنسبة كفاية رأسمال المصرف (الملاءة المصرفية).

من جهة أخرى قامت بازل II بتحديد ثلاثة أساليب لحساب المخاطر الائتمانية بحيث يكون للمصرف الحق في اختيار أحد هذه الأساليب، وهي:

1- أسلوب التصنيف النمطي(المعياري).

2- أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي.

3- أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم.

أولا: أسلوب التصنيف النمطي:

يعتمد هذا الأسلوب على إعطاء أوزان للمخاطر طبقاً لمراكز التعرض المختلفة (حكومات، بنوك، شركات) على أساس درجة التصنيف التي تعطيها مؤسسات التصنيف الخارجية لهذه الأطراف التي يقرها المصرف المركزي ويُعتمد عليها، وعلى أساسها يمكن تحديد تصنيف العملاء وبالتالي درجة أوزان المخاطر، وتستخدمه المصارف التي تمارس أنشطة غير معقدة وغير قادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلي. كما يمكن للمصرف في هذا الأسلوب أخذ الضمانات لتغطية المخاطر الائتمانية وذلك من أجل تجنب الحالات غير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد (وهي إحدى وسائل التخفيف من مخاطر الائتمان).[1]

وعادة تحتسب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

العلاقة رقم(2-3) **متطلبات كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر الائتمانية= الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر × 8%** [2]

الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر= قيمة التعرض × الوزن الترجيحي.

ثانياً: أسلوب التصنيف الداخلي الأساسي:

ويتم استخدام هذا الأسلوب في المصارف بعد نيل موافقة السلطات الرقابية، وفيه تقوم المصارف بالاعتماد على تقديراتها الداخلية لاحتمالات عدم السداد لكل عميل، وتكون باقي مدخلات حساب مخاطر الائتمان معطاة من المصرف المركزي.[1]

المعاد شراء من قبل المصرف- خسائر غير محققة عن استثمارات مالية- صافي خسائر الفترة- النقص في المؤونات على الديون غير المنتجة غير المكونة من قبل المصرف).**الأموال الخاصة المساندة**= (فروقات إعادة التخمين - صافي الأرباح والخسائر غير المحققة عن الاستثمارات المالية بعد خصم 50% من صافي الأرباح).

[1] أبو كمال، ميرفت علي، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل IIدراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين 2007، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[2] مرجع السابق ذكره، ص 105.

ثالثاً: أسلوب التصنيف الداخلي المتقدم:

وفيه تقوم المصارف بتقدير جميع مدخلات قياس مخاطر الائتمان من احتمالات إخفاق العميل، والخسارة الناتجة عن عدم السداد والأجل، وحجم مركز التعرض للمخاطرة بنفسها(أي تستخدم دوال أوزان للمخاطر التي تتعرض لها دون تدخل المصرف المركزي).[2]

2-5-1-1- أساليب التخفيف من المخاطر الائتمانية:

إن أهم الأساليب المتبعة للحد والتخفيف من المخاطر الائتمانية هي:[3]

أ- عدم قيام المصرف بفتح اعتماد أو منح قروض أو سلف بأي شكل من الأشكال للعاملين لديه أو المراقبين لديه أو لمفتشي حساباته و مدققيه أو للعاملين في أجهزة الدولة الذين لديهم علاقة مباشرة بالإشراف على أعماله ومراقبتها أو متابعة نشاطاتها وزوجات هؤلاء وأولادهم ما لم يوافق مجلس النقد والتسليف.

ب- التخفيف قدر الإمكان من تركيز نشاطه الائتماني في منطقة جغرافية محددة.

ت- القيام بالتنويع على مستوى القروض وعلى مستوى المحفظة الائتمانية، أي عدم تركيز ائتمانه في قطاعات معينة أو لدى عملاء معينين؛ حيث إنه كلما زاد التنويع قل مستوى المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

2-5-2- قياس مخاطر السيولة:

يوجد أربعة أساليب لقياس مخاطر السيولة، وهي:[4]

1- أسلوب قائمة السيولة الصافية: وهو أسلوب يعتمد على إعداد قائمة تُظهر مصادر التزامات السيولة في المصرف. ويندرج تحت مصادر السيولة: الموجودات النقدية، وسقوف الاقتراض، والاحتياطي النقدي الإضافي، ويندرج تحت استخدامات السيولة: الأموال المقترضة من السوق النقدي، والأموال المقترضة من المصرف المركزي.

2- أسلوب المقارنة بالمؤسسات المماثلة: ويعتمد على مقارنة نسب ومؤشرات السيولة للمصرف بالمصارف المتشابهة معه من حيث الحجم والانتشار الجغرافي، ومن أهم المؤشرات: نسبة القروض إلى الودائع، نسبة الأموال المقترضة إلى إجمالي الموجودات، نسبة الإقراض إلى إجمالي الموجودات.

---

[1] عثمان، محمد داؤود. عنانزة، عز الدين نايف، 2010، اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية، ورقة عمل، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة فيلادلفيا الأردنية، عمان، الأردن، ص8.

[2] الزعابي، تهاني محمود محمد، 2008، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل- دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بغزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص72.

[3] قرار مجلس النقد والتسليف رقم(93\م ن\ب4) الصادر بتاريخ 19\9\2004.

[4] Guglielmo,R.M. 2008, Managing Liquidity Risk -Six ways to strengthen your liquidity risk–management process, Bank Accounting Finance Journal, p:5-8.

3- الأسلوب الأساسي للفائض والعجز: حيث إن المصارف التي تعتمد الأسلوب التقليدي في إعداد التدفقات النقدية المستقبلية قد تفشل في مواجهة متطلبات السيولة اليومية، وذلك لأن التدفقات النقدية الزمنية التي تزيد عن (30) يوماً قد لا تساعد المصرف عندما يحتاج إلى النقد بسرعة، لذا فقد وجدت المصارف أن الاعتماد على الأساليب التقليدية في احتساب التدفقات النقدية غير مفيد. وللحد من العقبات التي يمكن أن تواجه المصارف من اتباع الأسلوب التقليدي لجأت المصارف إلى تطوير أسلوب يدعى الفائض والعجز في السيولة، حيث يأخذ هذا الأسلوب بالحسبان البنود داخل الميزانية بالإضافة إلى البنود خارج الميزانية.

4- أسلوب بنك التسويات الدولية: وهو أسلوب موصى به من قبل بنك التسويات الدولية، ويعتمد على إعداد نظام السيولة وفقاً لسلم الاستحقاقات حيث يعتمد هذا الأسلوب على تخصيص التدفقات النقدية المستقبلية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة معينة من الزمن تبدأ عادة بالمستحقات الفورية في جانبي المطاليب و الموجودات(فترة المستحق ولم يسدد). وتنشأ التدفقات النقدية الداخلة من الموجودات المستحقة والموجودات غير المستحقة القابلة للتسييل وخطوط الائتمان الممنوحة للمصرف التي يمكن استغلالها والاستفادة منها، ويمكن تصنيف التدفقات النقدية الداخلة طبقاً لتواريخ استحقاق الموجودات أو تقدير متحفظ لتواريخ سحب خطوط الائتمان الممنوح. وتتضمن التدفقات النقدية لخصوم المصرف(الخارجة) الالتزامات واجبة السداد والالتزامات الطارئة بخاصة فيما يتعلق بحدود الائتمان الممنوحة التي يمكن سحبها، ويتم تصنيف التدفقات النقدية لخصوم المصرف (الخارجة) طبقاً لتاريخ استحقاق الالتزامات ، أو أول تاريخ تجوز فيه المطالبة بالالتزامات الطارئة.

ويتم إدراج موجودات المصرف ومطاليبه ضمن سلم استحقاقات ويتم من خلاله احتساب صافي الوضع بين التدفقات النقدية للأصول والتدفقات النقدية للخصوم سواء أكان صافي الفرق فائضاً أم عجزاً، ويطلق على صافي الفرق عدم مواءمة استحقاقات الموجودات والمطاليب. وذلك وفقاً لفترات زمنية يتم تحديدها عادة وفقا لما هو متبع في المصرف على النحو التالي:

1- الفئة الأولى: حتى سبعة أيام.
2- الفئة الثانية :أكثر من سبعة أيام إلى الشهر.
3- الفئة الثالثة: أكثر من شهر إلى ثلاثة أشهر.
4- الفئة الرابعة: أكثر من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر.
5- الفئة الخامسة: أكثر من ستة أشهر إلى تسعة أشهر.
6- الفئة الخامسة: أكثر من تسعة أشهر إلى السنة.
7- الفئة السادسة: أكثر من سنة.

2-5-3- قياس مخاطر السوق:

لقياس مخاطر السوق يتطلب من المصرف اتباع الأدوات الرئيسة التالية:[1]

1- يتعين على المصرف أن يستخدم نموذجاً داخلياً لقياس مخاطر السوق لاحتساب القيمة قيد المخاطرة يومياً على مراكز التداول لليوم الفائت والموجودات الاستثمارية وسجلات المصرف.

2- أن يقوم المصرف بتحديد القيمة قيد المخاطرة لقياس مخاطر السوق إحصائياً على قروضه التجارية واستثماراته ومراكز السيولة لديه بحسب أهمية تلك المراكز وطبيعتها، وتتنبأ هذه الطريقة بالخسائر المستقبلية وفق مستوى الثقة الذي يتم تحديده سلفاً، وتوفر نتائج قياس المخاطر معلومات أساسية تمكن الإدارة العامة من إصدار الأحكام على مدى تعرض المصرف لمخاطر السوق واستناداً إلى هذه المعلومات يكون لدى المصرف القدرة على رقابة المخاطر بطريقة فعالة.

3- يتم احتساب أسعار الفائدة لسجلات المصرف بدقة بالإضافة إلى مراجعتها على أساس أسعار السوق بالنسبة إلى لمحافظ لتحليل القيمة قيد المخاطرة.

4- أن يقوم المصرف باستخدام نماذج دقيقة لتقويم مراكزه والحصول على معلومات عن السوق بطريقة منتظمة عن طريق مصادر إحصائيات الأسواق العامة حتى يضمن المصرف القدرة على تحقيق أفضل النتائج من خلال أدوات قياس المخاطرة.

5- أن يقوم المصرف بانتظام بفحص تقديرات المخاطرة الناجمة عن طريق القيمة قيد المخاطرة لاستثماراته ومحافظ التداول ذات الدخل الثابت لقياس مستوى الأداء ودقة أدوات إدارة المخاطرة.

6- لكي يتم التأكد من قياس مخاطر السوق يقوم المصرف بتحليل سيناريو لاحتساب القيمة قيد المخاطرة على حدود مراكز التداول التي يتم اعتمادها داخلياً لمختلف أدوات التداول، وتؤخذ نتائج هذا السيناريو بالحسبان عند تحديد الحدود المطلوبة واستراتيجيات التداول.

<u>وأهم المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر السوق:</u>

1- المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر أسعار الفائدة:

تستخدم المصارف عادة مؤشرات تدل على قدرة المصارف على تقليل الآثار السلبية لتقلبات أسعار الفائدة ودرء المخاطر، يتم ذلك من خلال استخدام النسب التالية:[2]

العلاقة رقم (2-4)

$$\text{مؤشر مخاطر أسعار الفائدة} = \frac{\text{الموجودات الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

---

[1] حمزة، مازن، <u>آثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية</u>، مرجع سبق ذكره ص 38.

[2] حماد، طارق عبد العال،2005، <u>حوكمة الشركات (المفاهيم –المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف</u>، مرجع سبق ذكره، ص 404 .

العلاقة رقم (2-5) **مؤشر مخاطر أسعار الفائدة=** $\frac{\text{المطاليب الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي المطاليب}}$ **100X**

العلاقة رقم (2-6) **مؤشر مخاطر سعر الفائدة=الموجودات الحساسة لسعر الفائدة – المطاليب الحساسة لسعر الفائدة.**

تشير النسبة الأخيرة إلى المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء تغير أسعار الفائدة، وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تلبية الالتزامات تجاه أصحاب الودائع والقروض من فوائد ودائعهم وقروضهم والأرباح والعمولات المحصلة من قبل المصرف من خلال دورة الأعمال المطلوب السداد خلالها.

2- المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر أسعار الصرف:

يتم عادة قياس هذه المخاطر بحجم مركز العملات المفتوحة لكل عملة على حدة إلى القاعدة الرأسمالية للمصرف، ويقصد بالمراكز المفتوحة وجود فائض أو عجز في عملة معينة، وذلك من خلال استخدام النسب التالية:[1]

العلاقة رقم (2-7) **مؤشر مخاطر أسعار الصرف=** $\frac{\text{المركز المفتوح لكل عملة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}}$ **100X**

العلاقة رقم (2-8) **مؤشر مخاطر أسعار الصرف=** $\frac{\text{إجمالي المراكز المفتوحة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}}$ **100X**

ويتعرض المصرف لخسائر في إيراداته عند تغيير أصوله أو التزاماته بسبب تغير أو تقلب قيمة العملة المفتوحة في السوق.

3- المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر التسعير:

حيث تعتمد إدارة المصرف على نوعين من المؤشرات واحدة محاسبية وأخرى سوقية. وتشمل المؤشرات المحاسبية : ربحية السهم، العائد إلى حقوق الملكية، العائد إلى الموجودات، نسبة صافي التدفقات النقدية على الموجودات، تقييم مباني المصرف والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمها الحالية، نسبة المديونية، نسبة الملكية، نسبة الأرباح إلى صافي الأرباح الموزعة.[2] وتشمل المؤشرات السوقية: نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، حصة السهم العادي من التوزيعات، مضاعف سعر السهم العادي، معدل دوران السهم العادي، نسبة المساهمة الأجنبية.[3]

---

[1] مرجع السابق نفسه، ص 404 .

[2] مصطفى، خليل إبراهيم،2009،إدارة المخاطر المصرفية(دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية مرجع سبق ذكره، ص 46,45.

[3] المرجع السابق ،ص 47,46.

2-5-4- قياس المخاطر التشغيلية:

يمكن للمصرف اتباع إحدى الطرائق التالية لقياس المخاطر التشغيلية والمحددة بموجب اتفاق بازلII. علماً بأنه لا يسمح لمصرف بتغيير المنهجية التي يتبعها لقياس المخاطر التشغيلية إلا بعد أخذ الموافقة المسبقة من قبل السلطة الرقابية وهذه الطرائق:

أولا: منهج المؤشر الأساسي:

وفق هذه الطريقة تقوم المصارف على الاحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يساوي متوسط نسبة ثابتة تسمى (ألفا) من إجمالي دخل المصرف لآخر ثلاث سنوات حقق فيها المصرف ربحاً.

(2-9) متطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر التشغيلية= متوسطات إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات× ألفا

ويمكن صياغة متطلب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل من خلال العلاقة التالية:[1]

$$K_{BIA} = \left[\alpha \sum_{i=1}^{n=3} Gl_i \right] / n$$

العلاقة رقم (2-10)

K_{BIA} =متطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل.

Gl_i = إجمالي الدخل للسنة i.

n= عدد السنوات (عادة 3 سنوات).

α= 15% محددة من قبل لجنة بازل.

ويحسب إجمالي الدخل كمايلي: الدخل من الفوائد المدفوعة+ الربح من شركات شقيقة+ الدخل من العمولات- العمولات المدفوعة+ الدخل من غير الفوائد – المصاريف من غير الفوائد. وبشكل عام يعرف إجمالي الدخل بأنه صافي الإيرادات من الفوائد مضافاً إليه صافي الإيراد من غير الفوائد. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة كان الدخل في إحدى السنوات الثلاث سالباً (أي خسارة) فإنه يستثنى من الاحتساب في المعادلة وتقتصر فقط على السنوات التي يكون فيها إجمالي الدخل موجباً.

وتعد هذه الطريقة الأكثر شيوعاً في احتساب المتطلبات الرأسمالية للمخاطر التشغيلية نظراً إلى سهولتها وبساطة تكلفة القياس عبر استخدامها. لذلك فهي تلائم المصارف التي لا تعمل على المستوى العالمي، لاسيما أن معظم المصارف العربية تعمل على مستوى محلي وقليلة الانتشار دولياً كما أن عملياتها أقل تعقيداً من عمليات المصارف العالمية، ولكن هذه الطريقة تحمل المصرف حجماً أكبر من المتطلبات الرأسمالية لكون النسبة الثابتة (ألفا) واحدة لا تتغير بحسب نوع الخدمة أو المنتج كما في الطريقة الثانية.

---

[1] حماد، رجب صالح، 2008، اثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية، مرجع سبق ذكره، ص47.

ثانياً: طريقة المنهج المعياري:

تعد هذه الطريقة أكثر مرونة من منهج المؤشر الأساسي لأنها تسمح للمصارف بتقسيم أعمالها إلى ثمانية خطوط عمل، ويتم احتساب أعباء التكلفة الرأسمالية(أعباء رأس المال مقابل المخاطر التشغيلية) لكل خط من هذه الخطوط وذلك وفق الأوزان التالية، ويمكننا توضيحها وفق الجدول رقم (2−1) التالي:

الجدول رقم (2−1): الأوزان المستخدمة في المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية بحسب طريقة المنهج المعياري

خطوط العمل	المؤشر	معامل رأس المال (الوزن النسبي)%
تمويل الشركات	GI	$ß_1$= 18%
التجارة والمبيعات	GI	$ß_2$=18%
أعمال التجزئة المصرفية	GI	$ß_3$=12%
الأعمال التجارية المصرفية	GI	$ß_4$=15%
المدفوعات والتسويات	GI	$ß_5$=18%
خدمات الوكالة	GI	$ß_6$ =10%
إدارة الموجودات	GI	$ß_7$=12%

المصدر: حماد، رجب صالح، 2008، أثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

وتحسب متطلبات كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر كل نوع من خطوط الأعمال بحاصل ضرب المؤشر في معامل رأس المال، بحيث يكون مجموعها هو الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية، ويعبر عنها بالمعادلة التالية:[1]

$$K_{TsA} = \sum_{i=1}^{n=8} (Gl_i \times \beta_i)$$

العلاقة رقم (2-11)

K_{TSA}= التكلفة الرأسمالية(متطلبات رأس المال لمواجهة المخاطر التشغيلية)

Gl_i= الدخل الإجمالي السنوي في سنة محددة لخط العمل i.

β_i = نسبة ثابتة، ومحددة من قبل لجنة بازل للخط i من خطوط العمل.

n=عدد خطوط العمل.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد يكون إجمالي الدخل في سنة معينة لبعض وحدات العمل سالباً (خسارة) فإن هذا سيؤدي إلى أن يكون متطلب رأس المال لهذه الوحدة سالباً أيضاً وتتم إضافتها إلى متطلب رأس المال لوحدات العمل الأخرى التي تكون موجبة، فإذا كانت محصلة دمج الدخل لكافة للوحدات كافة سالبة فإنه يتم استبعاد هذه السنة من الاحتساب.

[1] حماد، رجب صالح، 2008، اثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ثالثاً: طريقة القياس المتقدم:

بموجب هذه الطريقة تقوم المصارف الكبيرة التي يكون لها عدة شركات تابعة وتعمل على المستوى الدولي وتتصف عملياتها بالتطور والتعقيد باستخدام أسلوب التدقيق الداخلي لتحديد حجم تعرض المصرف للمخاطر التشغيلية وتقييمه واحتساب رأس المال التنظيمي اللازم لمواجهتها. وذلك من خلال اعتماد المصرف على قاعدة بيانات عن الأحداث التي تقع في المصرف ومرات تكرارها والمبالغ التي خسرها نتيجة وقوعه في كل مرة (مثل حوادث الاختلاس، السرقة....الخ). ويعتمد تطبيق هذه الطريقة على نوعين من المعايير وهي معايير نوعية مثل: نظام قياس داخلي متكامل وتقارير منتظمة، ومراجعة دورية لاختبار صلاحية النظام، أي وجود سلطة رقابية على هذا النظام، ومعايير كمية مثل: أسلوب القياس، بيانات تفصيلية عن بيانات الخسائر الداخلية والخارجية وتواريخ حدوثها وتواريخ شطبها والمنطقة أو البلد الذي وقعت فيها الخسائر بحيث يتم استخدام هذه البيانات ضمن برامج معدة لتقدير المخاطر،[1] ووفقاً لهذه الطريقة فإن المؤسسات المصرفية تستطيع تحديد المخاطر التشغيلية وتعريفها.

في ختام هذا الفصل يتبين أن المخاطر المصرفية موجودة وملازمة لجميع عمليات المصرف ونشاطاته بغض النظر عن كون تلك الأنشطة والعمليات طويلة الأمد أو قصيرة الأجل، بالإضافة إلى أن المخاطر الملازمة لأنشطة المصرف يمكن أن تؤثر في تحقيق أهدافه واستمراريته. الأمر الذي يتطلب من المصرف وضع خطة وإنشاء إدارات متخصصة لإدارة المخاطر المصرفية تتركز، مهامها في التنسيق بين إدارات المصرف كافة لضمان توفير البيانات كافة حول المخاطر بشكل دوري ومنتظم وفي الوقت المناسب، والتأكد من صحة هذه البيانات واستمرار تدفقها للمساعدة في إعداد التقارير بشكل دقيق.

[1] السيسي، صلاح الدين حسن، 2005، معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية، المناطق الصناعية المؤهلة، الهيئة المصرية العامة للكتب، الإسكندرية، ص35.

الفصل الثالث

إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري

بعد عرض أنواع المخاطر المصرفية وطرق قياسها والخطوات العلمية لإدارة المخاطر المصرفية وذلك بحسب لجنة بازل. فإننا قمنا في هذا الفصل بالحديث عن مفهوم إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري، وتم تسليط الضوء على الممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها في المصرف التجاري السوري بحسب مبادئ مجلس النقد والتسليف، بالإضافة إلى محاولة دراسة الطرق المستخدمة في قياس المخاطر المصرفية، وسياسات إدارة المخاطر في المصرف التجاري السوري.

وأخيراً تم حساب معدل كفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري لمعرفة مدى قدرة المصرف على استيعابه للمخاطر التي يتعرض لها.

3-1- القرارات الناظمة لإدارة المخاطر المصرفية:

انطلاقاً من إدراك سورية لأهمية إدارة المخاطر المصرفية فقد عملت على وضع مجموعة من التشريعات والأنظمة والضوابط الرقابية المصرفية، من خلال سعي مصرف سورية المركزي إلى تبني مبادئ لجنة بازل II، ومن سعي مجلس النقد والتسليف إلى تطبيق أهم معايير لجنة بازل و التركيز بشكل أساسي على المحور الثاني المتعلق بإدارة المخاطر المصرفية من خلال إصدار القرارات الناظمة لإدارة المخاطر المصرفية، ومن هذه القرارات مايلي: [1]

- القرار رقم (93) تاريخ 2004/12/19 القاضي بتحديد معايير إدارة مخاطر الائتمان، وواجبات الإدارة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان.
- القرار رقم (94) تاريخ 2004/12/19 الذي يحدد معايير تصنيف مخاطر الديون، ونظام تكوين المؤونات للديون غير المنتجة.
- القرار رقم (95) تاريخ 2004/12/19 الذي يتعلق بمتطلبات التسليف.
- القرار رقم (100) تاريخ 2005/1/2 الذي يحدد نسبة الأموال الخاصة، التي لا يمكن تجاوزها للتوظيف لدى المصارف السورية و يتضمن القرار التعليمات الخاصة بالحدود القصوى المسموح بها لتركزات المخاطر المصرفية.
- القرار رقم (101) تاريخ 2005/1/2 الذي يقضي بوضع حدود قصوى للإقراض الممكن منحه لشخص واحد، أو مجموعة مترابطة من الأشخاص.
- القرار رقم (120) تاريخ 2005/3/15 الذي ينص على واجبات مجلس الإدارة ومسؤولياته ومهامه فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

[1] قرارات مجلس النقد والتسليف، تم السحب من موقع مصرف سورية المركزي www.banquecentral.qov.sy .

- القرار رقم(80) تاريخ 2004/11/7 الذي يحظر على المصارف منح سلف لرئيس مجلس إدارة المصرف ومدرائه وأعضاءه.

والجدول رقم (3-1) يوضح ارتباط القرارات السابقة بمبادئ إدارة المخاطر المصرفية الصادرة عن لجنة بازل.

الجدول رقم (3-1): قرارات السلطات النقدية في سورية ومدى ارتباطها بمعايير لجنة بازل

معايير الرقابة المصرفية الفعالة وفق معايير لجنة بازل II		القرارات الصادرة عن السلطات النقدية في سورية	
رقم المعيار	المعيار	رقم القرار	موضوع القرار
7	يجب القيام بالتقييم المستقل لسياسات المصرف وممارساته وإجراءاته المتعلقة بمنح القروض والاستثمارات وتقييم إجراءات إدارة مخاطر الائتمان والمحافظ الاستثمارية	القرار 93	يحدد معايير إدارة الائتمان
		القرار 95	يوضح متطلبات ملفات التسليف
8	التأكد من أن المصارف تضع سياسات وإجراءات وقواعد ملائمة لتقييم نوعية الموجودات وكفاية مخصصات ومؤونات الخسائر على القروض	القرار 94	يحدد معايير تصنيف مخاطر الديون والطرق الواجب اتباعها لتكوين المؤونات والمخصصات مقابل الخسائر على هذه الديون.
9	يجب أن تقتنع السلطة الرقابية بأن لدى المصارف أنظمة معلومات تمكن الإدارة من تحديد التركزات في المحافظ الائتمانية وضرورة وضع حدود للحد من تعرض المصرف لخطر ائتماني لمقترضين منفردين أو مجموعة من المقترضين ذوي العلاقة	القرار101	وضع الحدود القصوى للإقراض الممكن منحها لشخص واحد أو مجموعة مترابطة من الأشخاص أو مجموعة من الأشخاص وبحد يجب ألا يتجاوز نسبة 20% من الأموال الخاصة للمصرف. ألا أن هذا الأمر يتطلب من المصارف أن يكون لديها أنظمة معلومات متطورة تمكنها من توفير المعلومات اللازمة كافة لتحديد المخاطر لمجموعة مترابطة من المدينين.
10	يتعين على السلطة الرقابية أن تشترط على المصارف عند إقراض الشركات المترابطة والأفراد أن يكون هذا الإقراض على أساس حر ونزيه، وأن تتم مراقبة هذه التسهيلات بصورة فعالة.	المادة 100-3 أ من القانون 23	حظرت على المصارف منح سلف لرئيس مجلس إدارة المصرف ومدرائه وأعضاءه .
		القرار100	حدد نسبة 75% من الأموال الخاصة كنسبة قصوى للتوظيفات والإيداعات لدى المصارف الشقيقة والتابعة.
11	يجب أن تقتنع السلطة الرقابية بأن لدى المصارف سياسات وإجراءات مناسبة لتحديد ومتابعة المخاطر المحلية ومخاطر تحويل الأموال في عمليات الإقراض الخارجية والاحتفاظ باحتياطي كاف ضد هذه الأخطار.	القرار100، والقرار رقم 104	حدد نسبة قصوى تبلغ 75% من الأموال الخاصة لا يمكن تجاوزها للتوظيف لدى المصارف.
		القرار120	حدد مسؤوليات إدارة المصرف في تقييم المخاطر المحلية ومتابعتها ومخاطر التسديد ومخاطر تحويل الأموال.
12	على السلطة الرقابية أن تتأكد من أن لدى المصارف إجراءات عمل شاملة وفعالة لإدارة المخاطر، وأن تحتفظ هذه المصارف برأسمال كاف لتغطية هذه المخاطر.	القرار120	نص على واجبات مجلس الإدارة فيما يتعلق بإدارة المخاطر ومسؤولياته.
		القرار 93	ينص على التعليمات الخاصة بالمعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية وواجبات الإدارة في إدارة مخاطر الائتمان.

المصدر: مصطفى، خليل إبراهيم،2009 ، إدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية)،مرجع سبق ذكره،ص208.

كما اتبع المصرف المركزي العديد من الإجراءات فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتأمين الحماية المطلوبة في المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المرتبطة بالجريمة المالية.[1] وإصدار دليل الحوكمة بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم (489) تاريخ 2009 الذي يتم تطبيقه على جميع المؤسسات المالية المصرفية والمؤسسات التابعة لها، بهدف الوصول إلى انضباط السوق وتعزيز مناخ الثقة فيه بما يساهم في تحقيق استقرار النظام الاقتصادي وتجنب وقوع الأزمات والهزات التي يترتب عليها آثار سلبية على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع. بالإضافة إلى فرض مصرف سورية المركزي عدداً من الضوابط باتجاهات مختلفة منها: سعر الصرف، القطع الأجنبي، الحدود القصوى للتسهيلات الممنوحة، التوظيفات والاستثمارات المصرفية في الخارج.[2]

وفي هذا الإطار سعى المصرف التجاري إلى إحداث مديرية المخاطر وفقاً للنظام الداخلي للمصرف الصادر بقرار رقم (155) تاريخ 2007/7/15، التي تتولى إدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، وبخاصة فيما يتعلق منها بمخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق للتخفيف من المخاطر التي يتعرض لها للمحافظة على سلامة العمل المصرفي والمالي لديه.

3-2-المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر:

شهدت الأعوام الأخيرة جهوداً من قبل السلطة النقدية في سورية لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي، حيث قام مجلس النقد والتسليف بوضع المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية بما ينسجم مع متطلبات بازل II من خلال:[3]

أ- مسؤولية الإدارة العليا للمصرف.

ب-إطار عملية إدارة المخاطر.

ت-تكامل عملية إدارة المخاطر.

ث-مسؤولية دوائر الأنشطة المختلفة في المصرف.

ج- قياس المخاطر وتقييمها.

ح- استقلالية المراجعة.

وبما أن المصرف التجاري السوري جزء من منظومة النظام المصرفي، فإن المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية ضمن المصرف يجب أن تطبق من خلال اتباع مايلي:

---

[1] صحيفة الاقتصادية السورية – العدد : 424 : حصاد الاقتصاد السوري عام 2009- تم السحب من موقع: http : www – iqtissdiya . com في 2011/8/16 – الساعة : 11:30 م .

[2] قرارات لجنة إدارة مصرف سورية المركزي و قرارات مجلس النقد والتسليف.

[3] همش، نعيم. الرمحي، زهراء، تموز2004، إدارة المخاطر في المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 12-13.

أ- مسؤولية الإدارة العليا للمصرف:

تتمثل الإدارة العليا في مجلس الإدارة والمدير العام، وتقع على رأس الهرم التنظيمي، وهو مركز السلطات، حيث تسن القرارات وترسم الخطط وتحدد الأهداف. ولها مهام وصلاحيات حددها مجلس النقد والتسليف بما يلي:

"1- إيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل مستمر ومتابعتها كافةً.

2- العمل على وضع سياسات وإجراءات ومخططات تنظيمية تساعد على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح بما يضمن فصل المهام والصلاحيات، وذلك لتجنب أي تعارض في المصالح بين مختلف الأقسام من جهة، والعمل على وضع نظام الضبط الداخلي من جهة ثانية من خلال تحديد قنوات التواصل الإداري. الأمر الذي يساهم بشكل مباشر في مواجهة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف كافة.

3- العمل على تنفيذ استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة بما يتفق مع سقوف المخاطر المحددة." [1]

ب-إطار عملية إدارة المخاطر:

يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر المصرفية يتصف بالشمولية والمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال، بحيث يغطي جميع أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، ومن خلاله يتم تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها. كما يجب على المصرف التعرف دائماً إلى المخاطر التي يتعرض لها ويصنفها، ويحدد الأهمية النسبية لكل منها، والعوامل المناسبة لتحديد الحقيقة المؤدية إلى تلك المخاطر والإستراتيجية المعتمدة لمواجهتها، ويضع الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة المختلفة القائمة الجديدة على حد سواء. وعَمل مجلس النقد والتسليف على تحديد إطار عملية إدارة المخاطر المختلفة من خلال مايلي:

1- "على مجلس إدارة المصرف أن يقوم على تشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر وعلى تشكيل لجنة لإدارة المخاطر بحيث يحدد بصورة واضحة مسؤوليات الأشخاص التي تقع على عاتقهم مسؤولية إدارة المخاطر في الأنشطة المصرفية." [2]

2- "تحديد مستويات المخاطر التي يمكن للمصرف تحملها أو قبولها بحيث يتفادى المصرف التوظيف لدى المصارف ذات المخاطر العالية أو الموجودة في المناطق غير الآمنة، والعمل على إيجاد نصوص وأنظمة تمنع، أو تعيق تحويل الأموال الموظفة."[1]

---

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (390\ م ن\ب 4)،فقرة 1، بتاريخ 2008/5/5 م.

[2] المرجع السابق نفسه.

3- "تأكيد مسؤوليات الإدارة العليا للمصرف من خلال معرفة المخاطر التي يواجهها المصرف وحصرها كافة من خلال تحديد وحصرها، وقياسها، ومتابعتها، وضبطها المخاطر، والتأكد من وجود أنظمة ضبط داخلي شاملة لكافة نشاطات المصرف بحيث يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة والكفيلة بتحسين فعالية نظام إدارة المخاطر وزيادتها."[2]

ت-تكامل عملية إدارة المخاطر:

إن عمليات إدارة المخاطر تتسم بالتكامل فيما بين مراحلها المختلفة وتترابط بعضها ببعض، فمن خلالها تُرسم سياسات إدارة تلك المخاطر واستراتيجياتها من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على إقامة علاقة قوية مع باقي الإدارات والأقسام كي يتم اتخاذ القرارات المناسبة التي لا تؤثر سلباً في عمل تلك الإدارات والأقسام بحيث لا تتم مراجعة المخاطر وتقييمها بصورة منعزلة بعضها عن بعض.

ولهذا نص قرار مجلس النقد والتسليف رقم (120) بتاريخ 2005/3/15 على ضرورة تقيد الإدارة العامة للمصرف بمايلي:

"1- تنفيذ السياسات العامة التي يضعها مجلس إدارة المصرف، والعمل على تحديد المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال نشاطه وقياسها ومتابعتها ومراقبتها.

2- وضع الهيكلية التنظيمية التي رسمها مجلس الإدارة موضع التنفيذ، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقة بين الوحدات الإدارية في هذه الهيكلية.

3- تطبيق تعليمات مجلس الإدارة وتنفيذها، ووضع نظام للضبط الداخلي لنشاطات المصرف كافة، وتأمين نظام اتصال عملي بينها وبين الوحدات الإدارية في المصرف كافة، وبين هذه الوحدات بعضها ببعض.

4- توضيح سبل إيصال التقارير المرفوعة إليها من هذه الوحدات، وذلك بهدف التأكد من أن كافة العاملين في المصرف يعملون على تطبيق السياسات الموضوعة ومن أن المعلومات المناسبة تصل إلى الأشخاص المعنيين في الوقت المناسب."

والهدف من هذا التكامل في العمليات والعلاقات ذات الصلة بإدارة المخاطر هو:

1- ضمان تحديد طبيعة العلاقات التبادلية بين المخاطر المختلفة في المصرف و فهمها.

2- عدم إمكانية تقييم أثر خطر معين بمعزل عن المخاطر الأخرى ذات العلاقة بعمل المصرف.

3- التمكن من فهم العلاقات المتبادلة بين المخاطر المختلفة والآثار المرتبطة بها بشكل جيد.

4- إعطاء نظام إدارة المخاطر صلاحية التعامل مع جميع الأنشطة والإدارات في المصارف.

---

[1] قراري مجلس النقد والتسليف برقمي (100\ م ن\ب 4) الصادر بتاريخ 12\1\2005و(390،\ م ن\ ب4) مرجع السابق ذكره.

[2] قراري مجلس النقد والتسليف رقمي (120\م ن\ب 4)،فقرة 32، بتاريخ 2005/3/15 ، و(390\ م ن \ب4) مرجع سبق ذكره.

5- مشاركة الإدارات والأقسام الأخرى مسؤولية تحمل المخاطر والتنسيق معها لتجنبها وفق خطط معينة لتقليلها.

ث-مسؤولية دوائر الأنشطة المختلفة في المصرف:

إن مسؤولية إدارة المخاطر ليست مسؤولية فردية تقع على عاتق موظف معين وإنما هي مسؤولية متكاملة تقع على عاتق دوائر الأنشطة المختلفة في المصرف، وتتحمل إدارة كل نشاط ما يترتب عن إدارة المخاطر من نتائج سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

وقد حدد مجلس النقد والتسليف هذه المسؤوليات والمهام المختلفة للدوائر الأخرى من خلال مايلي:

1- "يعمل المصرف بهدف توزيع المخاطر، على التقيد بالحدود القصوى التي حددها مجلس النقد والتسليف للتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها."[1]

2- "تقوم الإدارة العامة للمصرف بتنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس إدارة المصرف وتحدد وتقيس وتتابع وتراقب المخاطر التي يواجهها المصرف من خلال نشاطه وتضع الهيكلية التنظيمية التي رسمها مجلس الإدارة موضع التنفيذ، وتحدد الصلاحيات والمسؤوليات والعلاقة بين الوحدات الإدارية في هذه الهيكلية. وكذلك توضح سبل إيصال التقارير المرفوعة إليها من هذه الوحدات، وذلك بهدف التأكد من أن جميع العاملين في المصرف يعملون على تطبيق السياسات الموضوعة، ومن أن المعلومات المناسبة تصل إلى الأشخاص المعنيين في الوقت المناسب، كما تعمل على تأمين العناصر البشرية ذات الكفاءة والمدربة، وتوفير برامج الإعداد والتدريب المستمرين."[2]

3- "يعمل مجلس إدارة المصرف على الاتصال الدائم والدوري بالمفتش الخارجي، وقسم التدقيق الداخلي بالمصرف، والمراقب الداخلي المعين وفق المادتين (109) و (110) من قانون مصرف سورية المركزي رقم (23) لعام 2002م."[3]

ج-قياس المخاطر وتقييمها:

إن ضبط المخاطر يحتاج إلى نظام قياس ومراقبة لجميع المخاطر، وذلك لاتخاذ القرار المناسب بقبولها أو رفضها، أو تحملها أو نقلها، ثم تأتي عملية التقييم لتعيين طبيعة الإجراءات الفعالة وترتيبها لتجنب النتائج أو الآثار الخطيرة. وإن الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها المصرف، أما الهدف من التقييم هو تحديد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف ومدى تأثيرها فيه مع وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.[4] وإن

---

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93\ م ن\ب 4)،فقرة 7، بتاريخ 2004/9/19 م.
[2] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (120\م ن\ ب 4)،فقرة 35، مرجع سبق ذكره.
[3] المرجع السابق نفسه.
[4] الخطيب، سمير،2005- قياس المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، مرجع سبق ذكره، ص21 و247 .

الهدف من كلتا العمليتين (القياس والتقييم) هو تمكين الإدارة من فهم طبيعة المخاطر ومستواها بأسلوب مبسط يسهل فهمه واستيعابه بما يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر.

وفي هذا الشأن قرر مجلس النقد والتسليف لقياس للمخاطر وتقييمها مايلي :

1- "على الإدارة العامة وضع نظام ضبط داخلي فعال يعمل على تحديد المخاطر التي يمكن أن تؤثر سلباً في تحقيق الأهداف الموضوعة وقياسها ومنها مخاطر التسليف، مخاطر السوق، مخاطر التسديد، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، وأية مخاطر أخرى، وذلك وفقاً للتعليمات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بهذا الشأن. كما يجب على الإدارة العامة مراجعة هذا النظام وتقييمه للتأكد من إحاطته بأية مخاطر جديدة قد تظهر نتيجة لاستعمال أدوات مالية، أو نشاطات مصرفية جديدة."[1]

2- "على الإدارة العامة للمصرف التأكد من فعالية الأنظمة المتبعة لقياس المخاطر وملائمتها. بحيث تعمل هذه الأنظمة على حصر مختلف عناصر المخاطر الخاصة بكل زبون أو مجموعة مترابطة من الزبائن الظاهرة داخل الميزانية وخارجها، وذلك استناداً إلى المعلومات النوعية والكمية بغرض الوصول إلى تقدير الخسائر الناتجة عن هذه المخاطر."[2]

ح- استقلالية المراجعة:

على الجهة التي تتولى إدارة المخاطر أن تتمتع بالاستقلالية و الصلاحيات والخبرات الكافية لكي تتمكن من تقييم المخاطر، من أجل الخروج بتوصيات من شأنها الوصول إلى معالجة جيدة للمشاكل التي يعاني منها المصرف في مجال المخاطر المختلفة أنواعها كافة.

ولقد قرر مجلس النقد والتسليف في هذا الشأن مايلي:

"1- قيام المصرف بوضع نظام يعتمد على التقييم المستمر لعملية إدارة المخاطر، وإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف نتائج هذا التقييم، من خلال رفع التقارير الداخلية من الجهات المعنية في المصرف بعمليات التسهيلات الائتمانية إلى مجلس الإدارة، والإدارة العامة.

2- يجب على المصرف التأكد من أن عملية منح التسهيلات الائتمانية تجري وتدار بشكل سليم ومن أن مبالغ التسهيلات الممنوحة والمستعملة تبقى ضمن حدود المعايير الاحترازية والسقوف المحددة لها، ويعمل على وضع رقابة داخلية وفرضها ليتم التأكد من أية تجاوزات على السياسات والإجراءات والحدود الموضوعة، وليتم الإبلاغ عنها للجهات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.

3- ينبغي على مجلس إدارة المصرف الاتصال الدائم والدوري بالمفتش الخارجي، وقسم التدقيق الداخلي في المصرف، والمراقب الداخلي المعين، ويتخذ الإجراءات كافة الآيلة إلى التأكد من أن الإدارة العامة في

---

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (120\ م ن\ ب 4)،فقرة 36، مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع السابق نفسه، الفقرة 37.

المصرف قد اتخذت الإجراءات كافة لتصحيح الخلل الذي قد يفصح عنه كل من المفتش الخارجي، وقسم التدقيق الداخلي، والمراقب الداخلي، ومفوضية الحكومة لدى المصارف في المصرف المركزي.

4- أن يمتلك المصرف دائرة للتدقيق الداخلي في الهيكل الإداري بحيث تضم العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية المدربة وذات الخبرة، تقوم هذه الدائرة بمراقبة وتدقيق هذا النظام المعلوماتي وتقدم تقريرها إلى مجلس الإدارة، وإلى لجنة التدقيق المتصلة به والإدارة العامة في المصرف." [1]

3-2-1- الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان ورقابتها:

إن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان تختلف بين المصارف، وذلك بحسب طبيعة تعقيد أنشطة الائتمان ودرجته، إلا إن برنامج إدارة مخاطر الائتمان الشامل يجب أن يتناول المعايير التالية:

"أولا: إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان من خلال التقيد بمايلي:

أ- على مجلس إدارة المصرف أن يعمل على وضع إستراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر الائتمان، وأن يقوم بمراجعتهما دورياً على الأقل مرة في السنة على أن تعكس الإستراتيجية مدى إمكانية تحمل المصرف لمخاطر الائتمان ومستوى الأرباح التي يطمح في تحقيقها في ظل هذه المخاطر.

ب- على الإدارة العامة في المصرف أن تعمل على وضع سياسة إدارة مخاطر الائتمان، وأن تقوم بتطويرها وتطوير الإجراءات الخاصة بها والعمل على تحديد المخاطر الائتمانية الإجمالية والفردية وقياسها ومراقبتها ومتابعتها، ويجب على الإدارة العامة إيصال سياسة الائتمان الموضوعة وإبلاغها إلى الإدارات والوحدات المعنية كافة في المصرف لتكون على علم ودراية تامة بواجباتها ومسؤولياتها في عملية منح الائتمان ومراقبة المخاطر الائتمانية ومتابعتها وتحديدها وقياسها.

ت- يجب على المصرف أن يعمل على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة وإدارتها في كل نشاط ائتماني جديد وذلك قبل التعامل معه.

ثانياً: الاعتماد على معايير سليمة لمنح التسهيلات الائتمانية:

أ- يجب على المصارف أن تعمل على وضع معايير سليمة ومقاييس محكمة عند منح التسهيلات الائتمانية.

ب- على المصارف بهدف توزيع المخاطر، أن تعمل على التقييد بالحدود القصوى التي حددها مجلس النقد والتسليف للتسهيلات الائتمانية التي يمكن منحها للمقترضين.

---

[1] قراري مجلس النقد والتسليف برقمي (93\م ن\ ب4) و(120\ م ن\ب4) مرجعان سبق ذكرهما.

ت- على المصارف أن تعمل على وضع إجراءات واضحة عند منح أي تسهيلات جديدة، أو تعديل أو تجديد أو إعادة تمويل التسهيلات الائتمانية. وهذه الإجراءات يجب أن تركز على التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمخاطر الائتمان كافة.

ثالثاً: المحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة الائتمان وقياسه ومتابعته:

على المصرف أن يعمل كحد أدنى على:

أ- وضع نظام خاص لإدارة مختلف محافظ الائتمان.

ب-وضع نظام خاص لمراقبة حالة كل عملية ائتمانية وشروطها، ومتابعتها على حدة وتحديد مدى كفاية المؤونات. وهذا الأمر يتطلب رسم إجراءات شاملة ونظام معلومات كاف لمتابعة وضع كل ملف ائتماني.

ت-الاعتماد على أنظمة معلومات إدارية وتقنيات تحليلية متطورة تكون مناسبة لحجم نشاط المصرف وتشعب عملياته، بحيث تمكن إدارة المصرف من قياس مخاطر الائتمان الكامنة في نشاطاته المختلفة وذلك داخل الميزانية وخارجها، وعلى المصرف أن يقوم بمراجعة هذه الأنظمة وتعديلها بشكل دوري وأن يتأكد من وصول هذه المعلومات إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب لتدارك أية مخاطر ائتمانية قبل حصولها.

ث-الأخذ بعين بالحسبان التغييرات المحتملة في الظروف الاقتصادية عند تقييمه لدين كل مقترض ولإجمالي محفظة الائتمان، واللجوء إلى تقييم هذه الديون في ظل ظروف ضاغطة وأحوال صعبة وذلك لمعرفة مدى إمكانية تحمل الخسائر التي قد تنتج عن هذه الظروف.

رابعاً: وجود رقابة كافية على مخاطر الائتمان:

يجب على المصرف التأكد من وجود رقابة كافية على المخاطر الائتمانية والعمل على مايلي:

أ- القيام بوضع نظام يعتمد على التقييم المستمر والمستقل لعملية إدارة مخاطر الائتمان وإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف نتائج هذا التقييم. وبالتالي يجب على الجهات المختصة التي تقوم بمنح التسهيلات الائتمانية أن ترفع بشكل مستمر التقارير الداخلية إلى مجلس الإدارة والإدارة العامة.

ب- التأكد من أن عملية منح التسهيلات الائتمانية تُجرى وتُدار بشكل سليم ومن أن مبالغ التسهيلات الممنوحة تبقى ضمن حدود المعايير الاحترازية والسقوف المحددة لها، والعمل على وضع رقابة داخلية للتأكد من أن أية تجاوزات على السياسات الإجراءات والحدود الموضوعة يتم الإبلاغ عنها للجهات الإدارية المعنية في الوقت المناسب.

ت- العمل على توفير نظام خاص للمعالجة المبكرة لتدني نوعية الائتمان ولإدارة الديون الصعبة."[1]

3-2-2- الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة ورقابتها:

إن الغاية من إدارة السيولة هي التأكد من قدرة المصرف على مواجهة جميع الالتزامات التعاقدية مواجهة تامة، ويتم ذلك من خلال عدة معايير وهذا ما أوضحه مجلس النقد والتسليف من خلال:

أولا: تهيئة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر السيولة:

ويتم ذلك من خلال اتباع الخطوات التالية:

1- ويتم ذلك عن طريق إنشاء هيكلية مناسبة لإدارة مخاطر السيولة وتطويرها، من خلال:

"أ- اتباع سياسية ملائمة لإدارة السيولة اليومية لديه، وتعريف عناصرها والإبلاغ عنها على المستويات الإدارية كافة.

ب- مصادقة مجلس إدارة المصرف على سياسة إدارة المخاطر التي تضعها إدارة المصرف، والتأكد من أن الإدارة تقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة هذه المخاطر ومراقبتها وأنها تقوم بصورة فورية عن أية تغييرات هامة بوضع السيولة أو في مستويات السيولة المتوقعة. ويتطلب ذلك وجود مراقبة مستمرة لأية تركزات في عناصر السيولة ومتابعة التغيرات الهامة التي قد تطرأ عليها بالإضافة إلى مراجعة خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة أزمات السيولة.

ت-تحديد جهة مختصة ضمن المصرف تعمل على متابعة سياسة السيولة وتنفيذها وأهدافها، مما يفرض على الإدارة العامة للمصرف ضرورة منح الصلاحيات والمسؤوليات لبعض المستويات الإدارية في المصرف لوضع سياسة السيولة ومراجعتها واتخاذ القرارات بشأنها في انتظار المصادقة عليها فيما بعد من قبل مجلس النقد والتسليف.

ث-امتلاك المصارف أنظمة معلومات تعمل على قياس مخاطر السيولة ومراقبتها ومتابعتها، وإعداد البيانات الرقمية والتقارير الخاصة بهذه المخاطر حتى يتم إرسالها في الوقت المناسب إلى كل من مجلس إدارة المصرف وإلى الإدارة العامة وإلى الجهات المختصة الأخرى في المصرف وإلى المراقبين الداخليين وإلى مفوضية الحكومة وإلى المصارف وإلى أية جهة معنية أخرى تستفيد من هذه البيانات والتقارير. بحيث تساعد هذه الأنظمة على احتساب السيولة بالعملات كافة والسيولة المجمعة يوماً بيوم بالإضافة إلى احتساب السيولة على فترات زمنية مختلفة." [2]

---

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (93\م ن \ب 4)، مرجع سبق ذكره.
[2] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (74\ م ن\ ب4)، الفصل الأول، الصادر بتاريخ 19\9\ 2004.

2- " العمل على تأمين خطط بديلة وعلى وضع الإجراءات المناسبة حتى يتمكن المصرف من مواجهة أزمات السيولة التي كان من الممكن أن يتعرض لها."[1]

3- "يجب على كل مصرف يتعامل بالعملات الأجنبية أن يكون لديه نظام محدد لقياس وضع السيولة بالعملات الأجنبية التي يتعامل بها بشكل ناشط ومراقبتها وضبطها." [2]

ثانياً: اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة:

إذ يتم ذلك من خلال :

"1- مراجعة سياسة السيولة وتفعيلها وجعلها ملائمة بما يتناسب مع تطور تغير أوضاع المصرف ونشاطاته.

2- تأمين التواصل والتنسيق التامين في المصرف بين الجهة التي تضع سياسة السيولة وبين الجهات الأخرى التي يتوافر لديها معلومات لها تأثير في وضع السيولة كمدراء وإدارة المخاطر وغيرها من الجهات التنفيذية في المصرف.

3- وضع حدود دنيا لحجم السيولة الواجب توفرها خلال فترة زمنية محددة وعلى ألا تتدنى هذه الحدود عن النسب التي يحددها مجلس النقد والتسليف، وبحيث تتلاءم وحجم ونشاط المصرف والعمل على مراقبة ومتابعة هذا الحجم بشكل دوري ومتابعتها.

4- إجراء اختبار لوضع السيولة في ظل ظروف ضاغطة مفترضة، ووضع حدود لمخاطر السيولة طبقاً لنتائج هذا الاختبار.

5- وضع نظام ضبط داخلي يعمل على التحقق من كفاية السياسة الموضوعة للسيولة وسلامتها وحسن تنفيذها."[3]

ثالثاً: وجود رقابة لمخاطر السيولة وضبطها:

"يجب على كل مصرف أن يتوفر لديه نظام ضبط داخلي كاف لإدارة مخاطر السيولة وأن يعمل على مراجعة هذا النظام بشكل دوري وتقييمه وذلك للتأكد من مدى سلامته وفعاليته، وتقديم نسخة من هذا النظام وأية تعديلات تطرأ عليه إلى مفوضية الحكومة لدى المصارف. وهذا الأمر يتطلب مايلي:

- وجود بيئة رقابية لدى المصرف.
- توفر إجراءات كافية لتحديد مخاطر السيولة وتقييمها.
- وجود نشاطات رقابية شاملة بما في ذلك تحديد السياسات ووضع الإجراءات الخاصة بمخاطر السيولة.
- الاعتماد على أنظمة معلومات وافية.

---

[1] المرجع السابق نفسه، الفصل الرابع.
[2] المرجع السابق، الفصل الخامس.
[3] المرجع السابق، الفصل الأول، المادة 3

– القيام بمراجعة مستمرة لهذا النظام للتأكد من مدى التقييد والتزام السياسات والإجراءات الموضوعة.

– تحديد الصلاحيات والمسؤوليات.

– وضع حدود لمبالغ التعامل لكل عملية ولكل نوع من العمليات على حدة."

وكما يجب على كل مصرف أن يلتزم نظاماً محدداً يضمن وجود درجة إفصاح عالية، مما يقتضي وجود بيانات ومعلومات دقيقة تتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقة لديه بجميع العملات الرئيسة التي يتعامل معها."[1]

3-2-3- استراتيجيات إدارة مخاطر السوق:

نظراً إلى أهمية مخاطر السوق بأنواعها الثلاثة في القطاع المصرفي، تقوم المصارف باتخاذ عدد من الوسائل وضمن حدود معينة للسيطرة على تلك المخاطر، وهذا ما عمل عليه مجلس النقد والتسليف من خلال قراراته الصادرة فيما يتعلق بإدارة مخاطر السوق.

أولاً: إدارة مخاطر سعر الفائدة:

إن مخاطر سعر الفائدة يمكن أن تشكل تهديداً لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى المصرف، وتتم السيطرة على تلك المخاطر من خلال مايلي :

أ- مواءمة الموجودات والمطاليب الحساسة لسعر الفائدة من خلال المقارنة بين القيمة السوقية لكل من الموجودات والمطاليب، حيث إن كلاً من الموجودات والمطاليب يتأثر بسعر الفائدة بطريقة مختلفة عن الآخر. ويكون هدف معالجة الخطر ضمن هذه الطريقة هو التأكد من أن الفرق بين القيمة السوقية للأصول والمطاليب أقل تأثراً بسعر الفائدة.[2]

ب- عقود مبادلات أسعار الفائدة: و هي عبارة عن عقود بين طرفين لتبادل سلسلة من مدفوعات الفائدة بخصائص محددة مقابل سلسلة أخرى من مدفوعات الفائدة بخصائص محددة أخرى العملة نفسها وعلى مبلغ أصل القرض في نهاية فترات زمنية متساوية (سنوية أو نصف سنوية) ووفقاً لشروط التعاقد ويتم تبادل مدفوعات الفائدة بالصافي بين طرفي العقد في نهاية كل فترة ، ولكن لا يتم تبادل مبلغ القرض الاعتيادي بين طرفي العقد وإنما يستخدم لأغراض حساب الفائدة فقط.[3]

ويقوم المصرف التجاري السوري باتباع سياسة المواءمة بين الموجودات والمطاليب، وذلك من خلال الاستعلام بصورة منتظمة عن مخاطر التعرض لتغيرات سعر الفائدة بغرض تفعيل عملية مراقبة هذه المخاطر

---

[1] المرجع السابق ، الفصل السادس والسابع.

[2] قري، محمد علي، 2004، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي – انعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، ورقة عمل، الملتقى السنوي السابع لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ص 28.

[3] حمودة، عبد الواحد محمد، 2008، تقييم إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مصر، رسالة دكتوراه، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، مصر، ص 158.

ومتابعتها ، والعمل على قياس تقلبات أسعار الفائدة وذلك من خلال افتراض تقلبات حادة في أسعار الفائدة لمعرفة نتائج هذه التقلبات على ربحية المصرف وعلى وضعه الاقتصادي نتيجة لتغيير سعر الفائدة.

و يتطلب من المصرف لإدارة مخاطر سعر الفائدة بشكل جيد التقيد بمايلي:

"أ- على مجلس الإدارة والإدارة العامة للمصرف الإشراف المباشر على مخاطر سعر الفائدة من أجل فهم طبيعة المخاطر ومستوياتها التي سوف يتحملها المصرف، وذلك من خلال التأكد من قدرته على فهم المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة واتخاذ الإجراءات المناسبة لمراقبة هذه المخاطر ومتابعتها.

ب- على الإدارة العامة للمصرف وضع السياسة العامة لإدارة مخاطر سعر الفائدة وتحديد السقوف بأنواعها كافة، والتأكد من أن اللجنة التي تتولى إدارة هذه المخاطر على قدر كاف من الخبرة والكفاءة، والعمل على وضع نظام شامل للتقارير الخاصة بمخاطر سعر الفائدة وبعملية مراجعتها.

ت- توفير الأنظمة الداخلية والمعايير الكامنة لقياس هذه المخاطر.

ث- العمل على تأمين رقابة داخلية كافية وذلك من أجل التأكد من مدى التزام السياسات والإجراءات الموضوعة."[1]

ثانياً: إدارة مخاطر أسعار الصرف:

ينبغي إيلاء إدارة مخاطر أسعار الصرف اهتماماً شديداً من قبل مجلس إدارة المصرف وإدارته العليا، حيث يجب على المصرف تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية، وهذا الأمر يتطلب توافر أدوات يمكن استخدامها للحيطة من مخاطر العملة هي من الأمور الهامة جداً. كما يجب على المحلل وعند تقييم تعرض المصرف لمخاطر أسعار الصرف أن يعي البيئة التنظيمية وظروف السوق في الدول ذات الصلة، ومعرفة ما إن كان لدى المصرف القدرة على التعامل مع مستوى عملياته في الصرف الأجنبي بشكل كاف، وإلى أي مدى يتم تحمل المخاطر، وما هي إجراءات إدارة المخاطر بالإضافة إلى الأخذ بعين الحسبان البيئة التنظيمية والسوقية للمصرف وخبرة موظفيه.

للحماية من آثار التقلبات المحتملة في أسعار الصرف يمكن للمصرف اتباع الوسيلتين التاليتين:[2]

أ- الموازنة بين الموجودات والالتزامات المحتفظ بها.

ب- إجراء عقود تغطية في حالة اختلاف المبالغ والآجال

إن الإجراءات المتخذة لمواجهة مخاطر أسعار الصرف في المصارف السورية كانت من خلال تعليمات الرقابة المصرفية على النحو التالي:

"أ- احتساب مدى تأثير تقلبات أسعار القطع في أوضاع المصرف ونتائجه.

---

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (107\م ن\ ب4)، المادة (1)، الصادر بتاريخ 13\2\2005

[2] شاهين، علي عبد الله، 2005، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، مرجع سبق ذكره، ص 5.

ب- وضع حدود للتعامل بالقطع الأجنبي لكل جهة يتم التعامل معها(المراسلون والزبائن).

ت-مركز القطع اليومي لكل عملة." [1]

ثالثاً: إدارة مخاطر التسعير:

يجب على الإدارة العليا للمصرف تعيين سياسة معتمدة من قبلها لتقييم أصولها والاستثمارات في الأوراق المالية بقيمها الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية، وأن يكون ذلك التقييم معقولاً، ويجب أن تأخذ بعين الحسبان مخاطر تذبذب أسعار هذه الموجودات في السوق، وتستند إدارة المصرف في ذلك إلى لجنة إدارة موجودات المصرف ومطاليبه التي تجتمع دورياً لمناقشة مجموعة من الأمور المختلفة ومن بينها التسعير والمخاطر المتعلقة بها. وتعتمد إدارة المصارف على التقارير المالية كمصدر للمعلومات، فمن خلال تحليل المعلومات المحاسبية فيها يتم التنبؤ باتجاه أسعار الأوراق المالية وحركتها والتوقيت المناسب للشراء والبيع، وكذلك تحديد العائد المتوقع، ويُستخدم في تقسيم المعلومات نوعان من المؤشرات محاسبية وأخرى سوقية. [2] هذا يتطلب من المدقق الداخلي أن يضمن أن الإدارة تلتزم السياسة والإجراءات التي وضعتها للتعامل مع هذه المخاطر.

3-2-4- الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية ورقابتها:

إن مخاطر التشغيل تختلف عن المخاطر المصرفية الأخرى بأنها لا تحدث نتيجة مكسب معين ولكن تظهر في المجالات الطبيعية للأنشطة الأساسية وتؤثر في عملية إدارة المخاطر، و تؤدي إلى احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع، مما يسبب انخفاضاً في صافي الدخل وانخفاضاً في قيمة المصرف. لذلك قامت لجنة بازل II بالتركيز على إدارة المخاطر التشغيلية ووضعت عدة مبادئ من أجل أن تعمل المصارف على تطبيقها، بهدف عدم حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية من جهة وعدم التأثير في كفاءة المصرف وإدارتها من جهة أخرى. لذلك عمل مصرف سورية المركزي على إصدار تعليمات خاصة بإدارة المخاطر التشغيلية استناداً إلى مبادئ لجنة بازلIIمن خلال:

أولا: تهيئة المناخ المناسب لإدارة المخاطر التشغيلية:

وتتضمن:

1- مسؤوليات مجلس الإدارة:

"على مجلس إدارة المصرف أن يكون على علم ودراية بالمخاطر التشغيلية الهامة التي تواجه المصرف باعتبارها مخاطر يجب الاهتمام بها والاحتياط لها، كما تقع عليه مسؤولية المصادقة على نظام إدارة المخاطر التشغيلية الذي تضعه الإدارة العامة للمصرف ومراجعته بشكل دوري وتضمينه أية مخاطر تشغيلية جديدة قد تنشأ من خلال ممارسة المصرف لنشاطه. هذا النظام يجب أن يُحدد ويُعرف المخاطر التشغيلية وأن يضع المعايير

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم 16\م ن\ ب4 تاريخ 13\8\ 2003، النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين، ص 3.
[2] مصطفى، خليل إبراهيم،2009 ، إدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية)،مرجع سبق ذكره،ص43.

الخاصة بكيفية تحديدها وتقييمها ومراقبتها ومتابعتها والعمل على التحقق منها. كما يجب على مجلس الإدارة أن يتأكد من أن المخاطر التشغيلية تخضع لرقابة داخلية شاملة فعالة يقوم بها أشخاص مدربون وذوو كفاءة مناسبة على أن يكون هؤلاء الأشخاص مستقلين عن العمليات التي تنشأ عنها المخاطر أو إدارتها".[1]

2- مسؤوليات الإدارة العامة:

" يجب على الإدارة العامة في المصرف العمل على وضع نظام لإدارة المخاطر التشغيلية يوافق عليه من قبل مجلس الإدارة، و التأكد من قيام وحدات المصرف وأقسامه كافة بتنفيذ هذا النظام ومن أن كافة مستويات الموظفين في المصرف تعي مسؤولياتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر التشغيلية، وذلك عن طريق تعريف هؤلاء بماهية هذه المخاطر والآثار التي قد تترتب على المصرف في حال حصولها. والعمل على تطوير السياسات والإجراءات وإيجاد السبل المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية الناتجة عن النشاطات التي ينوي المصرف القيام بها والأدوات الجديدة التي يود التعامل معها."[2]

3- المراقبة والتخفيف من المخاطر التشغيلية:

في هذا الصدد يمكن للمصرف اتباع الإجراءات التالية للمراقبة والتخفيف من المخاطر التشغيلية:

"أ- اعتماد لجنة إدارة المخاطر أو دائرة إدارة المخاطر المراقبة الدورية للجوانب المحيطة بالمخاطر التشغيلية وإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة العامة دورياً عن المعلومات ذات الصلة بهذه المخاطر، حيث إن المراقبة الدورية الفعالة للمخاطر التشغيلية تساعد على تحري المخاطر واكتشافها قبل حصولها وتعمل على تصحيح الخطأ المسبب لها. ويتطلب هذا الأمر تحديد مؤشرات الإنذار المبكر للمخاطر التشغيلية كالنمو السريع في بعض النشاطات، أو اعتماد نشاط جديد، أو تعطل النظام المعلوماتي ....الخ، ويجب ربط جميع هذه المؤشرات بالحدود الموضوعة التي يمكن للمصرف تحملها أو استيعابها.

ب-الاستفادة من التقارير التي تعدها السلطة الرقابية أو دائرة إدارة المخاطر في المصرف، والعمل على معالجة العوامل المسببة لهذه المخاطر وإدارتها، و تأمين نظام للتقارير الدورية السريعة بحيث تصل تلك التقارير إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب.

ت-وضع سياسات وإجراءات خاصة بمراقبة المخاطر التشغيلية الهامة والتخفيف من الآثار التي تترتب على حدوثها.

ث-يجب على إدارة المصرف أن تقرر الإجراءات الرقابية والوسائل التقنية المناسبة التي ترغب باتباعها لمواجهة المخاطر التي يمكن التحكم بها والسيطرة عليها ووضع حدود الخسائر التي يمكنها تحملها. أما بالنسبة إلى المخاطر التي ليس بالإمكان التحكم بها، فعلى إدارة المصرف أن تقرر إن كان يقبل بها أو ينسحب من النشاطات المرتبطة بها.

---

[1] قرار مجلس النقد والتسليف رقم (106\ م ن\ ب4) الصادر بتاريخ 13\2\2005، المادة(1) والمادة(2) منه.
[2] المرجع السابق نفسه، المادة (3) والمادة(4).

ج- وضع خطط طوارئ وخطط بديلة للتخفيف من الخسائر في حال حصول أعطال قاسية وأن يتأكد من أن الجهة الخارجية التي تقوم بتزويده ببعض الخدمات سوف تستمر بتزويده بتلك الخدمات، والعمل في الوقت نفسه على إيجاد جهة يمكن أن تحل محل هذه الجهة في حال فشل الأخيرة في أداء مهمتها. وفي جميع الأحوال يجب على المصرف مراجعة هذه الخطط وتعديلها وتقييمها دورياً، وذلك في ظل المتغيرات التي تحدث من خلال نشاط المصرف والعمل على أن تكون هذه الخطط أكثر ملاءمة عند حدوث أية أضرار." [1]

ثانياً: تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها:

يمكن للمصرف اللجوء إلى الإجراءات التالية لتحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها، وذلك من خلال:

"أ- تقييم المخاطر ذاتياً: عن طريق تقييم مدى قابلية العمليات والنشاطات التي يقوم بها للمخاطر التشغيلية المحتملة، وهذا يتطلب ورش عمل وإعداد لوائح يستدل من خلالها على مدى ضعف بيئة المخاطر التشغيلية الكامنة في عملياته ونشاطاته أو قوتها.

ب-تجميع المخاطر بحسب أنواعها: عن طريق تبويب العمليات التي يقوم بها وتحديد الوحدات والأقسام التي تواجه المخاطر التشغيلية، وذلك حسب نوع المخاطر التي تتعرض لها. ويساعد هذا الإجراء على إظهار نقاط الضعف في نظام إدارة المخاطر التشغيلية، كما يساعد على وضع الأولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجة هذه المخاطر.

ت-تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسة: قد تكون هذه المؤشرات مالية أو إحصائية مثل معدل دوران الموظفين أو مدى تكرار حصول الأخطاء والإهمال الحاصل في معالجتها أو عدد العمليات التي واجهت الفشل عند التنفيذ....الخ، حيث يجب مراجعة هذه المؤشرات دورياً وتعديلها طبقاً لأية مؤشرات مخاطر تشغيلية جديدة قد تظهر.

ث-بطاقات العلامات: تساعد تلك البطاقات على تحويل التقييم النوعي للمخاطر إلى قياس كمي لمختلف أنواع المخاطر، ويجب أن تشير هذه البطاقات إلى العوامل المتأصلة في المخاطر التشغيلية وسبل التخفيف منها. وكما يجب على الإدارة العامة تحديد أوزان لكل نوع من أنواع المخاطر التشغيلية ووضع أسس للقياس الكمي لكل المؤشرات التي يتم استخدامها.

ج-حدود المخاطر التشغيلية: عن طريق وضع تخوم لمؤشرات المخاطر التشغيلية الرئيسة التي يمكن تحملها وحدودها، التي يجب عدم تخطيها.

ح- القياس: وذلك بوساطة الاستعانة بالمعلومات الإحصائية، حيث يتم حصر الخسائر المتحققة سابقاً والناتجة عن المخاطر التشغيلية والاستعانة بهذه المعلومات مستقبلاً في تطوير السياسات الخاصة

[1] المرجع السابق نفسه، المواد (6) و(7) و(8).

بمراقبة هذه المخاطر والتخفيف منها. ويجب أن تتضمن تلك المعلومات الإحصائية مدى تكرار حدوث المخاطر التشغيلية ومدى ودرجة خطورتها." [1]

3-2-5- مبادئ إدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

إن مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية تشكل جزءاً من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، ولهذا تقوم إدارة المخاطر لدى تلك المصارف بتقييم المخاطر ورقابتها من خلال عدة إجراءات، ويعد المصرف التجاري السوري هذه الإجراءات بمنزلة مؤشر لمدى تعرض المصرف للمخاطر الإلكترونية، وتتمثل بمايلي:

1- تقييم المخاطر الإلكترونية: حيث يشمل هذا التقييم: [2]

أ- تحديد المخاطر الإلكترونية ودراستها و تقييمها التي قد يتعرض لها المصرف ومدى تأثيرها فيه من خلال إنشاء نظام فعال لإدارة مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني، وتحديثه بشكل مستمر.

ب-وضع حدود قصوى لما يمكن أن يتحمله المصرف من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر الإلكترونية، قبل اعتماد تقديم الخدمات الإلكترونية .

2- رقابة التعرض للمخاطر الإلكترونية: وتشتمل هذه الرقابة على مايلي :

ضبط عمليات النفاذ إلى أنظمة العمل الإلكتروني، وذلك من خلال (تحديد شخصية المتعامل مع النظم، ضمان عدم إجراء تعديلات على رسائل العملاء أثناء انتقالها عبر القنوات، ضمان الحفاظ على سرية معاملات العملاء)، وغيرها، بحيث تتم مراعاة الأمور التالية: [3]

أ- اتباع سياسات وإجراءات تحقق تأمين الاتصالات من وإلى النظم، وذلك بهدف منع أو الحد من اختراق غير المرخص لهم للنظم، أو إساءة استخدامها.

ب-الرقابة على دخول النظم مع تحديد شخصية المستخدمين.

ت-حماية النظم من احتمالات القيام بممارسات غير مرخص لها من قبل العاملين بالمصرف، سواء أكان هؤلاء العاملون من السابقين في المصرف أو الجدد أم الذين يعملون بصفة مؤقتة.

ث-اتخاذ إجراءات إضافية للتأمين، وبخاصة فيما يتعلق منها في إصدار وسائل دفع النقود الإلكترونية، مثل (الاتصال المباشر مع مصدر البطاقات أو المشغل المركزي للحماية من التزييف، متابعة العمليات الفردية، الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية لتتبع عمليات غسيل الأموال، توفير شروط الأمان في البطاقات الذكية)، وغيرها.

---

[1] المرجع السابق نفسه، المادة(5).
[2] مصطفى، خليل إبراهيم ، 2009، إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 54,53.
[3] حمزة، مازن، 2008، أثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري، مرجع سبق ذكره، ص 61,60.

ج- تدعيم الاتصالات بين المستويات الإدارية المختلفة بالمصرف، سواء أكان بين مجلس إدارتها والإدارة العليا، أم بين العاملين في ذلك المصرف، وذلك بهدف الحفاظ على سلامة أداء النظم، مع توفير التدريب المستمر للعاملين فيها.

ح- التقييم المستمر للخدمات المصرفية الإلكترونية وتطويرها.

خ- وضع قواعد وضوابط للحد من المخاطر المصرفية الإلكترونية، وذلك في حالة الاعتماد على مصادر خارج المصرف لتقديم الدعم الفني لها، مثل (متابعة الأداء المالي والتشغيلي لمقدمي الدعم الفني، الاتفاق التعاقدي مع مقدمي الدعم الفني لها، التأكد من مقدرة مقدمي الدعم الفني على توفير التأمين بما يتفق عليه والمتبع داخل المصرف في حالة تعرفهم إلى البيانات ذات حساسية تخص المصرف، توفير ترتيبات طوارئ لتغطية احتمالات حدوث تغيير مفاجئ في مقدمي الدعم الفني)، وغيرها.

د- نشر المعلومات والإفصاح عنها على الشبكة الإلكترونية، بحيث تتيح للعملاء تكوين فكرة واضحة عن العمليات المصرفية الإلكترونية وكيفية استخدامها.

ذ- إعداد خطط الطوارئ وتنفيذها لحالات الطوارئ والمشاكل غير المتوقع حدوثها في النظم بما يكفل توفر الأنظمة والخدمات المصرفية الإلكترونية في كل وقت، وإعلام مصرف سورية المركزي عن أية أعطال تحدث لشبكة الصيرفة الإلكترونية، مثل (إعادة البيانات إلى الوضع الذي كانت عليه قبل الإخفاق، توفير قدرات بديلة لتشغيل البيانات وتوفير العاملين في حالة وجود ظروف طارئة، أو اختيار نظم تشغيل بديلة بشكل دائم والتأكد من فاعلية تلك النظم، أو إبرام عقود بديلة مع دعم فني آخر ينفذ في حالة إخفاق مقدمي الدعم الفني الأساسي).

3- متابعة المخاطر الإلكترونية:

وتتمثل هذه المتابعة في اختبار النظم، والقيام بإجراءات المراجعة للمواضيع الرئيسة المتعلقة بالإجراءات والضوابط المستخدمة في السيطرة على مخاطر العمل المصرفي الإلكتروني والمصادقة على أية تعديلات عليها، وذلك من خلال الأمور التالية:[1]

أ- إجراء اختبارات دورية ومستمرة للنظم، مثل (إجراء اختبارات لإمكان الاختراق، إجراء مراجعة دورية من فاعلية إجراءات تأمين النظم)، وذلك بهدف حماية تلك النظم من المحاولات غير العادية للاختراق والوقوف على اتساقها مع سياسات التأمين المتبعة من قبل المصرف وإجراءاته.

ب- إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية للنظم، بحيث تسهم تلك المراجعات الداخلية والخارجية في تتبع الثغرات، وحالات عدم الكفاءة، وتخفيض حجم المخاطرة، بهدف التحقق من توافر سياسات وإجراءات متطورة ومدى التزام تلك السياسات والإجراءات.

---

[1] مصطفى، خليل إبراهيم، 2009، إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سبق ذكره، ص 54,53.

وبسبب حداثة إدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية في المصرف التجاري السوري وما تتعرض له فروع المصرف في بعض المناطق والمدن السورية من ظروف أمنية صعبة والتي أثرت في عمل الصرافات في تلك الأماكن بسبب انقطاع الخط الهاتفي أو انقطاع التيار الكهربائي، وعدم قدرة المصرف على الوصول إلى الصرافات لتغذيتها بالأموال أو صيانتها، بالإضافة إلى مخافة المصرف من تعرض تلك الصرافات للسطو والسرقة من الجماعات التخريبية، لذلك عَمد المصرف إلى وقف تلك الصرافات ووضعها خارج الخدمة أو إيقافها نهائياً عن العمل مما أثر في نشاطات المصرف وبالتالي في أرباحه.

3-3- قياس المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري:

3-3-1- قياس المخاطر الائتمانية:

يتبع المصرف التجاري السوري أسلوب التصنيف النمطي لحساب متطلبات كفاية رأس المال للمخاطر الائتمانية.

ويمكننا توضيح أوزان التثقيل المعتمدة لاحتساب الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر في المصرف التجاري السوري من خلال الجدول (3-2) التالي:

الجدول رقم (3-2): أوزان التثقيل المعتمدة من قبل المصرف التجاري السوري لاحتساب الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر.

الموجودات	نسبة التثقيل
التسهيلات المباشرة	
محفظة السندات	%100
القروض والسلف	%100
الحسابات الجارية المدينة	%100
ديون غير منتجة	%100
التسهيلات غير المباشرة	
كفالات معطاة للزبائن	%100
قبولات معطاة للزبائن	%100
الاعتمادات المستندية المثبتة للتصدير	%30
الاعتمادات المستندية المثبتة للاستيراد	%100
الاعتمادات المستندية غير المثبتة للتصدير	%30
الاعتمادات المستندية غير المثبتة للاستيراد	%100

المصدر: قرار مجلس النقد والتسليف رقم 101/م ن/ب4 تاريخ 2005/1/2

والمؤشر المستخدم لقياس المخاطر الائتمانية في المصرف التجاري السوري هو:

العلاقة(3-1) **مؤشر المخاطر الائتمانية=** $\frac{\text{التسليفات غير المنتجة للفوائد}}{\text{إجمالي التسليفات}} \times 100$ [1]

[1] حماد، طارق عبد العال، 2003، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص239.

ويدل ارتفاع هذا المؤشر على عدم كفاءة إدارة الائتمان في المصرف (أي عدم كفاءة الإجراءات الخاصة بعملية منح الائتمان أو عدم الكفاءة في متابعة الإجراءات بعد منح الائتمان) وإن ارتفاع هذه النسبة يؤدي إلى التقليل من الأرباح، لأنه في حال زيادة الديون غير المنتجة للفوائد (الديون المشكوك في تحصيلها) سيتم اقتطاع نسبة من الأرباح لتشكيل مؤونة للديون المشكوك في تحصيلها(ذلك بحسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 49 الخاص بتصنيف الديون).

ولحساب المؤشر المستخدم لقياس المخاطر الائتمانية (مخاطر التسليف) في المصرف التجاري السوري وذلك عن السنوات من عام 2004 حتى عام 2011 نطبق العلاقة رقم(3-1):

الجدول رقم (3-3): مؤشر المخاطر الائتمانية (المبالغ بملايين الليرات):

السنة	التسليفات غير المنتجة	إجمالي التسليفات	مؤشر المخاطر الائتمانية %
2004	479	128512	0.37
2005	660	154118	0.43
2006	671	196762	0.34
2007	2400	272667	0.88
2008	2867	438599	0.65
2009	5028	387520	1.30
2010	6249	389535	1.60
2011	11899	330745	3.60

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2003-2011

نلاحظ من الجدول:

1- أن المؤشر قد انخفض في عام 2008 عما كان عليه في عام 2007، وذلك بعد تطبيق المصرف التجاري السوري للسياسات والمعايير الموضوعة لعملية منح الائتمان من قبل مجلس النقد والتسليف.

2- عودة المؤشر إلى الارتفاع في الأعوام 2009 و2010 و2011، حيث أصبح في عام 2009 (1,30%) أي ضعف ما كان عليه في عام 2008 (0,65%) ويعود السبب في ذلك إلى سياسة المصرف في تنظيف بياناته من خلال إعادة تقييم الديون القديمة لديه كافة ودراسة إمكانية تسويتها وتحصيلها علماً بأن معظمها مضمون بضمانات عينية. وفي عام 2010 ارتفع أيضاً إلى 1.60% ويعود السبب في ذلك إلى استمرار المصرف في تنظيف بياناته القديمة من جهة، وتصنيف قروض التجزئة كافة والتي لم تدخل في تصنيف عام 2009 من جهة أخرى، بالإضافة إلى إعادة تقييم الديون المتعثرة كافة ودراسة إمكانية تسويتها وتحصيلها علماً بأن معظمها مضمون بضمانات عقارية.

3- أعلى نسبة للمؤشر في عام2011 وتبلغ 3.60%، والدور الأكبر في سبب هذا الارتفاع إلى الأزمة السورية حيث أدى ذلك إلى ازدياد تعثر عدد كبير من المقترضين بنسب أكبر عن السنوات الماضية وبخاصة كبار المتعاملين مع المصرف وتحولهم إلى الملاحقة القضائية لعدم قدرتهم على السداد، بالإضافة إلى متابعة المصرف لتطبيق تصنيف الديون غير المنتجة.

ولتوضيح حساب متطلب كفاية رأس المال اللازمة لتغطية الخسائر التي يمكن قد تترتب عن مخاطر الائتمان نطبق العلاقة رقم (2−3)، والشكل رقم (3−1) يبين مبالغ الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر محسوبة بحسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 101 تاريخ 2\1\2005:

الشكل رقم (3−1):الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر من عام 2004 لغاية 2011

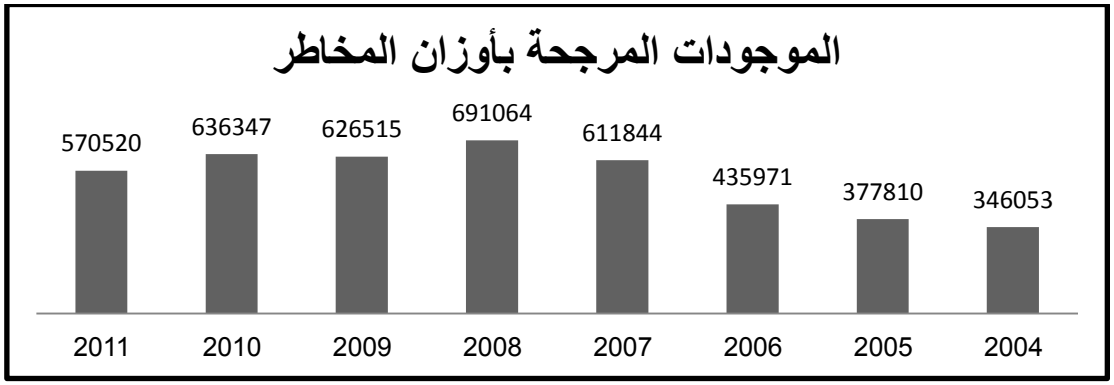

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول(1،2،3،4،5،6،7،8) في الملحق.

الجدول(3−4): متطلبات كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر الائتمانية.

السنة	الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر	%8	متطلب رأس المال لمقابلة المخاطر الائتمانية
2004	346053	%8	27684.24
2005	377810	%8	30224.8
2006	435971	%8	34877.68
2007	611844	%8	48947.52
2008	691064	%8	55285.12
2009	626515	%8	50121.2
2010	636347	%8	50907.76
2011	570520	%8	45641.6

المصدر: الباحثة بالاعتماد على بيانات الجداول(1،2،3،4،5،6،7،8) في الملحق.

نلاحظ أن متطلبات رأس المال اللازمة لمقابلة المخاطر الائتمانية قد تزايدت من عام 2007 حتى عام 2011 وكانت في أعلى مستوى لها في عام 2008، ويعود السبب في ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية على دول العالم (وإن كان تأثيرها قليلاً في المصرف التجاري)، وإلى انخفاض تصنيف المصارف المراسلة خارجاً الذي أدى إلى ازدياد المخاطر، بالإضافة إلى ضعف ممارسة العاملين وخبرتهم في إدارة المخاطر كونها حديثة التطبيق في السوق المصرفية السورية. ولكن المصرف التجاري السوري عَمل على التخفيف من تلك المخاطر في السنوات اللاحقة وجعلها قدر الإمكان ضمن المعايير والمستويات المقبولة والآمنة.

3-3-2- قياس مخاطر السيولة:

يجب على المصرف التجاري السوري بغرض الحفاظ على مستوى كاف من السيولة لديه وبشكل يضمن سلامة وضعه المالي وقدرته على مواجهة التزاماته عند استحقاقها اعتماد أسلوبين لقياس مدى كفاية سيولة المصرف، هما نسبة السيولة وسلم الاستحقاق، وذلك بحسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588 تاريخ 2009/11/22، الذي ينص على أن يحتفظ المصرف في كل يوم بنسبة سيولة بالعملات كافة لا تقل عن 30% وعلى ألا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%، وتحتسب هذه النسبة من خلال قسمة الأموال الجاهزة والقابلة للتجهيز من الموجودات على الودائع والالتزامات الأخرى وعناصر خارج الميزانية، وتبين للباحثة من خلال المقابلة الشخصية مع مدير دائرة المخاطر المصرفية أن المصرف يعمل على التقيد بهذه النسب، ولكنه لا يقوم بتوزيع الموجودات والالتزامات وفق سلم الاستحقاق وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 588لاحتساب صافي الوضع التراكمي على مدى تلك الفترات وتحديد الحد الأقصى لنسب عدم مواءمة استحقاق الموجودات والمطاليب لكل فترة زمنية، لأن تواريخ استحقاق بعض أنواع القروض والسلف لا يمكن استخراجها من النظام الحاسوبي، ويتدارك المصرف حالياً هذه المشكلة عن طريق برامج مساعدة تطور داخلياً.

والمؤشر المستخدم في قياس مخاطر السيولة هو :

العلاقة رقم (3-2) **مؤشر مخاطر السيولة=** $\frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي ودائع العملاء}}$ **X 100** [1]

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع لتلبية حاجات العملاء من القروض. فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، في ذات الوقت دلت على انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنها تظهر نقص السيولة (يعاني المصرف من نقص في السيولة إذا كانت النسبة أكبر من 99%).

ويعتمد المصرف التجاري بشكل رئيس في موارده على الودائع بأنواعها وهي تمثل الجزء الأكبر في ميزانية المصرف سواءً أكانت بالعملة المحلية أم الأجنبية، لأن العميل سواء أكان فرداً أم شخصية معنوية فإنه يودع النقود في حسابه لدى المصرف وبذلك فهو يرتب التزاماً في ذمة المصرف لرد الوديعة.[2] لذا يجب أن يشكل حجم الودائع في المصرف نسبة تفوق حجم القروض الممنوحة لكي يستطيع المصرف الاحتفاظ بنسبة مقبولة من السيولة في خزائنه تمكنه من الاستجابة لطلبات العملاء في أي وقت كان.

ويوضح الجدول رقم(3-5) مدى احتفاظ المصرف بنسب السيولة لتوفير الأمان للمودعين لديه.

---

[1] حماد، طارق عبد العال، 2003، إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 239.

[2] عبد الله خالد أمين . الطراد إسماعيل إبراهيم 2006 ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص87 .

الجدول رقم (3-5): مؤشر قياس مخاطر السيولة من عام 2004 ولغاية 2011 (المبالغ بملايين الليرات السورية)

الأعوام	إجمالي القروض	ودائع العملاء	المؤشر%
2004	128512	383662	33.50
2005	154118	395875	38.93
2006	196762	356655	55.17
2007	272700	364983	74.72
2008	438599	392579	111.72
2009	387520	372587	104
2010	389535	393502	99
2011	330745	324269	102

المصدر: تقارير المصرف التجاري السوري للأعوام من 2004لغاية2011.

و نلاحظ من الجدول:

1- أن المصرف يمتلك سيولة مناسبة حتى عام 2007.

2- ارتفاع المؤشر من عام 2008 ولغاية 2011 عن 99% ، وهذا يدل على نقص في السيولة لدى المصرف (سواء أكان ذلك في القطع الأجنبي أم بالليرة السورية) بسبب انخفاض حجم الودائع في المصرف نتيجة للسحوبات المستمرة.

3-3-3- قياس مخاطر السوق:

من خلال المقابلات الشخصية مع العاملين في مديرية المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري تبين أن المصرف لا يحتفظ بأوراق مالية بغرض المتاجرة، والأسهم التي يمتلكها هي ليست بغرض المتاجرة أيضاً ولا يوجد لديه مركز للذهب، وإن القوانين و الأنظمة تمنع المصرف من القيام بعملية المتاجرة في الودائع الأجنبية مع المراسلين في الخارج وهو يحتفظ بحسابات جارية مع المراسلين في الخارج لتغطية عمليات التجارة الخارجية ويقوم بتوظيف الفائض من هذه الحسابات على شكل ودائع لفترات قصيرة مع المراسلين، لذلك فهو يقوم بعمليات التعامل الآني فقط لتغطية الالتزامات المترتبة عليه مثل الاعتمادات و الكفالات، كما أنه لا يقوم بعمليات التعامل الآجل وعمليات المراجحة. وبالتالي فإن المصرف لا يقوم بقياس مخاطر السوق، لكنه يعمل على تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة تقلبات القطع الأجنبي وقد بدأ بتلك العملية من نهاية عام 2008، والجدول (3-6) يبين المخصصات اللازمة لمواجهة تقلبات القطع الأجنبي:

الجدول رقم(3-6): المخصصات اللازمة لمواجهة تقلبات القطع الأجنبي

الفترة	المبلغ (ملايين الليرات السورية)
2008-12-13	60
2009-6-30	59
2009-12-31	70
2010-6-30	93
2010-12-31	114
2011-6-30	124
2011-12-31	111

المصدر: بيانات غير منشورة من مديرية المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري.

من خلال الجدول نلاحظ أن المخصصات يتم تشكيلها في المصرف التجاري السوري كل ستة أشهر وذلك من أجل تعديل المبالغ عند حدوث أي تغييرات في السوق. ويتبين لنا أن المخصصات في تزايد، ويعود السبب في ذلك إلى ضعف تصنيف المراسلين في الخارج (فكلما كان التصنيف ضعيفاً زادت المخصصات)، وإلى تجميد بعض الحسابات في المصارف المراسلة وعدم تحويل فوائدها أدى إلى تقليص شبكة علاقة المصرف مع الخارج مما أثر ذلك في دوره على تمويل التجارة الخارجية(عن طريق إصدار الاعتمادات المستندية)، بالإضافة إلى ضيق قنوات التمويل الخارجي مما قلص من مصادر القطع الأجنبي وتوقف تدفق الاستثمارات الخارجية مما أدى ذلك تفويت المصرف لفرص كبيرة في توظيف أمواله، وارتفاع علاوة المخاطرة عند التعامل مع الخارج مما ترتب على المصرف أعباء مالية إضافية وانخفاض في الأرباح، وتلك الأسباب أثرت في نشاطات المصرف مما انعكس سلباً على الاقتصاد السوري بشكل عام.

ويعمد المصرف التجاري السوري إلى فتح حسابات لدى المصارف الروسية واعتماد بعضها كمراسلين للمصرف، كمحاولة من المصرف لتحريك نشاط القطاع الصناعي والتجاري في سورية وزيادة حجم التبادل التجاري مما يساعد على زيادة إيرادات المصرف وبالتالي زيادة إيرادات الخزينة العامة للدولة.[1]

3-3-4- قياس المخاطر التشغيلية:

يستخدم المصرف التجاري السوري أسلوب المنهج الأساسي في قياس المخاطر التشغيلية، وطبقاً لهذا الأسلوب يجب أن تغطي الأموال الخاصة للمصرف كحد أدنى نسبة مئوية مقدارها 15% من متوسط إجمالي الدخل السنوي خلال السنوات الثلاث السابقة، وعدم الأخذ بعين الحسبان السنة التي يكون فيها إجمالي الدخل سالباً والاستعاضة عنها بإجمالي الدخل الإيجابي للسنة التي تسبقها، وذلك لمواجهة المخاطر التشغيلية.

ويوضح الجدول رقم(3-7) المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية بتطبيق العلاقة رقم (2-10):

الجدول رقم(3-7): المتطلب الرأسمالي لمقابلة المخاطر التشغيلية من عام 2004ولغاية 2011:

السنوات	إجمالي الدخل (ملايين الليرات)	المتطلب الرأسمالي
2002	12179	-
2003	533	-
2004	3823	821
2005	16977	1067
2006	25249	3374
2007	32798	3751
2008	32321	*4520*
2009	23342	4423
2010	19899	3778
2011	14172	2870

المصدر: تقرير المصرف التجاري السوري من عام 2003حتى عام 2011.

[1] من خلال المقابلات الشخصية مع موظفي مديرية المخاطر المصرفية في الإدارة العامة في المصرف التجاري السوري .

يتضح من الجدول أن أعلى نسبة للمتطلب الرأسمالي كانت في عام 2008 وتساوي (4520 مليوناً ل.س)، يعزى السبب في ذلك إلى أن المخاطر التشغيلية تزداد بزيادة الأرباح (فكلما زادت أرباح المصرف تزداد المخاطر التي يتعرض لها المصرف والعكس صحيح)، بالإضافة إلى أن المصرف يقوم بزيادة التكاليف وزيادة الأموال الخاصة لمقابلة المخاطر التي يتعرض لها عند زيادة الأرباح. ولكن نلاحظ أن نسبة المتطلب الرأسمالي عادت إلى الانخفاض، وذلك لإدراك المصرف أهمية إدارة عملياته المصرفية التي تتعلق بالمخاطر التشغيلية من جهة، و إدراكه أهمية إدارة المخاطر التشغيلية التي تشكل عامل الأمان له من جهة أخرى.

ومن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر التشغيلية لدى المصرف التجاري السوري:

العلاقة رقم(3-3): **مؤشر المخاطر التشغيلية =** $\frac{\text{مصروفات الموظفين}}{\text{إجمالي المصاريف}}$ **100X**

إن زيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة مصاريف التشغيل بصورة كبيرة، والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض في دخل المصرف وفي قيمة المصرف.

يبين الجدول التالي مؤشر المخاطر التشغيلية في المصرف التجاري السوري للأعوام 2004 حتى عام 2011:

الجدول رقم(3-8): مؤشر المخاطر التشغيلية(المبالغ بملايين الليرات)

السنة	مصروفات الموظفين	إجمالي المصاريف	المؤشر %
2004	692	877	87.01
2005	948	1205	78.67
2006	1287	1581	81.4
2007	1198	11420	10.49
2008	1234	12042	10.24
2009	1337	10379	12.88
2010	1483	8809	16.84
2011	1539	10801	14.26

المصدر: التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من عام 2004 حتى عام 2011.

يتبين لنا من الجدول:

1- انخفاض المؤشر بشكل ملحوظ عامي 2007 و2008 ويعود السبب في ذلك إلى استمرار المصرف في استكمال عمليات إعادة الهيكلة التي توصل بنتيجتها خلال عدة سنوات إلى مضاعفة عدد فروعه التي تطلب منه زيادة مصروف الاستهلاك للموجودات الثابتة، وزيادة نفقات ومصاريف الموظفين الجدد، و زيادة في نفقات التأسيس المتمثلة في أجرة الخبراء الأجانب وتكاليف الأجهزة الجديدة و التكاليف المدفوعة على مشاريع الأتمتة الخاصة بالمصرف.

2- إجمالي المصاريف في عامي 2009 و2010 اتجهت نحو الانخفاض، لأن الانخفاض الذي تم على الفوائد المدفوعة والمصاريف التشغيلية كان أكبر من الزيادة في الاستهلاكات ونفقات الموظفين، وهذا ما أدى إلى زيادة المؤشر في عامي 2009 و2010.

3- المؤشر عاد إلى الارتفاع في عام 2011 ليصل إلى 14.26%، بسبب ارتفاع إجمالي المصاريف بخاصة المصاريف التشغيلية والنفقات العامة، ويعود السبب في ذلك إلى قيام المصرف باتخاذه إجراءات جديدة للحفاظ على موجوداته وحماية قواعد بياناته نتيجة تصاعد وتيرة الأحداث السياسية في بعض المناطق، وتعرض البنى التحتية لبعض الفروع لمخاطر أمنية أثر في وجود الموظفين وبالتالي في قدرة تلك الفروع على تقديم الخدمات المصرفية إلى المواطنين، بالإضافة إلى صعوبة نقل الأموال، وهذا فرض على المصرف تحمل أعباء إضافية أثرت سلباً في نتائجه و ربحيته. ولكن إدارة المصرف عملت على توفير الحد الأنسب من الخدمات للمواطنين وخاصة في المناطق الساخنة، وذلك بإعادة النشاط إلى بعض فروع المصرف التي أغلقت أمنياً بسبب الظروف الأمنية من خلال إعادة العمل فيها لتقديم خدمة سحب الرواتب من فروع المصرف للمتقاعدين والموظفين ممن يملكون بطاقات الصرف الآلي، وإمكانية تسديد الطلاب لدفعات التعليم الموازي والجامعة الافتراضية. وكما قام المصرف إلى تعادل الأموال بين فروع المصارف العامة الأخرى تجنباً لمخاطر نقلها من دمشق وفروع المركزي إلى المحافظات، بحيث يستطيع أي فرع من فروع المصرف التجاري السوري وفروع المصارف الأخرى من تبادل الأموال وفقاً لحاجة كل فرع وتبعاً للسيولة المتوفرة لدى الفروع القريبة منه، على أن يتم إجراء تقاص هذه المبالغ بين الإدارات العامة للمصارف من حساباتها لدى بعضها دون تقاضي أي عمولات باعتبارها خدمة متبادلة تقدمها المصارف بعضها إلى بعض وتحتاج إليها في وقت من الأوقات.

3-4- حساب معدل كفاية رأس المال في المصرف التجاري السوري:

لمعرفة مدى قدرة المصرف على استيعابه المخاطر التي يتعرض لها فإننا سوف نستخدم معدل كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II (نسبة الملاءة[1])، والناتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية على مجموع الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الموضحة في المعادلة رقم (2-2)، ويجب ألا تقل نسبة الملاءة عن 8% ليتمتع المصرف بالملاءة الكافية التي تحميه من مواجهة الأزمات.

[1] تعرف الملاءة على أنها زيادة موجودات المصرف عن مطلوباته، وعدم الملاءة تعني زيادة المطلوبات عن الموجودات مما يعني تآكل رأس المال وظهوره سلبياً بفعل الخسائر مما يؤدي إلى التصفية.

الجدول رقم(3-9): الأموال الخاصة الصافية من عام 2004-2011(المبالغ بملايين الليرات)

البيان / السنة	الاحتياطات	رأس المال المكتتب به	الأرباح الصافية	الأموال الخاصة
2004	9026	4000	19753	32779
2005	11755	4000	7391	23146
2006	17451	70000	20553	108004
2007	21532	70000	22844	114376
2008	27577	70000	15112	112699
2009	27144	70000	1390	110334
2010	30496	70000	13407	113903
2011	33874	70000	8666	112540

المصدر: التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري للأعوام 2007 حتى 2011.

الجدول رقم(3-10): معدل كفاية رأس المال (المبالغ بملايين الليرات)

البيان / السنة	الأموال الخاصة	الموجودات المرجحة	مخاطر التشغيل	مخاطر السوق	معدل كفاية راس المال %
2004	32779	346053	821	-	9.19
2005	23146	266270	1078	-	6.32
2006	108004	423611	3374	-	23.19
2007	114376	611844	3751	-	18.68
2008	112699	691064	4520	60	16.29
2009	110334	626515	4423	129	17.59
2010	113903	636347	3778	207	17.89
2011	112540	570520	2871	235	19.71

المصدر: الباحثة اعتماداً على النتائج التي تم الحصول عليها.

يتبين من الجدول أن المصرف أظهر قدرته على تحمل المخاطر وقدرته على الاستمرارية في تقديم مختلف أنواع الخدمات من خلال تمتعه بنسبة ملاءة كافية. ويتضح مما سبق أن ملاءة المصرف تتجلى في الأزمات أكثر من أي وقت وتساعد المصرف على التخفيف من أثر الصعوبات والتحديات الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق وفي الأعمال المصرفية، وهذا ما ساعد المصرف في تعزيز قدرته على رفع مستوى الثقة بالاقتصاد الوطني والليرة السورية على الرغم من قساوة الظروف التي فرضتها الأزمة المالية العالمية عام 2008 التي أثرت في مختلف مصارف العالم، وفرض الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى حزمة من العقوبات على المصرف في عام 2011، بالإضافة إلى زيادة التحديات والصعوبات التي يواجهها المصرف نتيجة تصاعد وتيرة الأحداث السياسية في سورية وزيادة مخاوف المواطنين ومجتمع الأعمال انعكاس ذلك سلباً على المصرف.

وترى الباحثة أنه يجب على كل مصرف أن يحدد مستوى مقبولاً للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها، من خلال تحديد كم المخاطر التي يرغب مجلس الإدارة في تحملها بالنسبة إلى رأس مال المصرف. ويجب أن

يؤخذ في الحسبان القدرة التنظيمية ومستوى الأرباح المتوقعة نتيجة مواجهة المخاطر، وحجم رأس المال المتاح لتعويض أية خسائر غير متوقعة، حيث ينعكس المستوى المقبول للمخاطر على سياسات المصرف وعمليات القبول التي يقوم بها وعلى المستويات والضوابط و عمليات التخطيط.

3-5- سياسات إدارة المخاطر في المصرف التجاري السوري:

تقسم سياسات إدارة المخاطر كمايلي، ويمكن اتباع إحدى هذه السياسات لإدارة المخاطر المصرفية:

- سياسة تحمل المخاطر.
- سياسة تحويل المخاطر.
- سياسة الوقاية.
- سياسة التنويع.
- سياسة التجميع.
- سياسة التأمين الذاتي.

أولاً: سياسة تحمل المخاطر:

يقصد بها أن يقوم المصرف التجاري السوري بالاعتماد على نفسه في مواجهة الآثار المترتبة على تعرضه للمخاطر ويتبع المصرف هذه السياسة في حال كانت الخسائر المتوقعة صغيرة الحجم مع توفر القدرة المالية على مواجهة الخسائر، أو في حالة عدم توفر سياسات أخرى يمكن اتباعها. ويتم تطبيق سياسة تحمل المخاطر من خلال بعض الأعمال والأمور المصرفية داخل المصرف، ومن هذه الأعمال إقرار إدارة المصرف سنوياً بإعدام نسبة من الديون الرديئة والمشكوك في تحصيلها واعتبارها من الديون المعدومة أو القروض الهالكة أو معالجة تلك الديون وفقاً لتصنيفها، ويعود السبب في ذلك إلى استنفاد المصرف الطرق والوسائل الممكنة كافةً لتحصيل تلك القروض، وتأثير تلك القروض في قدرة المصرف على منح تسهيلات ائتمانية جديدة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي من حيث السقوف الائتمانية الممنوحة إذا بقيت تلك القروض ضمن إجمالي القروض. وأحيانا يتحمل المصرف جزءاً من المخاطر من خلال منح تسهيلات للعملاء من دون ضمان وذلك لأصحاب السمعة الجيدة والعملاء القدامى، في محاولة لكسب عميل جديد أو المحافظة على عملاء جيدين.

ولكن يجب على المصرف التجاري السوري عند تطبيقه لسياسة تحمل المخاطر أن يتبع استراتيجيات التخطيط، لأن عدم وجود تخطيط يمكن أن يؤدي إلى مخاطر مصرفية جسيمة.

ثانياً: سياسة تحويل المخاطر:

يقصد بهذه السياسة تحويل عبء الخطر من المصرف إلى شخص أو جهة أقدر على مواجهة هذا الخطر من المصرف نفسه وذلك مقابل تكلفة معينة يتفق عليها مقدماً، ويتم ذلك من خلال التحوط، وشراء

بوليصة تأمين، والحصول على الضمانات و الكفالات، وباستخدام المشتقات المالية و التوريق.[1] ويتبع المصرف التجاري السوري سياسات الضمانات والكفالات عند منح قرض لأي عميل.

ثالثاً: سياسة الوقاية:

يقصد بهذه السياسة أن يقوم المصرف باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة لتقليل فرص تحقق مسببات الخطر في صورة حادث والحد من آثارها الناتجة في حال تحقق هذه المخاطر. وذلك من خلال رصد سلوك القروض من أجل تبيان علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً، أو التقليل من مخاطر أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الموجودات والمطاليب التي يجري تصميمها لهذا الغرض.[2]

وإن أهم سياسات الوقاية التي يتبعها المصرف التجاري السوري هي دراسة عناصر منح الائتمان، والاستفسار عن سمعة العميل، ومتابعة ملفه وتحديثه دورياً (مرة على الأقل كل سنة) كلما طرأ أي تعديل أو تغيير على شروط التسهيلات الممنوحة، وحظر الاطلاع على هذه الملفات إلا من قبل الأشخاص المكلفين بإدارة المخاطر الائتمانية أو من يسميه مجلس إدارة المصرف، والاعتماد على تدريب موظفي الائتمان والعمل على التزام هؤلاء الموظفين إجراءات منح التسهيلات الائتمانية كما هي محددة من قبل مجلس النقد والتسليف، وفي هذا الإطار يتبع المصرف نظام تدقيق ومراقبة يمثل خط الدفاع الأول لمنع أي تجاوزات على السياسات والحدود الموضوعة ويتخذ الإجراءات اللازمة كافة للإبلاغ عن تلك التجاوزات للجهات الإدارية المعنية في الوقت المناسب. أما بالنسبة إلى الديون المتعثرة فإن المصرف يتبع إجراءات متعددة من أجل معالجة تلك الديون وفق خطط يضعها لأجل ذلك بعد تصنيفها من الأسهل إلى الأصعب ثم تقييمها، ويتم بعد ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة لها.

ومما سبق نجد أن سياسة الوقاية من أهم السياسات التي تهدف إلى تقليل فرص وقوع الخسائر والحد منها مستقبلاً.

رابعاً: التنويع:

يقصد بهذه السياسة تجزئة النشاط المعرض للخطر بشكل يضمن عدم تعرض جميع أجزائه في وقت واحد لتحقق مسبب الخطر.[3] وتقوم هذه السياسة على تنويع مجال الاستثمارات وتوزيع تواريخ استحقاق القروض من قصيرة الأجل إلى متوسطة وطويلة الأجل بدائرة تسهيلاتها الائتمانية، والقيام بتوزيع القروض على عدة أنشطة وقطاعات (اقتصادية، صناعية، زراعية، وخدمية)، والقيام كذلك بتوزيع القروض بحسب الضمانات.[4] وبالتالي فإن

---

[1] الكراسنة، إبراهيم، 2006،أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 49.
[2] حسن، سمير، 2005، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، مرجع سبق ذكره، ص313.
[3] سلامي، أسامة عزمي. موسى، شقيري نوري، 2007، إدارة الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره ، ص 67.
[4] مصطفى، خليل إبراهيم،2009،إدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية)،مرجع سبق ذكره، ص 203.

سياسة التنويع وما يترتب عليها من تخفيض المخاطر، من شأنها أن تؤدي إلى التقليل من احتمالات الخسارة المتوقعة كنتيجة لتقليل احتمال وقوع الخسارة المركزة.[1]

خامساً: سياسات التجميع:

ويقصد بهذه السياسة أن يتم تجميع أكبر عدد من وحدات المخاطر المتماثلة أو المعرضة لمسببات الخطر نفسها على جميع وحدات المخاطر المشتركة في هذا التجمع أي توزيع عبء الخسارة الناتجة التي لحقت بوحدة أو أكثر من وحدات المخاطر المشتركة في هذا التجمع.

ويقوم المصرف التجاري بتطبيق هذه السياسة من خلال تجميع طلبات الاقتراض في دائرة التسهيلات الائتمانية، ثم تحويل هذه الطلبات إلى المختصين بهذه الدائرة لتدقيقها ومتابعة حالة كل عملية ائتمانية وشرطها لاتخاذ القرار المناسب بشأن منح القرض. وكما يمكن للمصرف أن يقوم بتجميع العاملين المتخصصين ممن لديهم الخبرات الواسعة في كل دائرة من الدوائر المتخصصة في المصرف، مثل الودائع و الحوالات و الاعتمادات المستندية، وغيرها من الأقسام، وذلك بهدف تقديم خدمات مصرفية للعملاء بجودة عالية ورضاً تام منهم لدوام استمرار تعاملهم مع المصرف حالياً أو جذب عملاء جدد مستقبلاً.

سادساً: سياسة التأمين الذاتي:

تعتمد بعض المصارف على التأمين الذاتي من خلال اقتطاع مبالغ معينة توضع كاحتياطات لمواجهة الخسائر ومن بينها الديون المعدومة بدلاً من شراء التغطية التأمينية. وتكون هذه الأموال متوفرة في حالات عدم الدفع أو التعثر المالي.[2]ويقوم المصرف باتباع هذه السياسة من خلال تكوين المخصصات والاحتياطات الخاصة بمخاطر التسليفات غير المنتجة للفوائد.

في ختام هذا الفصل تجد الباحثة أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامه الأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر المعنية. وبالتالي نستطيع القول إنه لا يمكن الفصل بين أهداف المصرف وموارده عن المخاطر المصرفية، حيث إن المخاطر المصرفية تؤثر في موارد وحدات المصرف وعملياته ويعتمد هذا التأثير على درجة تعقيد عمليات الوحدة المصرفية وخصائصها وطبيعة العمل وبيئته وحجمه ومدى قدرتها على تحمل المخاطر وكفاية الإجراءات والسياسات وفعالية أنظمة الرقابة. وبالتالي فإن لهذا التأثير انعكاساته على الأهداف المحددة للوحدة المصرفية التي هي جزء من أهداف المصرف، أي أن التأثير سوف يكون له أثر محتمل في المصرف ككل.

---

[1] هندي، منير،2006، إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول :التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية ، ص 13 .

[2] Dorfman,M.S., 1998, Introduction to Risk Management & Insurance, 6th Ed., Prentice Hall, p.56.

الفصل الرابـع

الدراسة العمليـة

تم في هذا الفصل تحليل آراء المستجيبين المتعلقة بمدى التزام المصرف التجاري السوري مبادئ مجلس النقد والتسليف وقراراته وقرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها من خلال تحليل الاستبانة الموزعة في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري في دمشق، واختبار الفرضيات المتعلقة بالاستبيان. كما تم استخدام البيانات التي تخص المخاطر المصرفية من الفصل الثالث من الجدول (3-10)، وذلك لدراسة الارتباط والانحدار المتعدد لمعرفة مدى تأثير المخاطر المصرفية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية

4-1- مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة الموظفين العاملين ضمن الأقسام التالية في الإدارة العامة للمصرف التجاري السوري: "قسم المخاطر، قسم الحسابات، قسم التخطيط، قسم التسليف" وقد تم اختيار هذه الأقسام من بين الأقسام الموجودة في المصرف التجاري السوري لأنها على اطلاع وخبرة بموضوع المخاطر المصرفية (مع العلم أنه لا يوجد سوى العاملين المعنين في الإدارة العامة للمصرف في هذا الأمر، بالإضافة إلى أنه لا يوجد ضمن فروع المصرف إدارات للمخاطر المصرفية).

وتم توزيع 115 استبياناً وفقاً لأسلوب الحصر الشامل، وذلك على الموظفين ضمن هذه الأقسام كمايلي:

الجدول رقم (4-1): الأقسام التي وزع عليها استبيان الدراسة

القسم	العدد	النسبة %
قسم المخاطر	25	21.7
قسم التخطيط	15	13.0
قسم الحسابات	40	34.8
قسم التسليف	35	30.4
المجموع	115	100

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الاستبيان الموزع في الدراسة الميدانية.

4-2- أسلوب جمع البيانات:

تم جمع البيانات المطلوبة بوساطة استبيان وزع على الموظفين العاملين ضمن الأقسام المذكورة سابقاً أما عن إجراءات استخدام هذه الأداة فقد تمت على النحو التالي:

- تم عرض الاستبيان على عدد من الأساتذة المحكمين في قسم الإحصاء والبرمجة، وذلك لتحديد مدى صلاحيته للقياس.
- بعد أخذ ملاحظات الأساتذة المحكمين في التصميم النهائي للاستبيان وبعد قبول صلاحيتها كاطمئنان على الصدق الظاهري لأداة جمع البيانات، قامت الباحثة بصياغة أسئلة الاستبيان على

أساس استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وبعد ذلك قامت الباحثة بتوزيع الاستبانة باليد على الموظفين ثم عادت لتأخذها بعد موعد محدد من قبل المصرف التجاري السوري.

4-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية المناسبة للقيام بعملية التحليل الفرضيات واختبارها وتحقيق الأهداف الموضوعية في إطار هذه الدراسة، وتم استخدام مستوى دلالة (5%)، ويقابله مستوى ثقة يساوي (95%) لتفسير نتائج الدراسة التي أجرتها الباحثة، وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية من خلال الاستعانة ببرنامج spss:

- اختبار ألفا كرونباخ Cronbach لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان ومتغيرات الدراسة ككل، الذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد.
- اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (kolmogorov smirnov, k-s) وذلك لمعرفة إن كان توزيع البيانات طبيعياً أو لا.
- اختبار (one-sample T-test) بالإضافة إلى النسب المئوية، والتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، حساب درجة التشتت.

4-4-وصف أداة الدراسة:

تم الاعتماد على الاستبانة التي هدفت إلى قياس متغيرات الدراسة المتعلقة بمدى التزام المصرف التجاري السوري تطبيق قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، ويتفرع عنها خمسة محاور وهي:

1-المحور الأول:

يتضمن الأسئلة المتعلقة بمدى تطبيق المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية ورقابتها، وتتكون من البنود التالية:

- التزام المصرف إقامة بيئة مناسبة لإدارة المخاطر، وتشمل الأسئلة (1-2-3).
- اعتماد المصرف على معايير سليمة لمنح الائتمان، وتشمل الأسئلة (4-5-6).
- قيام المصرف بالمحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة الائتمان وقياسه ومتابعته، وتشمل الأسئلة (7-8-9-10).
- قدرة المصرف على رقابة المخاطر الائتمانية، وتشمل الأسئلة (11-12).

2- المحور الثاني:

يتضمن الأسئلة المتعلقة بمدى تطبيق المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة ورقابتها، وتتكون من البنود التالية:

- التزام المصرف إقامة بيئة مناسبة لإدارة مخاطر السيولة، وتشمل الأسئلة (من1إلى 6).
- اتخاذ المصرف الإجراءات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة ومتابعتها، وتشمل الأسئلة(7-8-9-10).
- قيام المصرف برقابة مخاطر السيولة وضبطها لديه، وتشمل الأسئلة (11-12).

3-المحور الثالث:

يتضمن الأسئلة المتعلقة بمدى تطبيق المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السوق ورقابتها، وتتكون من البنود التالية:

- التزام المصرف الممارسات السليمة المتعلقة بإدارة مخاطر أسعار الفائدة، وتشمل الأسئلة (من1إلى 8).
- التزام المصرف الممارسات السليمة المتعلقة بإدارة مخاطر أسعار الصرف ورقابتها وضبطها، وتشمل الأسئلة (من9 إلى 14).

4-المحور الرابع:

يتضمن الأسئلة المتعلقة بمدى تطبيق المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية ورقابتها، وتتكون من البنود التالية:

- التزام المصرف إيجاد بيئة مناسبة لإدارة المخاطر التشغيلية، وتشمل الأسئلة (من1 إلى 7).
- قدرة المصرف على مراقبة المخاطر التشغيلية والتخفيف منها، وتشمل الأسئلة (من8 إلى 11).
- قدرة المصرف على تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها، وتشمل الأسئلة (12-13-14).

5-المحور الخامس:

يتضمن الأسئلة المتعلقة بمدى تطبيق المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية ورقابتها، وتتكون من البنود التالية:

- قدرة المصرف على تقييم المخاطر الإلكترونية التي يتعرض لها المصرف، وتشمل الأسئلة (1 - 2).
- رقابة المصرف لمدى تعرضه للمخاطر الإلكترونية، وتشمل الأسئلة (من3 إلى 9).
- متابعة المخاطر المصرفية الإلكترونية ضمن المصرف ومراجعتها، وتشمل الأسئلة (10-11-12).

4-5- اختبار صدق أداة جمع البيانات وثباتها (ألفا كرونباخ):

تفسر درجة المصداقية (Reliability) ألفا بأنها معامل الثبات الداخلي بين الإجابات وتعد القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل ألفا كرونباخ هي (60 %) فأكثر، أما إذا كانت أقل من ذلك فتعد ضعيفة، وإذا كانت أكثر من (90%) فتعد ممتازة. ولقد تم حساب معامل ألفا كروبناخ وكانت النتائج كما في الجدول رقم (4-2).

الجدول رقم (4-2): اختبار درجة مصداقية نتائج الإجابات

عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمانية ورقابتها	12	0.8054
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة ورقابتها	12	0.8188
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السوق ورقابتها	14	0.9228
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية ورقابتها	14	0.8910
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية ورقابتها	12	0.8866
إجمالي فقرات الاستبيان		0.8254

المصدر: مخرجات SPSS بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية.

من الجدول السابق نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباج عند عبارات الفقرات أكثر من (60%)، مع العلم أن هناك أربع فقرات تجاوز عندها معامل ألفا كرونباج قيمة (80%)، وهذا يعني إمكانية اعتماد نتائج الاستبانة نتيجة لثبات درجة المقياس أي أن الإجابات تتميز بالصدق والثبات.

4-6-اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (kolmogorov smirnov, k-s):

استخدمت الباحثة اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام (k-s) لمعرفة طبيعة توزع ردود الإجابات المتعلقة بالمحاور الأساسية للدراسة وقد تبين أن توزيع بيانات جميع الإجابات توزيع طبيعي. ويبين الجدول رقم (4-3) ملخص نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (k-s) للإجابات المتعلقة بالمحاور الأساسية للدراسة، ولهذا الاختبار الفرضية التالية:

H_0: عبارات الفرضية لا تتبع التوزيع الطبيعي.

H_1: عبارات الفرضية تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (4-3): اختبار التوزيع الطبيعي للفرضيات

المحاور	القيمة المحسوبة لاختبار k-s	مستوى معنوية الاختبار	النتيجة
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمانية ورقابتها	.755	.000	توزيع طبيعي
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة ورقابتها	.873	.000	توزيع طبيعي
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر السوق ورقابتها	.950	.000	توزيع طبيعي
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية ورقابتها	.764	.000	توزيع طبيعي
تطبيق المبادئ المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية ورقابتها	.983	.000	توزيع طبيعي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج spss.

من الجدول السابق نلاحظ أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالي نستطيع استخدام الاختبارات الإحصائية للتحقق من فرضيات الدراسة .

4-7- حساب المتوسط المرجح بغرض معرفة آراء المستجيبين:

قامت الباحثة بإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي معتمدة في معالجتها على البرنامج الإحصائيSpss.

وقد تم إعطاء تثقيلات للإجابات ضمن مقياس ليكرت الخماسي، وذلك كما يلي:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

ولتحديد طول خلايا ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) تم حساب المدى (4=1-5) ثم تقسيمه على عدد الخلايا للحصول على طول الخلية الصحيحة أي (0.8=4÷5). وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس، وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية، وهكذا تصبح أطوال خلايا المقياس على النحو التالي:

من 1 إلى ما دون 1.80 يمثل "غير موافق بشدة".

من 1.80 إلى ما دون2.60 يمثل "غير موافق ".

من 2.60 إلى ما دون3.40 يمثل "محايد ".

من 3.40 إلى ما دون 4.20 يمثل "موافق ".

من 4.20 إلى 5 يمثل "موافق بشدة".

وبناءً على ذلك، فإن القيمة المتوسطة للإجابة دون(3.40) تعني عدم الموافقة وتزداد شدتها كلما اقتربنا من القيمة (1) وبالعكس فإننا نعد الموافقة على العبارة إذا كانت القيمة المتوسطة تساوي أو أكبر من (3.40) وتزداد حدة هذه الموافقة كلما اقتربت القيمة المتوسطة من القيمة (5).

وبعد ذلك تم حساب بعض الإحصائيات الوصفية المعروفة كالوسط الحسابي، والنسب المئوية.

4-7-1- حساب المتوسط المرجح المتعلق بالعبارات الخاصة بمدى التزام المصرف التجاري السوري تطبيق قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، وتحليله بغرض معرفة آراء المستجيبين:

- **المحور الأول: فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بالمخاطر الائتمانية:**

إن ممارسات إدارة مخاطر الائتمان تختلف بين المصارف، وذلك بحسب طبيعة تعقيد أنشطة الائتمان ودرجته، إلا أن برنامج إدارة مخاطر الائتمان الشامل يجب أن يتناول المعايير الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتي تتعلق بكيفية الممارسة السليمة لإدارة المخاطر الائتمانية ورقابتها. حيث قامت الباحثة من خلال أسئلة الاستبيان معرفة آراء المستجيبين فيما يتعلق مدى قيام المصرف التجاري السوري بتطبيق تلك الممارسات، وفقاً للجدول (4-4)

الجدول رقم (4-4):آراء المستجيبين لعبارات المحور الأول المتعلق بالمخاطر الائتمانية

رقم العبارة	عبارات المحور الأول (المخاطر الائتمانية)	التكرارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	درجة الموافقة أو عدم الموافقة
1	تعتمد الإدارة العامة في المصرف على اتباع إجراءات مكتوبة للسياسات الائتمانية إلى الإدارات المعنية كافة.	المطلق	0	5	1	108	1	3.91	.431	11.2	موافقة متوسطة
		النسبي	0	4.3	0.9	93.9	0.9				
2	يعمل المصرف على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة في كل نشاط ائتماني جديد وذلك قبل التعامل به.	المطلق	0	13	9	69	24	3.90	.858	22	موافقة متوسطة
		النسبي	0	11.3	7.8	60	20.9				
3	يقوم المصرف بمراجعة استراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان وسياساتها.	المطلق	0	2	0	100	13	4.08	.422	10.34	موافقة متوسطة
		النسبي	0	1.7	0	87	11.3				
4	تعمل إدارة المصرف على التقييد بالحدود القصوى لمنح التسهيلات الائتمانية التي حددها مجلس النقد والتسليف للقطاعات والنشاطات التي ينوي منحها.	المطلق	0	0	17	98	0	3.85	.356	9.25	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	14.8	85.2	0				
5	تعتمد إدارة المصرف على وضع إجراءات ومعايير ومقاييس محكمة عند تعديل أو إعادة تمويل التسهيلات الائتمانية.	المطلق	0	108	4	3	0	2.11	.509	24.12	غير موافق
		النسبي	0	93.9	3.5	2.6	0				
6	تعمل إدارة المصرف على التركيز على وجود تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية بمخاطر الائتمان كافة.	المطلق	0	0	19	70	26	4.06	.625	15.39	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	16.5	60.9	22.6				
7	يلتزم المصرف نظام خاص لإدارة محافظ الائتمان.	المطلق	18	23	12	40	22	3.22	1.381	42.89	محايد
		النسبي	15.7	20	10.4	34.8	19.1				
8	يتبع المصرف نظام معلومات يمكنه من قياس مخاطر الائتمان الكامنة في نشاطاته المختلفة داخل الميزانية وخارجها.	المطلق	32	58	25	0	0	1.94	.704	36.29	غير موافق
		النسبي	27.8	50.4	21.7	0	0				
9	يعمل المصرف على تحديد التركزات الائتمانية في مجموعة مترابطة من الأشخاص و في نشاطات محددة و في مناطق جغرافية محددة بغية التأكد من عدم وجود تجاوزات على السياسات الموضوعة	المطلق	0	0	23	84	8	3.87	.505	13.05	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	20	73	7				

10	يأخذ المصرف بعين بالحسبان التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية.	المطلق	0	73	42	0	0	2.37	.484	20.42	غير موافق
		النسبي	0	63.5	36.5	0	0				
11	تلتزم الجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الائتمانية رفع تقارير عن المخاطر الائتمانية كافة بشكل دوري	المطلق	0	0	7	67	41	4.30	.577	13.32	موافقة شديدة
		النسبي	0	0	6.1	58.3	35.7				
12	يعمل المصرف على تصنيف ديونه واتخاذ القرار المناسب لكل نوع من أنواع هذه الديون	المطلق	0	0	2	66	47	4.39	.525	11.96	موافقة شديدة
		النسبي	0	0	1.7	57.21	40.9				

المصدر: بناءً على إجابات الاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل الاختلاف أقل من 50% وبالتالي هناك اتجاه عام وعدم تشتت الإجابات ويمكن الاعتماد عليها في التحليل، وعند التحليل وجدنا أن آراء المستجيبين كانت إيجابية في معظم العبارات، وبالنظر إلى مضمون هذه العبارات نلاحظ التالي:

- المتوسطات الحسابية لكا من الأسئلة الأول والثاني والثالث الخاصة بالبند الأول كانت أكبر من/3.40/، وهذا يؤكد أن الإدارة العامة في المصرف تعتمد على اتباع إجراءات مكتوبة للسياسات الائتمانية إلى الإدارات المعنية كافة، بالإضافة إلى قيام المصرف بالعمل على تحديد مخاطر الائتمان المحتملة في كل نشاط ائتماني جديد وذلك قبل التعامل معه، ومراجعة استراتيجياته وسياساته الخاصة بمخاطر الائتمان .
- أما المتوسطات الحسابية لإجابات البند الثاني (المتعلقة بكل من الأسئلة الرابع والخامس والسادس)، فنجد أنها:

بالنسبة إلى المتوسط الحسابي للإجابات عن السؤال الرابع كان (3.85) وتم تأكيده بنسبة (85.2%)، وهذا يعني أن إدارة المصرف تعمل على التقيد بالحدود القصوى لمنح التسهيلات الائتمانية التي حددها مجلس النقد والتسليف للقطاعات والنشاطات التي ينوي منحها.

وعند حساب المتوسط الحسابي للسؤال الخامس فقد كان (2.11) وتم تأكيده بنسبة (93.9%)، وهذا يدل على أن المصرف يعاني من ضعف في الإجراءات والمعايير والمقاييس المحكمة المستخدمة عند إعادة أو تعديل تمويل التسهيلات الائتمانية لعملائه، لذلك لابد لإدارة المصرف من إعادة النظر بشكل مستمر في تلك الإجراءات والمعايير والمقاييس المحكمة من خلال توفير البيانات والمعلومات الكافية بما يضمن وضع تقييمات للعملاء وإعطائهم أوزان مخاطر بحسب درجة تقييمهم عند إعادة تمويله، وبذلك يستطيع متخذ القرار من اتخاذ القرارات المناسبة من خلال تحليل وضع كل عميل وتقييمه.

أما السؤال السادس فنجد أن متوسطه الحسابي كان (4.06) وتم تأكيده بنسبة (60.9%)،ويتضح منه أن إدارة المصرف تعمل على التركيز لوجود تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية بمخاطر الائتمان كافةً.

- المتوسطات الحسابية لإجابات البند الثالث(المتعلقة بالأسئلة من السؤال السابع وحتى العاشر)، تبين أن: المتوسط الحسابي للسؤال السابع كان (3.22)، وبالتالي يمكننا القول إن آراء المستجيبين كانت محايدة بخصوص التزام المصرف وضع نظام خاص لإدارة محافظ الائتمان، وهذا ناتج عن عدم وجود المعرفة

الكاملة للمستجيبين بالمحافظ الائتمانية التي تخص المصرف لأن وجود مثل تلك المحافظ يتطلب وضع نظام معلومات كافٍ لمتابعة وضع كل ملف ائتماني وبالتالي متابعة حالات العملية الائتمانية وشروط كل واحدة على حدة. لذا يجب على المصرف إجراء ندوات ودورات خاصة بالموظفين لديه بحيث يوضح لهم مفهوم كل نظام من الأنظمة التي تخص إدارة المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى.

وكان المتوسط الحسابي للسؤال الثامن(1.94) وتم تأكيده بنسبة (50.4%)، وهذا يوضح عدم اتباع المصرف لنظام معلومات يمكنه من قياس مخاطر الائتمان الكامنة في نشاطاته المختلفة داخل الميزانية وخارجها. لذلك لابد للمصرف من أن يعمل على امتلاك أنظمة معلومات وتقنيات تحليلية لمساعدة الإدارة على قياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الأنشطة المدرجة داخل أو خارج الميزانية، بحيث يقدم نظام إدارة المعلومات البيانات الكافية حول هيكل المحفظة الائتمانية مع تحديد تركزات المخاطر في تلك المحافظ.

والسؤال التاسع كان متوسطه الحسابي(3.87) وتم تأكيده بنسبة (73%)، وهذا يدل على أن المصرف يعمل على تحديد تركيز نشاطه الائتماني في مجموعة من الأشخاص وفي نشاطات محددة وفي مناطق جغرافية محددة بغية التأكد من عدم وجود تجاوزات على السياسات الموضوعة، وهذا يؤكد أن المصرف يقوم بالتخفيف قدر الإمكان من تركيز نشاطه الائتماني وتوزيعه على عدة نشاطات وقطاعات وعلى عدد كبير من المقترضين.

وكان المتوسط الحسابي للسؤال العاشر(2.37) وأكد ما نسبته(63.5%) من المستجيبين أنهم غير موافقين على أن المصرف يأخذ بعين الحسبان التغييرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية، وفي تلك الحالة فإن معرفة المصرف لمدى إمكانية تحمل الخسائر التي تنتج عن هذه الظروف تكون غامضة، وبالتالي تزداد مخاطر نسبة التعرض لعدم سداد التسهيلات الممنوحة.

- أما المتوسطات الحسابية لإجابات البند الرابع(المتعلقة بكل من السؤال الحادي عشر والثاني عشر):

نجد أن المتوسط الحسابي للسؤال الحادي عشر هو(4.30) وتم تأكيده بنسبة (58.3%)، أي أن هناك إدراكاً من قبل المستجيبين على قدرة التزام الجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الائتمانية رفع تقارير عن المخاطر الائتمانية بشكل دوري كافة، وهذا ما يساعد مجلس الإدارة والإدارة العامة على التأكد أن عمليات منح الائتمان تدار بشكل سليم وأن المبالغ الممنوحة تبقى ضمن المعايير الاحترازية والسقوف المحددة لها.

أما المتوسط الحسابي للسؤال الثاني عشر كان(4.39) وتم تأكيده بنسبة (57.21%)، وهذا يدل على أن المصرف يعمل على تصنيف ديونه ويتخذ القرار المناسب لكل نوع من أنواع هذه الديون. وهذا ما عمل عليه المصرف من عام 2009 حيث عمد إلى تنظيف بياناته من خلال إعادة تقييم الديون القديمة لديه كافةً ودراسته إمكانية تسويتها وتحصيلها واستمر هذا العمل حتى عام 2010.

مما تقدم تجد الباحثة أنه يجب تأكيد المحافظة على إجراءات مناسبة لإدارة الائتمان وقياسه ومتابعته، لأنه على الرغم من الدراسات التي يقوم بها المصرف قبل منح الائتمان واستخدامه لسياسات الوقاية وسياسة التجميع للتخفيف من مسببات الخطر إلا أن احتمال الفشل المالي للمقترض وعدم قدرته على السداد يبقى قائماً من الناحية النظرية وذلك بسبب وقوع أحداث أو مؤثرات تعيق المقترض أو تمنعه من الوفاء بالتزاماته اتجاه المصرف، وإذا ما تحقق ذلك فإن حقوق المصرف على المقترض تصبح في حالة خطرة أو مشكوك فيها، لذلك يجب على المصرف أن يقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لخلق آلية عمل مناسبة للحفاظ على معايير برنامج إدارة المخاطر الائتمانية وبخاصة فيما يتعلق بالمحافظ الائتمانية من خلال تجميع طلبات الاقتراض ثم تحويلها إلى المختصين لتدقيقها ومتابعة كل حالة والتغييرات التي تطرأ عليها أو على شروط الاقتراض من أجل اتخاذ القرار المناسب. والأخذ بعين الحسبان التغييرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية لأن عدم القيام بذلك الإجراء يزيد من احتمال تعرض المصرف لخسائر عدم سداد التسهيلات الممنوحة وبالتالي إمكانية تحمل خسائر أكبر.

وترى الباحثة أنه يجب على المصرف أن يوجه العاملين لديه للعمل على خلق جو من التعاون والتنسيق فيما بينهم، لأن وجود ذلك التعاون يساعد على توصيل المعلومات إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب لتدارك أية مخاطر ائتمانية قبل حصولها.

- **المحور الثاني: فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمخاطر السيولة:**

تُعَدُ مخاطر السيولة من أهم المواضيع التي تهم الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية، وذلك بسبب الخطر الذي يمكن أن يواجهه المصرف في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة لديه وعدم قدرته على مقابلة التدفقات النقدية الخارجة. بالإضافة إلى ارتباط مخاطر السيولة بشكل كبير بمخاطر أسعار الفائدة وأنشطة إدارة الموجودات والمطاليب وبالتالي تأثيرها في كيفية رسم المصرف ليهكل أصوله.

والجدول رقم (4-5) يبين آراء المستجيبين وكيفية توزعها على الإجابات المتعلقة بالعبارات الخاصة بمدى قيام المصرف بتطبيق الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السيولة ورقابتها.

الجدول رقم (4-5): آراء المستجيبين لعبارات المحور الثاني المتعلق بمخاطر السيولة

رقم العبارة	عبارات المحور الثاني (بمخاطر السيولة)	التكرارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	درجة الموافقة أو عدم الموافقة
1	يوجد تقارير يومية عن السيولة في المصرف.	المطلق	0	0	13	56	46	4.29	.659	15.36	موافق بشدة
		النسبي	0	0	11.3	48.7	40				
2	تعمل إدارة المصرف على وضع إجراءات مناسبة لإدارة السيولة.	المطلق	0	0	30	70	15	3.87	.614	15.87	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	26.1	60.9	13				
3	تقوم الإدارة العامة بالإعلام الفوري لمجلس الإدارة عن أي تدنٍ في مستوى السيولة عن الحد الأدنى المقرر له.	المطلق	0	0	4	92	19	4.13	.430	10.41	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	3.5	80	16.5				

4	يوجد ضمن المصرف نظام معلوماتي يعمل على قياس مخاطر السيولة ومراقبتها ومتابعتها، ورفع التقارير في الوقت المناسب.	المطلق	5	88	22	0	0	2.15	.463	21.53	غير موافق
		النسبي	4.3	76.5	19.1	0	0				
5	يقوم المصرف بوضع الخطط البديلة لمواجهة أزمات السيولة التي يمكن أن يتعرض لها.	المطلق	0	13	20	70	12	3.70	.805	25.96	موافقة متوسطة
		النسبي	0	11.3	17.4	60.9	10.4				
6	يحدد المصرف نظاماً خاصاً لمراقبة وضع السيولة بالعملات الأجنبية	المطلق	0	20	16	59	20	3.69	.958	15.02	موافقة متوسطة
		النسبي	0	17.4	13.9	51.3	17.4				
7	تتم مراجعة سياسة السيولة وتطويرها مع تغير أوضاع ونشاطات المصرف	المطلق	18	0	101	9	5	3.17	.476	13.02	محايد
		النسبي	15.7	0	87.8	7.8	4.3				
8	يوجد تنسيق تام بين المصرف وبين الجهات المسؤولة عن سياسة السيولة	المطلق	32	6	8	99	2	3.84	.523	13.62	موافقة متوسطة
		النسبي	27.8	5.2	70	86.1	1.7				
9	يقوم المصرف بدراسة لمقارنة الموجودات والموجودات لديه بحجم المطالبات المتوقعة التي تفوق السيولة المتوفرة	المطلق	12	82	21	0	0	2.08	.532	25.58	غير موافق
		النسبي	10.3	71.3	18.3	0	0				
10	يضع المصرف حدوداً للنفقات الإدارية لديه ويقدم الاقتراحات والحلول المناسبة لترشيد تلك النفقات	المطلق	89	23	3	0	0	1.25	.493	39.44	غير موافق بشدة
		النسبي	77.4	20	2.6	0	0				
11	توجد جهة رقابية مختصة في المصرف لتنفيذ وتقييم سياسات وأهداف السيولة الموضوعة	المطلق	0	0	20	64	31	4.10	.662	16.15	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	17.4	55.7	27				
12	يلتزم المصرف درجة شفافية كافية بحيث تعكس وضع السيولة الحقيقة لديه بجميع العملات التي يتعامل معها	المطلق	0	0	28	38	49	4.16	.523	12.57	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	24.3	33	42.6				

المصدر: بناءً على إجابات الاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل الاختلاف أقل من 50% وبالتالي هناك اتجاه عام وعدم تشتت بالاستجابات ويمكن الاعتماد عليها في التحليل، وعند التحليل تبين مايلي:

- كانت المتوسطات الحسابية لكل من الأسئلة الأول والثاني والثالث والخامس والسادس أكبر من المتوسط /3.40/، أي هناك إجماع من قبل المستجيبين على أن المصرف يتبع سياسة ملائمة لإدارة السيولة ومراجعتها، بالإضافة إلى تقديمه التقارير اليومية عن السيولة الموجودة لديه وعن أي تدنٍ في مستوى السيولة عن الحد الأدنى المقرر له وبذلك يستطيع المصرف معرفة التغييرات الهامة التي قد طرأت عليها، وقيام المصرف أيضاً بضبط وضع السيولة بالعملة الأجنبية التي يتعامل بها مع وضع نظام خاص لمراقبتها، كما تم تأكيد أن المصرف يعمل على مراجعة خطط الطوارئ التي يضعها لمواجهة أزمات السيولة التي يمكن أن يتعرض لها.

أما فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي للسؤال الرابع فنجد أنه (2.15) وتم تأكيده بنسبة (76.5%)، وبالتالي يمكننا القول إن المستجيبين غير موافقين على وجود نظام معلوماتي يعمل على قياس مخاطر السيولة ومراقبتها ومتابعتها، لذلك يجب على المصرف أن يأخذ بعين الحسبان العمل على إيجاد أنظمة معلوماتية تعمل على قياس مخاطر السيولة ومراقبتها ومتابعتها لإعداد بيانات رقمية وتقارير خاصة بهذه المخاطر،

والاستفادة من هذه الأنظمة على احتساب السيولة بالعملات كافة والسيولة المجمعة يومياً يوم بيوم بالإضافة إلى احتساب السيولة على فترات زمنية مختلفة وإرسالها إلى الجهات المعنية.

- وكانت المتوسطات الحسابية لإجابات البند الثاني (التي تشمل الأسئلة من 7 إلى 10):

بالنسبة إلى لمتوسط الحسابي للسؤال السابع فقد كان (3.17) وتم تأكيده بنسبة (87.8%)، وهذا يشير إلى أن الإجابات محايدة حول قيام المصرف على مراجعته لسياسة السيولة لديه وتطويرها مع تغييرات أوضاع المصرف ونشاطاته.

وبالنسبة للسؤال الثامن فنجد أن متوسطه الحسابي كان(3.84) حيث تم تأكيده بنسبة (86.1%)، وهذا يدل على قيام المصرف بالعمل على إيجاد تنسيق تام بين المصرف وبين الجهات المسؤولة عن سياسة السيولة، مما يزيد من توافر المعلومات التي توضح وضع السيولة لديه خاصةً بين المدراء و المسؤولين عن إدارة المخاطر والجهات الأخرى التنفيذية.

وتبين أن المتوسط الحسابي للسؤال التاسع هو(2.08) وتم تأكيده بنسبة (71.3%)، هذا يدل على أن المستجيبين غير موافقين على قيام المصرف بدراسة لمقارنة الموجودات والموجودات بحجم المطالبات، وعدم القيام بتلك الدراسة يمكن أن يوقع المصرف في فقدان السيولة وعدم قدرتها على مواجهة جميع الالتزامات التعاقدية مواجهة تامة.

كما أن المتوسط الحسابي للسؤال العاشرة كان (1.25) وكان ما نسبته (77.4%) غير موافقين بشدة على أن المصرف يضع حدوداً للنفقات الإدارية لديه ولا يقدم الاقتراحات والحلول المناسبة لترشيد تلك النفقات. لذلك ينبغي على المصرف أن يعمل على إيجاد رقابة وقائية لمنع النفقات الإدارية غير الضرورية وتقليلها، وتقديم مقترحات بديلة مناسبة وبتكلفة أقل بما لا يؤثر في أداء العاملين في المصرف ونشاطهم.

- والمتوسطات الحسابية لإجابات البند الثالث (المتعلقة بالأسئلة الحادي عشر والثاني عشر) نجد أنها:

بالنسبة إلى المتوسط الحسابي للسؤال الحادي عشر فقد كان (4.10) وتم تأكيده بنسبة (55.7%)، وهذا يدل على إدراك المستجيبين قيام الجهة الرقابية المختصة ضمن المصرف على تنفيذ سياسات وأهداف السيولة الموضوعة وتقييمها، ومساعدة مفوضية الحكومة لدى المصارف للاطلاع على نظام ضبط مخاطر السيولة من خلال النسخ التي تقدمها.

أما المتوسط الحسابي للسؤال الثاني عشر فقد كان (4.16) وأكد ما نسبته (42.6%) و(33%) من المستجيبين أنهم موافقون على التزام المصرف بدرجة شفافية كافية تعكس وضع السيولة الحقيقية لديه بجميع العملات التي يتعامل معها، حيث يعمل المصرف على وضع نظام محدد يضمن وجود درجة إفصاح عالية.

مما سبق نستطيع القول إن المصرف يقوم على إنشاء هيكلية مناسبة لإدارة مخاطر السيولة لديه وتطويرها، إلا أنه لا يستطيع (بشكل خاص) أن يقوم بتوزيع موجوداته والتزاماته وفق سلم الاستحقاق لاحتساب

صافي الوضع التراكمي بين التدفقات النقدية للأصول والتدفقات النقدية للخصوم على مدى فترات زمنية وتحديد الحد الأقصى لنسب عدم مواءمة استحقاق الموجودات والمطاليب لكل فترة زمنية محددة، وذلك لأن تواريخ استحقاق بعض أنواع القروض والسلف لا يمكن استخراجها من النظام الحاسوبي.

وبالتالي يجب على المصرف إعادة النظر بشكل مستمر في مراجعة سياسة السيولة وتطويرها مع تغييرات أوضاع المصرف والأوضاع الاقتصادية، لأن أي ضعف في تلك السياسات سوف يؤدي إلى مشكلة في الموازنة بين التدفق النقدي الداخل وبين التدفق النقدي الخارج، والعمل على إحداث لجنة لإدارة الموجودات والمطاليب في المصارف والاهتمام بالسياسات الخاصة لدراسة أصولها وموجوداتها لأن عدم القيام بتلك الدراسات سوف يوقع المصرف في فقدانه السيولة الموجودة لديه وعدم قدرته على مواجهة جميع الالتزامات التعاقدية مواجهة تامة، بالإضافة إلى العمل على وجود رقابة وقائية لمنع النفقات الإدارية غير الضرورية في المصرف وتقليلها، وتقديم مقترحات بديلة مناسبة وبتكلفة أقل بما لا يؤثر في أداء العاملين في المصرف ونشاطهم.

- **المحور الثالث: فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمخاطر السوق:**

تتعدد مخاطر السوق وتتنوع بتعدد عملياتها، ونستطيع أن نميز بين ثلاثة أنواع هي: مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار الصرف، مخاطر التسعير.

قامت الباحثة من خلال أسئلة الاستبيان لمعرفة آراء المستجيبين بخصوص مدى قيام المصرف التجاري السوري بتطبيق الممارسات السليمة لإدارة مخاطر السوق ورقابتها، وتوزعت إجاباتهم وفقاً للجدول (4–6) التالي:

الجدول رقم (4–6): آراء المستجيبين لعبارات المحور الثالث المتعلق بمخاطر السوق.

رقم العبارة	عبارات المحور الثالث (بمخاطر السوق)	التكرارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	درجة الموافقة أو عدم الموافقة
1	يوجد لدى المصرف سياسات مكتوبة ومحددة حول مخاطر سعر الفائدة.	المطلق	0	0	8	81	26	4.16	.523	12.57	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	7	70.4	22.6				
2	يعمل المصرف على مراجعة سياسات مخاطر سعر الفائدة وقياسها، ومراقبتها، ومتابعتها.	المطلق	0	0	27	76	12	3.87	.570	14.47	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	23.5	66.1	10.4				
3	يعمل المصرف على تحديد سقوف لمخاطر أسعار الفائدة	المطلق	0	0	49	63	3	3.60	.543	15.08	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	42.6	54.8	2.6				
4	يتوفر لدى المصرف عاملين لديهم الخبرة والكفاءة في إدارة مخاطر سعر الفائدة	المطلق	0	0	11	78	26	4.13	.554	13.41	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	9.6	67.8	22.6				
5	يوجد لدى المصرف نظام ضبط داخلي من أجل التأكد من التقيد بالإجراءات والسياسات الموضوعة.	المطلق	30	46	24	15	0	2.21	.978	44.25	غير موافق
		النسبي	26.1	40	20.9	13	0				
6	تقدم التقارير الخاصة بمخاطر سعر الفائدة لمجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف في الوقت المحدد.	المطلق	0	10	35	40	30	3.78	.935	24.74	موافقة متوسطة
		النسبي	0	8.7	30.4	34.8	26.1				
7	يعمل المصرف على تكوين مخصصات مقابل الخسائر التي تنتج عن تقلبات سعر الفائدة.	المطلق	0	10	87	18	0	3.07	.491	16	محايد
		النسبي	0	8.7	75.7	15.7	0				

8	إن التغيرات في أسعار الفائدة تشكل ضغوطات على نشاطات المصرف.	المطلق	0	2	28	85	0	3.72	.488	13.11	موافقة متوسطة
		النسبي	0	1.7	24.3	73.9	0				
9	يلتزم المصرف مراجعة السياسات الموضوعة لمخاطر أسعار الصرف وتعديلها طبقاً للظروف المحيطة.	المطلق	0	17	24	60	14	3.62	.884	24.42	موافقة متوسطة
		النسبي	0	14.8	20.9	52.2	12.2				
10	يلتزم المصرف استخدام أدوات للحيطة من مخاطر التعامل بالعملات الأجنبية.	المطلق	0	16	16	53	30	3.84	.970	25.26	موافقة متوسطة
		النسبي	0	13.9	13.9	46.1	26.1				
11	المصرف لا ينقصه الخبرات اللازمة في مجال التعامل بالعملات الأجنبية.	المطلق	0	11	26	58	20	3.92	.854	21.79	موافقة متوسطة
		النسبي	0	9.6	22.6	50.4	17.4				
12	يقوم المصرف بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية بين عدة عملات رئيسة وبنسب معينة.	المطلق	0	15	16	47	37	3.92	.992	25.31	موافقة متوسطة
		النسبي	0	13	13.9	40.9	32.3				
13	يقوم المصرف بتحويل المبالغ الواردة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية في حال الحاجة إليها.	المطلق	0	5	16	56	38	4.10	.799	19.49	موافقة متوسطة
		النسبي	0	4.3	13.9	48.7	33				
14	يوفر المصرف برامج تدريبية فعالة لتدريب العاملين لديه في مجال التعامل بالعملات الأجنبية	المطلق	0	0	14	71	30	4.14	.605	14.61	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	12.2	61.7	26.1				
15	تعمل الإدارة العليا في المصرف على اتباع سياسات لتقييم أصولها بقيمها الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية.	المطلق	55	23	37	0	0	1.84	.884	48.04	غير موافق
		النسبي	47.8	%20	32.2	0	0				
16	تأخذ الإدارة العليا للمصرف بعين الاعتبار تذبذب أسعار الموجودات في السوق عند تقييمها.	المطلق	30	22	63	0	0	2.29	.856	37.38	غير موافق
		النسبي	26.1	19.1	54.8	0	0				
17	تعتمد إدارة المصرف على التقارير المالية كمصدر للمعلومات للتنبؤ باتجاه أسعار الأوراق المالية وحركتها.	المطلق	30	39	40	6	0	2.19	.887	40.50	غير موافق
		النسبي	26.1	33.9	34.8	5.2	0				
18	يلتزم المدقق الداخلي لدى المصرف السياسات والإجراءات التي وضعها المصرف للتعامل مع مخاطر التسعير	المطلق	0	16	23	43	33	3.81	1.008	26.46	موافقة متوسطة
		النسبي	0	13.9	20	37.4	28.7				

المصدر: بناءً على إجابات الاستبيان

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل الاختلاف أقل من 50% وبالتالي هناك اتجاه عام وعدم تشتت بالاستجابات ويمكن الاعتماد عليها في التحليل، وعند التحليل تبين أنه:

- فيما يتعلق بالبند الأول الذي يخص مخاطر أسعار الفائدة:

هناك تأكيد من العينة أنه يوجد لدى المصرف سياسات مكتوبة ومحددة حول مخاطر سعر الفائدة، بالإضافة إلى أنه يقوم بمراجعة سياساته وإجراءاته الخاصة بمراقبة مخاطر سعر الفائدة ومتابعتها بشكل مستمر، كما يعمل على تحديد سقوف مخاطر أسعار الفائدة التي يمكن أن يتحملها، ويقوم أيضاً بالتأكد من توافر العاملين ذوي الخبرة والكفاءة في إدارة مخاطر سعر الفائدة، ويعمل على ضمان وضع نظام شامل للتقارير الخاصة بمخاطر سعر الفائدة لمجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف في الوقت المحدد بحيث يتمكن مجلس الإدارة والإدارة العامة من تقييم حساسية المصرف للتغييرات في أحوال السوق .

وأما السؤال الخامس فكان متوسطه الحسابي (2.21) ونسبة (40%) بالإضافة إلى (26.1%) من المستجيبين كانوا غير موافقين على أنه يوجد لدى المصرف نظام داخلي من أجل التأكد أنه يتم التقيد بالإجراءات والسياسات الموضوعة بخصوص مخاطر أسعار الفائدة.

بينما كان المتوسط الحسابي للسؤال السابع (3.07) وتم تأكيده بنسبة (75.7 %)، وهذا يدل على أن المستجيبين محايدون فيما يتعلق بتكوين المصرف لمخصصات مقابل الخسائر التي تنتج عن تقلبات سعر الفائدة.

وكان المتوسط الحسابي للسؤال الثامن (3.72) وتم تأكيده بنسبة (73.9%)، وهذا يوضح وجود وعي وإدراك من قبل المستجيبين على أن التغيرات في أسعار الفائدة تشكل ضغوطات على نشاطات المصرف. مما يوجب على مدير المخاطر في المصرف أن يتفهم آثار التغييرات في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات (الميزانية العمومية) وعلى الأرباح (قائمة الدخل) وعلى قرارات الائتمان ومنح الائتمان، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة للاستفادة من الفرص المتاحة والحد من الأضرار المحتملة.

- فيما يتعلق بالبند الثاني الذي يخص مخاطر أسعار الصرف:

جميع إجابات المستجيبين على الأسئلة كافة كانت إيجابية، حيث كانت المتوسطات الحسابية لكل من الأسئلة (التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر) أكبر من /3.40/ ، وهذا يوضح التزم المصرف بمراجعة السياسات الموضوعة لمخاطر أسعار الصرف وتعديلها طبقاً للظروف، واستخدامه لأدوات الحيطة من مخاطر التعامل بالعملات الأجنبية، وذلك من خلال الموظفين ذوي الخبرة اللازمة في مجال التعامل بالعملات الأجنبية بالإضافة إلى اعتماده بشكل مستمر على تطوير هؤلاء الموظفين من خلال الدورات التدريبية، واحتفاظه بعملات أجنبية رئيسة لكن بنسب معينة، وقيامه على تحويل المبالغ الواردة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية في حال الحاجة إليها.

- فيما يتعلق بالبند الثالث الذي يخص مخاطر التسعير:

كان المتوسط الحسابي للسؤال الخامس عشر(1.84)، وكانت نسبة غير الموافقين بشدة (47.8%) ونسبة غير الموافقين (20%)، وهذا يعني أن المستجيبين غير موافقين على أن الإدارة العليا في المصرف تعمل على اتباع سياسات لتقييم أصولها بدلاً من القيمة الدفترية.

أما المتوسط الحسابي للسؤال السادس عشر فقد كان(2.19) وتم تأكيد ما نسبته(62.1%)،وهذا يعني أن المستجيبين غير موافقين على أن الإدارة العليا في المصرف تأخذ بعين الحسبان تذبذب أسعار الموجودات في السوق عند تقييمها.

وبالنسبة إلى السؤال السابع عشر كان متوسطه الحسابي (2.19) وكانت نسبة غير الموافقين بشدة (26.1%) ونسبة غير الموافقين (33.9%)، وهذا يوضح عدم اعتماد الإدارة العليا في المصرف التقارير

المالية كمصدر للتنبؤ باتجاه أسعار الأوراق المالية وحركتها، وقد تبين أيضاً خلال المقابلات الشخصية أن المصرف لا يحتفظ بأوراق مالية بفرض المتاجرة ولا يملك سوى الأسهم.

بينما السؤال الثامن عشر كان متوسطه الحسابي (3.81) وكانت نسبة الموافقين (37.4%) ونسبة الموافقين بشدة (28.7%)،وهذا يؤكد التزام المدقق الداخلي لدى المصرف السياسات والإجراءات التي وضعها المصرف للتعامل مع مخاطر التسعير.

مما سبق تبين أنه يجب على المصرف السيطرة على مخاطر سعر الفائدة لأنها تشكل تهديداً لقاعدة الأرباح ورأس المال بالنسبة إلى لمصرف، وذلك من خلال الاهتمام بإدارة مخاطر سعر الفائدة. بالإضافة إلى تفعيل دور الرقابة الداخلية لأنها تمثل جزءاً أساسياً ومهماً من الرقابة المصرفية الشاملة وهي بمنزلة إجراء احترازي تهدف من خلال الوسائل والإجراءات المتبعة التأكد من مدى القدرة على التقيد بالسياسات والإجراءات الموضوعة الخاصة بإدارة مخاطر سعر الفائدة ومدى التزامها تكوين مخصصات مقابل الخسائر التي تنتج عن تقلبات سعر الفائدة. وكما يتوجب الإدارة العليا في المصرف تعيين سياسة معتمدة من قبلها لتقييم أصولها بقيمها الجارية، و ذلك من خلال الاعتماد على لجنة لإدارة موجودات المصرف ومطاليبه التي يجب أن تجتمع دورياً لمناقشة الأمور المختلفة الخاصة بالتسعير والمخاطر المتعلقة بها.

- **المحور الرابع: فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بالمخاطر التشغيلية:**

بما أن أنشطة المصارف تتجه إلى مزيد من التنويع والتعقيد وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا، وإدخال المصارف إلى الحاسبات الإلكترونية من أجل تخفيض تكلفة العمليات التي تؤثر في الأرباح، بالإضافة إلى الاعتماد على جهات أخرى في توفير بعض العمليات، فقد أدى ذلك إلى زيادة أهمية المخاطر التشغيلية، حيث أصبح لها دور بارز في تشكيل طبيعة المخاطر وحدودها التي قد تتعرض لها المصارف والمؤسسات.

وحيث إن مخاطر التشغيل تعكس مدى الرقابة الداخلية لدى المصارف و عدم حدوث انهيار في إجراءاتها، لأن مثل هذا الانهيار يمكن أن يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الأخطاء أو الغش أو التقصير في الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب، أو إلحاق الضرر بمصالح المصرف. بمعنى آخر كأن يكون ذلك عن طريق عملائه أو الموظفين المسؤولين عن القروض أو موظفين آخرين يتجاوزن صلاحياتهم أو يقومون بعملهم بطريقة غير أخلاقية أو بدافع المخاطرة.

والجدول رقم (4-7) يبين آراء المستجيبين وكيفية توزعها على الإجابات المتعلقة بالعبارات الخاصة بمدى قيام المصرف بتطبيق الممارسات السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية ورقابتها.

الجدول رقم (4-7): آراء المستجيبين لعبارات المحور الرابع المتعلق بالمخاطر التشغيلية.

رقم العبارة	عبارات المحور الرابع (المخاطر التشغيلية)	التكرارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	درجة الموافقة أو عدم الموافقة
1	إن مجلس إدارة المصرف على علم ودراية بالمخاطر التشغيلية الهامة التي تواجه المصرف وكيفية التعامل معها.	المطلق	0	6	9	79	21	4	.688	17.2	موافقة متوسطة
		النسبي	0	5.2	7.8	68.7	18.3				
2	إن مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف قادران على تحديد المخاطر التشغيلية ،وقياسها، ومراقبتها، ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بها.	المطلق	0	18	25	41	31	3.74	1.027	27.46	موافقة متوسطة
		النسبي	0	15.7	21.7	35.7	27				
3	يلتزم مجلس إدارة المصرف بمراجعة المخاطر التشغيلية بشكل دوري وإضافة أي مخاطر جديدة	المطلق	0	16	14	64	21	3.78	.906	23.31	موافقة متوسطة
		النسبي	0	13.9	12.2	55.7	18.3				
4	يتأكد مجلس الإدارة من أن المخاطر التشغيلية تخضع لرقابة داخلية شاملة من قبل أشخاص مستقلين عن العمليات التي تنشأ عنها.	المطلق	0	18	12	67	18	3.74	.909	24.31	موافقة متوسطة
		النسبي	0	15.7	10.4	58.3	15.7				
5	تتأكد الإدارة العامة من قيام وحدات المصرف وأقسام كافة بتنفيذ نظام إدارة المخاطر التشغيلية.	المطلق	0	19	29	49	18	3.57	.946	26.50	موافقة متوسطة
		النسبي	0	16.5	25.2	42.6	15.7				
6	تستطيع الإدارة العامة توفير المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية والخسائر الناتجة عنها للأشخاص العاملين فيها.	المطلق	0	0	29	68	18	3.90	.635	16.28	موافقة متوسطة
		النسبي	0	0	25.2	59.1	15.7				
7	تعتمد الإدارة العامة على تطوير الإجراءات المناسبة لتقييم المخاطر التشغيلية الناتجة عن التغييرات التي تحدث من خلال نشاط المصرف.	المطلق	0	7	33	72	3	3.62	.643	17.76	موافقة متوسطة
		النسبي	0	6.1	28.7	62.6	2.6				
8	يعتمد المصرف على تطبيق نظام مراقبة دورية للمخاطر التشغيلية.	المطلق	0	7	29	79	0	3.63	.599	16.50	موافقة متوسطة
		النسبي	0	6.1	25.2	68.7	0				
9	يقوم المصرف بالاستفادة من التقارير التي تعدها السلطات الرقابية أو دائرة إدارة المخاطر في معالجة المخاطر التشغيلية وإدارتها.	المطلق	0	22	22	59	12	3.53	.921	26.09	موافقة متوسطة
		النسبي	0	19.1	19.1	51.3	10.4				
10	يوجد لدى المصرف حدود للمخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتحملها.	المطلق	25	65	22	3	0	2.03	.719	35.42	غير موافق
		النسبي	21.7	56.5	19.1	2.6	0				
11	يوجد لدى المصرف حلول أو خطط بديلة للتخفيف من الخسائر التي يمكن أن تنتج عن المخاطر التشغيلية.	المطلق	0	76	30	9	0	2.42	.635	26.24	غير موافق
		النسبي	0	66.1	26.1	7.8	0				
12	يتم تجميع المخاطر وتبويبها بحسب الوحدات والأقسام التي تواجه المخاطر.	المطلق	0	18	21	76	0	3.50	.754	21.54	موافقة متوسطة
		النسبي	0	15.7	18.3	66.1	0				
13	التشغيلية يتم تحديد مؤشرات المخاطر التشغيلية في المصرف ومراجعتها دورياً.	المطلق	0	32	7	76	0	3.38	.869	25.71	موافقة متوسطة
		النسبي	0	27.8	6.1	66.1	0				
14	يتم قياس مدى تكرار حدوث المخاطر التشغيلية ومدى درجة خطورتها في نشاطات المصرف.	المطلق	43	29	43	0	0	2	.869	43.45	غير موافق
		النسبي	37.4	25.2	37.4	0	0				

المصدر: الباحثة بناءً على إجابات الاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل الاختلاف أقل من 50% وبالتالي هناك اتجاه عام وعدم تشتت بالاستجابات ويمكن الاعتماد عليها في التحليل، وعند التحليل:

- تبين أن المتوسطات الحسابية لأسئلة البند الأول (التي تشمل من السؤال الأول حتى السابع) أعلى من المتوسط (3.40) أي أن آراء المستجيبين كانت إيجابية، وهذا يعني أن مجلس إدارة المصرف يعمل على تهيئة بيئة مناسبة لإدارة المخاطر، من خلال قيامه بالمصادقة على نظام إدارة المخاطر التشغيلية الذي تضعه الإدارة العامة للمصرف ومراجعته بشكل دوري وإضافة مخاطر جديدة يمكن أن يتعرض لها، هذا يتيح للمصرف أن يكون على علم ودراية بالمخاطر التشغيلية الهامة التي تواجه المصرف فيستطيع بذلك مراقبة المخاطر التشغيلية وتحديدها ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بها.

كما تم تأكيد أن المصرف يعمل على تطوير الإجراءات المناسبة لتقييم المخاطر التشغيلية الناتجة عن التغييرات التي تحدث خلال نشاط المصرف، وهذا ما يساعد المصرف على تحديد الأدوات التي قد يود التعامل بها من أجل الحد من تلك المخاطر. بالإضافة إلى تأكيد أن مجلس الإدارة يقوم على توفير مراقبين داخليين مستقلين عن العمليات التي تنشأ عن المخاطر التشغيلية. كما أكد المستجيبين أن الإدارة العامة في المصرف تقوم بتوفير المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية والخسائر الناتجة عنها للموظفين العاملين فيها، وبذلك يستطيع المصرف أن يوصل لكل موظف في المستويات كافة ماهية تلك المخاطر والآثار التي تترتب في المصرف في حالة حصولها. بالإضافة إلى تأكيد أن الإدارة العامة تعمل على تطوير الإجراءات المناسبة لتقييم المخاطر التشغيلية الناتجة عن التغييرات التي تحدث من خلال نشاط المصرف.

- أما فيما يتعلق بالبند الثاني (الذي يشمل الأسئلة من السؤال الثامن وحتى الحادي عشر):

فقد كان المتوسط الحسابي للسؤال الثامن (3.63) وتم تأكيد ما نسبته(68.7%)،أي هناك إجماع من قبل المستجيبين على أن المصرف يعتمد على تطبيق نظام مراقبة دورية للمخاطر التشغيلية، هذا يساعد المصرف على تحري واكتشاف المخاطر قبل حدوثها والعمل على تصحيح الخطأ المسبب لها.

وكان المتوسط الحسابي للسؤال التاسع (3.53) وتم تأكيده بنسبة (51.3%). وهذا يعني أن المصرف يقوم بالاستفادة من التقارير التي تعدها السلطات الرقابية أو دائرة إدارة المخاطر.

أما فيما يتعلق بالسؤال العاشر فقد كان متوسطه الحسابي (2.03) وأكد ما نسبته (56.5%) من المستجيبين على أنهم غير موافقين على أن المصرف يقوم بوضع حدود للمخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتحملها. لذلك لابد أن يعمل المصرف على تقرير الإجراءات الرقابية والوسائل التقنية المناسبة التي يرغب باتباعها لوضع حدود للخسائر التي يمكن أن يتحملها من المخاطر التشغيلية، حتى يستطيع الحكم على تلك المخاطر إما بقبولها أو الانسحاب من النشاطات المرتبطة بها.

وكان المتوسط الحسابي للسؤال الحادي عشر(2.42) وتم تأكيده بنسبة(66.1%)، وهذا يعني أن المستجيبين غير موافقين على وجود حلول أو خطط بديلة للتخفيف من الخسائر التي يمكن أن تنتج عن المخاطر

التشغيلية لدى المصرف، لذا يجب على المصرف العمل على وضع خطط أكثر ملاءمة عن حدوث أية أضرار، وبذلك يستطيع التخفيف من الخسائر في حالة حدوث أعطال قاسية كتعطل أجهزة الاتصال، أو توقف نظام العمل في الأجهزة المعلوماتية، أو حصول ضرر في البنية المادية لموجوداته.

- أما فيما يتعلق بالأسئلة (من السؤال الثاني عشر وحتى الرابع عشر)التي تخص البند الثالث:

فقد كان المتوسط الحسابي للسؤال الثاني عشر(3.5) وتم تأكيده بنسبة (66.1%)، وهذا يدل على أن المصرف يقوم بتجميع المخاطر وتبويبها بحسب الوحدات والأقسام التي تواجه المخاطر.

أما المتوسط الحسابي للسؤال الثالث عشر فقد كان (3.38) وأكد ما نسبته (66.1%) من المستجيبين على أن المصرف يقوم بتحديد مؤشرات لقياس المخاطر التشغيلية في المصرف ومراجعتها دورياً.

أما فيما يتعلق بالسؤال الرابع عشر فقد كان متوسطه الحسابي(2) حيث أكد ما نسبته(37.4%) بالإضافة إلى (25.2%) من المستجيبين بأنهم غير موافقين على أن المصرف يقوم بقياس مدى تكرار حدوث المخاطر التشغيلية ومدى درجة خطواتها في نشاطات المصرف.

مما سبق نجد أنه على مجلس إدارة المصرف الاستفادة من التقارير التي تعدها السلطة الرقابية أو دائرة إدارة المخاطر التشغيلية في المصرف والعمل على معالجة العوامل المسببة لهذه المخاطر وإدارتها، مع تأمين نظام للتقارير الدورية السريعة لتصل تلك التقارير إلى الجهات المعنية في الوقت المناسب مما يساعد تلك الجهات المعنية على معرفة الجوانب المحيطة بالمخاطر التشغيلية كافة ومعرفة مدى تعرض المصرف للخسائر المادية.

بالإضافة إلى ضرورة قيام المصرف بتحديد الإجراءات الرقابية والوسائل التقنية المناسبة التي يرغب باتباعها لوضع حدود للخسائر التي يمكن أن يتحملها مع وضع حلول بديلة للتخفيض من تلك الخسائر، والعمل على وضع إستراتيجيات لتخفيف المخاطر التشغيلية وتكوين الاحتياطيات والمؤونات اللازمة لمواجهة أية خسائر، بالتالي يستطيع المصرف الحكم على تلك المخاطر إما بقبول تلك المخاطر وإما بالانسحاب من النشاطات المرتبطة بها. كما يجب على المصرف اتباع مؤشرات مالية وإحصائية والاستفادة من المعلومات الإحصائية في الحصول على مدى تكرار حدوث المخاطر ومدى درجة خطورتها ليتم حصر الخسائر المتحققة سابقاً والناتجة عن المخاطر التشغيلية، والاستفادة من هذه المعلومات مستقبلاً في تطوير السياسة الخاصة بمراقبة هذه المخاطر والتخفيف منها.

- **المحور الخامس: فيما يتعلق بالعبارات الخاصة بمخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية(الصيرفة الإلكترونية)**

إن مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية تشكل جزءاً من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف، ولهذا تقوم إدارة المخاطر لدى تلك المصارف بتقييم المخاطر ورقابتها من خلال عدة إجراءات، وتعد هذه الإجراءات بمنزلة مؤشر لمدى تعرض المصرف للمخاطر الإلكترونية.

يوضح الجدول (4-8) إجابات المستجيبين فيما يتعلق بمدى اتباع الإجراءات الخاصة بمخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية:

جدول رقم (4-8): آراء المستجيبين لعبارات المحور الخامس المتعلق بمخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية(الصيرفة الإلكترونية):

رقم العبارة	عبارات المحور الخامس (مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية)	التكرارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف%	درجة الموافقة أو عدم الموافقة
1	يوجد ضمن المصرف معايير كمية لقياس المخاطر الإلكترونية التي يتعرض لها.	المطلق	18	78	10	9	0	2.09	.744	25.66	غير موافق
		النسبي	15.7	67.8	8.7	7.8	0				
2	يضع المصرف حدوداً قصوى لما يمكن أن يتحمله من خسائر نتيجة المخاطر الإلكترونية.	المطلق	0	7	32	46	30	3.86	.877	22.72	موافقة متوسطة
		النسبي	0	6.1	27.8	40	26.1				
3	يتبع المصرف سياسات فحص المخاطر التي يمكن أن تنتج عن أعمال الصيرفة الإلكترونية قبل اعتمادها.	المطلق	0	3	18	76	18	3.95	.647	16.38	موافقة متوسطة
		النسبي	0	2.6	15.7	66.1	15.7				
4	يقوم المصرف بالإجراءات المناسبة للتحقق من هوية الزبائن والصلاحيات، عندما يتم التعامل معهم من خلال الصيرفة الإلكترونية	المطلق	1	1	9	92	12	3.89	.546	14.04	موافقة متوسطة
		النسبي	0.9	0.9	7.8	80	10.4				
5	يتبع المصرف أي إجراءات لحماية نظم الاتصالات من قبل العاملين غير المرخص لهم للعمل فيها.	المطلق	1	4	28	74	8	3.73	.680	18.23	موافقة متوسطة
		النسبي	0.9	3.5	24.3	64.3	7				
6	يقوم المصرف بتأمين البنية التحتية التي تؤمن المحافظة على عمليات الصيرفة الإلكترونية من أي انتهاك داخلي أو خارجي .	المطلق	0	2	20	73	20	3.97	.648	16.32	موافقة متوسطة
		النسبي	0	1.7	17.4	63.5	17.4				
7	يقوم المصرف بالعمل على التقييم المستمر للصيرفة الإلكترونية وتطويرها.	المطلق	0	9	9	53	44	4.15	.871	20.99	موافقة متوسطة
		النسبي	0	7.8	7.8	46.1	38.3				
8	يقوم المصرف بالاعتماد على خطط بديلة للاستمرار في تقديم خدمات الكترونية في حال حدوث أعطال في نظامه الداخلي.	المطلق	42	29	27	17	0	2.17	.597	27.51	غير موافق
		النسبي	36.5	25.2	23.5	14.8	0				
9	يقوم المصرف باتباع مبدأ الفصل الوظيفي للذين يديرون أو يراقبون أو يشغلون العمليات الخاصة بالصيرفة لإلكتروني.	المطلق	0	6	43	66	0	3.52	.597	16.96	موافقة متوسطة
		النسبي	0	5.2	37.4	57.4	0				
10	يقوم المصرف بإتباع الإجراءات الداخلية والخارجية والاختبارات الدورية للتأكد من عدم وجود اختراق للنظم المصرفية لديه.	المطلق	0	2	27	69	17	3.88	.664	17.11	موافقة متوسطة
		النسبي	0	1.7	23.5	60	14.8				
11	يقوم المصرف باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمكنه من التقيد بمتطلبات السرية المصرفية	المطلق	0	0	23	42	50	4.23	.765	18.09	موافقة شديدة
		النسبي	0	0	20	36.5	43.5				

12	يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوضعه في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت	المطلق	17	68	24	6	0	2.17	.737	33.96	غير موافق
		النسبي	14.8	59.1	20.9	5.2	0				

المصدر: بناءً على إجابات الاستبيان.

من الجدول السابق نلاحظ أن قيم معامل الاختلاف أقل من 50% وبالتالي هناك اتجاه عام وعدم تشتت بالاستجابات ويمكن الاعتماد عليها في التحليل، وعند التحليل تبين أن:

- المتوسطات الحسابية للبند الأول المتعلقة بالسؤال الأول والثاني:

نلاحظ أن المتوسط الحسابي للسؤال الأول (2.09) وتم تأكيد ما نسبته (78%)، وهذا يعني عدم وجود معايير كمية لقياس المخاطر الإلكترونية التي يتعرض لها المصرف وتحديدها، ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة اتباع مقاييس كمية لقياس تلك المخاطر، وهذا يحتم على المصرف اتباع أساليب إحصائية لتحديد تلك المخاطر وقياسها.

أما المتوسط الحسابي للسؤال الثاني فقد كان(3.86) وأكد ما نسبته (40%) بالإضافة إلى (26%) من المستجيبين أن المصرف يضع حدوداً قصوى لما يمكن أن يتحمله من خسائر نتيجة المخاطر الإلكترونية.

- أما فيما يتعلق بالمتوسطات الحسابية للبند الثاني فنجد أن:

المتوسطات الحسابية لكل من الأسئلة الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع كانت أعلى من المتوسط (3.40)، وهذا يدل على أن آراء المستجيبين جميعها موافقة على أن المصرف يتبع سياسات لفحص المخاطر التي يمكن أن تنتج من أعمال الصيرفة الإلكترونية قبل اعتمادها، وكما يقوم بالإجراءات المناسبة للتحقق من هوية الزبائن الذين يتم التعامل معهم من خلال الصيرفة الإلكترونية، وأن المصرف يتبع سياسات وإجراءات لحماية تأمين الاتصالات من وإلى نظم الاتصالات، أي أن المصرف يعمل على تأمين البنية التحتية التي تؤمن المحافظة على عمليات الصيرفة الإلكترونية من أي انتهاك داخلي أو خارجي.

أما المتوسط الحسابي للسؤال الثامن فقد كان (2.17) وأكد ما نسبته (36.5%) بالإضافة إلى (25.2%) من المستجيبين بأنهم غير موافقين على أن المصرف يعتمد على الخطط البديلة للاستمرار في تقديم الخدمات الإلكترونية في حال حدوث أعطال في نظامه الداخل. وبالتالي فإن عدم قيام المصرف بإعداد خطط طوارئ عند إخفاق نظم الاتصالات الخاصة بالصيرفة الإلكترونية يؤدي إلى فقدانه عدد عملائه المستخدمين للصيرفة الإلكترونية لديه، بالتالي فقدانه جزءاً من نشاطه الذي يؤدي بدوره إلى خسارة في الأرباح.

أما فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي للسؤال التاسع نجد أنه (3.52) تم تأكيده بنسبة(57.4%)، أي أن هناك إدراكاً من قبل المستجيبين أن المصرف يتبع مبدأ الفصل الوظيفي للموظفين الذين يديرون، أو يراقبون، أو يشغلون العمليات الخاصة بالصيرفة الإلكترونية.

- فيما يخص البند الثالث (المتعلق بالأسئلة من السؤال العاشر وحتى الثاني عشر)، يُلاحظ أن:

المتوسط الحسابي للسؤال العاشر كان (3.88) وأكد ما نسبته (60%) من المستجيبين على أن المصرف يتبع إجراءات داخلية وخارجية واختبارات دورية للتأكد من عدم وجود اختراق للنظم المصرفية لديه.

وكان المتوسط الحسابي للسؤال الحادي عشر (4.23) وأكد ما نسبته (36.5%) بالإضافة إلى (43.5%) من العينة بالموافقة على أن المصرف يعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمكنه من التقيد بمتطلبات السرية المصرفية .

أما فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي للسؤال الثاني عشر فقد كان (2.17) تم تأكيده بنسبة (59.1%)، وهذا يدل على أن المصرف لا يقوم بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوضعه في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت، لذلك لابد للمصرف من زيادة الإفصاح والشفافية عن وضعه لأن هذا يزيد من ثقة العملاء للمتعاملين مع المصرف.

مما سبق نلاحظ أنه على الرغم من تقدم الأنشطة المصرفية الإلكترونية، فإن معظم أشكال المخاطر المتعلقة بتلك الأنشطة لم يتم تداركها بشكل كامل وبالتالي لا يتم قياسها. لذلك يجب على المراقبين أن يعملوا على تشجيع المصرف لتطبيق إجراءات صارمة وشاملة لإدارة تلك المخاطر وذلك للتعامل مع المخاطر المصاحبة للأنشطة المصرفية الإلكترونية. بالإضافة إلى قيام المصرف بشكل مستمر على تطوير إدارة مخاطر الصيرفة الإلكترونية بشكل مستمر، و الاستعانة بأدوات وأساليب إحصائية تساعده في تحديد تلك المخاطر وقياسها.

5-8- اختبار فرضيات الدراسة:

تم اختبار الفرضية الأولى من خلال استخدام اختبار(T-test) والذي يهدف إلى اختبار إن كانت متوسطات أسئلة الفرضية تختلف عن القيمة التي يتم افتراضها للمتوسط، واستخدم درجة ثقة (95%)، وتم افتراض أن القيمة المتوسطة بالنسبة إلى الفرضيات يساوي (3) وهي القيمة الوسطى للمقياس المستخدم والمكون من خمس درجات.

ونص الفرضية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري لقرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

اختبار الفرضية الجزئية الأولى المتعلقة بالمحور الأول:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **المخاطر الائتمانية** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

وعلى افتراض أنy يمثل المتوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بهذه الفرضية، وبالتالي يمكننا صياغة فرضيتي العدم والبديلة على النحو التالي:

H_0:y=3 الفرضية الابتدائية.

H_1:y<3 الفرضية البديلة.

والجدول (4-9) يوضح اختبار الفرضية الجزئية الأولى كمايلي:

الجدول رقم (4-9): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى

قيمة Z المحسوبة	قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة (5%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الاختبار
21.574	1.65	3.5000	.24853	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر: الباحثة اعتماداً على برنامج spss .

نلاحظ من الجدول السابق أنه عند مستوى دلالة 5%قيمة (Z) المحسوبة أكبر من قيمة (Z-) الجدولية عند مستوى الدلالة نفسه، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر الائتمانية ورقابتها، والإجراءات المطلوبة تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

وهذا يدل على كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصرف التجاري السوري والتزامه بالقواعد الإلزامية التي وضعتها سلطة النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من أجل التخفيف من حدة المخاطر الائتمانية.

اختبار الفرضية الجزئية الثانية المتعلقة بالمحور الثاني:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **مخاطر السيولة** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

H_0:y=3 الفرضية الابتدائية.

H_1:y<3 الفرضية البديلة.

ويوضح الجدول (4-10) اختبار الفرضية الجزئية الثانية كمايلي:

الجدول رقم (4-10): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية:

قيمة Z المحسوبة	قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة (5%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الاختبار
19.363	1.65	3.3702	.20507	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر: الباحثة اعتماداً على برنامج spss.

نلاحظ من الجدول السابق أنه عند مستوى دلالة 5% أن قيمة (Z) المحسوبة أكبر من قيمة (Z-) الجدولية عند مستوى الدلالة نفسها، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة مخاطر السيولة ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

وهذا يدل على أن المصرف يعمل على الاهتمام بإدارة مخاطر السيولة لديه والحد من مشاكل نقص السيولة التي يمكن أن يتعرض لها، ذلك من خلال قيامه بالمحافظة على التوازن بين حجم المخاطر الناتجة عن التمادي في طلب زيادة الأرباح من جهة والحفاظ على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى، بالإضافة إلى قيامه بالتحكم في بنود ميزانيته بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية مع الأخذ بعين الحسبان حجم أمواله الخاصة. هذا يحتم على المصرف العمل على وضع نظام لقياس احتياجاته التمويلية الصافية وإعداد إجراءات خاصة بمراقبة هذا النظام وبصورة مستمرة.

اختبار الفرضية الجزئية الثانية المتعلقة بالمحور الثالث:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **مخاطر السوق** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

$H_0: y=3$ الفرضية الابتدائية.

$H_1: y<3$ الفرضية البديلة.

ويوضح الجدول(4-11) اختبار الفرضية الجزئية الثالثة كمايلي:

الجدول رقم (4-11): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثالثة.

قيمة Z المحسوبة	قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة (5%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الاختبار
22.321	1.65	3.4473	.20042	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر: الباحثة اعتماداً على برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق أنه عند مستوى دلالة 5% أن قيمة (Z) المحسوبة أكبر من قيمة (Z-) الجدولية عند مستوى الدلالة نفسه، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة مخاطر السوق ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

وبالتالي يمكن القول إن المصرف يمتلك سياسة جيدة وإجراءات واضحة بخصوص مخاطر أسعار الصرف بحيث تحدد هذه السياسة الحدود القصوى للتعامل مع أي مراسل خارجي بحيث يتفادى المصرف توظيف أمواله لدى مصارف ذات مخاطر عالية أو تلك الموجودة في مناطق غير آمنة، إلا أنه على الرغم من امتلاكه الأساليب والسياسات الخاصة بمراقبة مخاطر سعر الفائدة ومتابعتها، إلا أنه مازال في المراحل الأولية لدراسة مخاطر سعر الفائدة وتحليلها.

اختبار الفرضية الجزئية الثانية المتعلقة بالمحور الرابع:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **المخاطر التشغيلية** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

H_0:y=3 الفرضية الابتدائية.

H_1:y<3 الفرضية البديلة.

ويوضح الجدول (4-12) اختبار الفرضية الجزئية الرابعة كمايلي:

الجدول رقم (4-12): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الرابعة.

قيمة Z المحسوبة	قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة (5%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الاختبار
9.914	1.65	3.3460	.37423	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر: الباحثة اعتماداً على برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق أنه عند مستوى دلالة 5% أن قيمة (Z) المحسوبة أكبر من قيمة (Z-) الجدولية عند مستوى الدلالة نفسه، هذا يدل على عدم وجود فروق إحصائية وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر التشغيلية ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

وهكذا نجد أن المصرف يعمل على اتباع الهيكلية السليمة لإدارة المخاطر التشغيلية، وذلك من خلال قيامه بإيجاد توازن بين مكونات المخاطر التشغيلية لديه وهيكليتها والتي تعكس مدى تعقيدات خطوط العمل وبين

الهيكل التنظيمي للمصرف، وتركيزه على كفاءة إدارة تلك المخاطر وفعاليتها عن طريق مواكبة التطورات في أساليب إدارتها، واهتمامه بإعداد الكوادر البشرية للتعامل مع هذا النوع من المخاطر.

اختبار الفرضية الجزئية الثانية المتعلقة بالمحور الخامس:

نص الفرضية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة **مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية** ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

H_0:y=3 الفرضية الابتدائية.

H_1:y<3 الفرضية البديلة.

ويوضح الجدول(4-13) اختبار الفرضية الجزئية الخامسة كمايلي:

الجدول رقم (4-13): نتائج اختبار الفرضية الجزئية الخامسة.

قيمة Z المحسوبة	قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة (5%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الاختبار
22.674	1.65	3.4729	.22414	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على برنامج spss

نلاحظ من الجدول السابق أنه عند مستوى دلالة 5% أن قيمة (Z) المحسوبة أكبر من قيمة (Z-) الجدولية عند مستوى الدلالة نفسها، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

وبالتالي نستطيع القول إن المصرف يعمل على انتهاج الجوانب العلمية لإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية. وترى الباحثة أن التوسع في تقديم المزيد من خدمات الصيرفة الإلكترونية يحتم على المصرف اتخاذ الإجراءات المناسبة للمحافظة على سلامة العمليات والسجلات والمعلومات الخاصة بالصيرفة الإلكترونية والتأكد من عدم اختراق الأنظمة الخاصة بها.

ولاختبار الفرضية الأولى التي تنص على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري لقرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوبة تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف. حيث تم استخدام جميع العبارات (التي تشمل المحاور الخمسة) المتعلقة بمدى التزام المصرف

التجاري السوري تطبيق قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة المخاطر المصرفية.

نفترض أنy يمثل المتوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بهذه الفرضية ، بالتالي يمكننا صياغة فرضيتي العدم والبديل على النحو التالي:

H_0:y=3 الفرضية الابتدائية.

H_1:y<3 الفرضية البديلة.

والجدول (4-14) يوضح اختبار الفرضية الرئيسة الأولى كمايلي:

الجدول رقم (4-14): نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى.

قيمة Z المحسوبة	قيمة Z الجدولية عند مستوى دلالة (5%)	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نتيجة الاختبار
23.892	1.65	3.4729	.18700	قبول الفرضية الابتدائية

المصدر: الباحثة اعتماداً على برنامج spss .

نلاحظ من الجدول السابق أنه عند مستوى دلالة 5% أن قيمة (Z) المحسوبة أكبر من قيمة (Z-) الجدولية عند مستوى الدلالة نفسه، بالتالي يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود فروق إحصائية بين الإجراءات المطبقة في المصرف التجاري السوري للقرارات المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها، وبين الإجراءات المطلوب تأديتها لخفض درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف.

مما سبق نستنتج أن المصرف التجاري السوري يعمل على التخفيف من درجة المخاطرة التي يتعرض لها من خلال إعطاء أهمية متعاظمة لإدارة المخاطر المصرفية من خلال التزامه المعايير المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي واعتماد المناسب منها، أي أن المصرف يعمل بطريقة آمنة ومقبولة.

نص الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وبين بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تم استخدام البيانات التي تخص المخاطر المصرفية (مخاطر الموجودات المرجحة و المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق) من الجدول (3-10) كسلسلة زمنية مع بيانات بعض مؤشرات التنمية، وذلك لدراسة الارتباط والانحدار المتعدد لمعرفة مدى تأثير المخاطر في التنمية الاقتصادية. وبالاعتماد على برنامج SPSS ، وقد تم اعتبار مؤشرات التنمية متغيرات تابعة ومؤشرات المخاطر متغيرات مستقلة . وقد تم ترميز المتغيرات المستقلة كمايلي:

الجدول (4−15): ترميز المتغيرات المستلقة.

اسم المتغير المستقل	رمز المتغير
الموجودات المرجحة	X1
مخاطر التشغيل	X2
مخاطر السوق	X3

اختبار الفرضية الجزئية الأولى التي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وبين حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

الجدول رقم(4-16): الارتباط الخطي بين المخاطر وبين حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية:

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.987[a]	.974	.948	8377.02901

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3−10) باستخدام spss.

يظهر جدول ملخص النموذج أنّ شدة العلاقة الارتباطية بين حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية كمتغير تابع وبين مؤشرات المخاطر كمتغيرات مستقلة (معامل الارتباط المتعدد) R=0.987 وهي علاقة قوية جداً وشبه تابعية وطردية، وكذلك قيمة معامل التحديد R Square=0.974 ويفسر ما نسبته 95% من تغير حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية، يعود إلى تغيرات في المتغيرات المستقلة التي هي مؤشرات المخاطر، ويفسر أيضاً أن النموذج الخطي المقترح للعلاقة الارتباطية قوي بنسبة 97%.

الجدول رقم(4-17): التباين بين المخاطر وبين حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	7.940E9	3	2.647E9	37.715	.007[a]
	Residual	2.105E8	3	70174615.017		
	Total	8.150E9	6			

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3−10) باستخدام spss.

يبيّن جدول تحليل التباين مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة انطلاقاً من فرضية ابتدائية مفادها عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. وبما أن معنوية الانحدار أصغر من مستوى الدلالة للاختبار (0.05) فإننا نرفض الفرضية الابتدائية مما يدل على وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر وحصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية.

الجدول رقم(4-18):المعاملات بين المخاطر وبين حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية:

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	38146.063	14383.756		2.652	.077
	X1	.110	.053	.486	2.086	.128
	X2	3.650	7.232	.087	.505	.648
	X3	206.485	71.548	.567	2.886	.006

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3-10) باستخدام spss.

يتضح من الجدول السابق أن جميع معالم النموذج المقدرة غير معنوية باستثناء المتغير الثالث (مخاطر السوق).

مما سبق نستنتج وجود علاقة مباشرة بين حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية وبين مخاطر السوق ويمكن تمثيلها بشكل خطي.

اختبار الفرضية الجزئية الثانية التي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية وبين الادخار بالأسعار الجارية.

الجدول رقم(4-19):الارتباط الخطي بين المخاطر وبين الادخار بالأسعار الجارية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.933[a]	.871	.742	176.52713

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3-10) باستخدام spss.

يظهر جدول ملخص النموذج أن شدة العلاقة الارتباطية بين الادخار كمتغير تابع وبين مؤشرات المخاطر كمتغيرات مستقلة (معامل الارتباط المتعدد) R=0.933 وهي علاقة قوية جداً وشبه تابعية وطردية، وكذلك قيمة معامل التحديد R Square=0.871 و يفسر ما نسبته 87% من تغير الادخار يعود إلى تغيرات في المتغيرات المستقلة التي هي مؤشرات المخاطر، ويفسر أيضاً أن النموذج الخطي المقترح للعلاقة الارتباطية قوي بنسبة87%.

الجدول رقم(4-20):التباين بين المخاطر وبين الادخار بالأسعار الجارية

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	632514.521	3	210838.174	6.766	.0075
	Residual	93485.479	3	31161.826		
	Total	726000.000	6			

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3-10) باستخدام spss.

يبيّن جدول تحليل التباين مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة انطلاقاً من فرضية ابتدائية مفادها عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. وبما أن معنوية الانحدار أقل من مستوى الدلالة للاختبار (0.05) فإننا نرفض الفرضية الابتدائية مما يدل على وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر والادخار بالأسعار الجارية.

الجدول رقم(4-21):المعاملات بين المخاطر وبين الادخار بالأسعار الجارية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	257.924	303.105		.851	.457
	X1	.004	.001	1.648	3.169	.005
	X2	-.146	.152	-.367	-.955	.410
	X3	-4.365	1.508	-1.270	-2.895	.006

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3-10) باستخدام spss.

يتضح من الجدول السابق أن جميع معالم النموذج المقدرة معنوية باستثناء المتغير الثاني (المخاطر التشغيلية).

وتبين لنا مما سبق وجود علاقة مباشرة بين الادخار بالأسعار الجارية ومخاطر السوق وبين المخاطر الائتمانية ويمكن تمثيلها بشكل خطي.

اختبار الفرضية الجزئية الثالثة التي تنص على أنه: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر المصرفية والاحتياطي بالأسعار الجارية:

الجدول رقم(4-22):الارتباط الخطي بين المخاطر وبين الاحتياطي بالأسعار الجارية

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.773[a]	.598	.196	3.34080E11

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3-10) باستخدام spss.

يظهر جدول ملخص النموذج أنّ شدة العلاقة الارتباطية بين الاحتياطي العام كمتغير تابع وبين مؤشرات المخاطر كمتغيرات مستقلة (معامل الارتباط المتعدد) R=0.773 وهي علاقة قوية وطردية، وكذلك قيمة معامل التحديد R Square=0.598 ويفسر ما نسبته 60% من تغير الاحتياطي العام يعود إلى تغيرات في المتغيرات المستقلة التي هي مؤشرات المخاطر، ويفسر أيضاً أن النموذج الخطي المقترح للعلاقة الارتباطية متوسطة بنسبة 60%.

الجدول رقم(4-23): التباين بين المخاطر وبين الاحتياطي بالأسعار الجارية

ANOVA[b]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4.981E23	3	1.660E23	1.488	.376[a]
	Residual	3.348E23	3	1.116E23		
	Total	8.329E23	6			

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3−10) باستخدام spss.

يبيّن جدول تحليل التباين مدى صلاحية النموذج الخطي المختار للتعبير عن العلاقة بين المتغير التابع وبين المتغيرات المستقلة انطلاقاً من فرضية ابتدائية مفادها عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين. وبما أن معنوية الانحدار أكبر من مستوى الدلالة للاختبار (0.05) فإننا نقبل الفرضية الابتدائية مما يدل على عدم وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر وبين الاحتياطي بالأسعار الجارية.

الجدول رقم(4-24): المعاملات بين المخاطر و الاحتياطي بالأسعار الجارية

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2.753E10	5.736E11		-.048	.965
	X1	-1971783.296	2098643.734	-.863	-.940	.417
	X2	4.405E8	2.884E8	1.038	1.527	.224
	X3	4.321E9	2.853E9	1.174	1.514	.227

المصدر: بناء على بيانات الجدول رقم(3−10) باستخدام spss.

يتضح من الجدول السابق أن جميع معالم النموذج المقدرة جميعا غير معنوية، بالتالي ليس هناك علاقة معنوية ما بين الاحتياطي العام والمخاطر.

النتائج والتوصيات

أولاً- نتائج الدراسة:

في نهاية الدراسة توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بواقع إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري ومدى تأثير تلك المخاطر على التنمية الاقتصادية، ومن هذه النتائج:

1- ضعف انتشار فروع المصرف وتوزعها في المناطق والمدن النائية، وتركز عدد كبير منها في دمشق وحلب.

2- محافظة المصرف التجاري على موقعه الريادي في جذب الودائع وفي منحه الائتمان، على الرغم من انفتاح السوق المصرفية والترخيص للمصارف الخاصة.

3- لا يقوم المصرف بقياس مخاطر السوق، ولكنه يقوم بتكوين مخصصات لمقابلة تقلبات القطع الأجنبي.

4- كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصرف التجاري السوري، والتزامه بالقواعد الإلزامية التي وضعتها سلطة النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من أجل التخفيف من حدة المخاطر الائتمانية.

5- يعمل المصرف على الاهتمام بإدارة مخاطر السيولة لديه والحد من مشاكل نقص السيولة التي يمكن أن يتعرض لها، وذلك من خلال قيامه بالمحافظة على التوازن بين حجم المخاطر الناتجة عن التمادي في طلب زيادة الأرباح من جهة والحفاظ على سلامة الموجودات ومتطلبات السيولة من جهة أخرى، بالإضافة إلى قيامه بالتحكم في بنود ميزانيته بطريقة تحافظ على قدرته التشغيلية مع الأخذ بعين الاعتبار حجم أمواله الخاصة.

6- يمتلك المصرف سياسة جيدة وإجراءات واضحة بخصوص مخاطر أسعار الصرف بحيث تحدد هذه السياسة الحدود القصوى للتعامل مع أي مراسل خارجي بحيث يتفادى المصرف توظيف أمواله لدى مصارف ذات مخاطر عالية أو تلك الموجودة في مناطق غير آمنة، إلا أنه على الرغم من امتلاكه الأساليب والسياسات الخاصة بمراقبة ومتابعة مخاطر سعر الفائدة إلا أنه مازال في المراحل الأولية لدراسة وتحليل مخاطر سعر الفائدة.

7- اتباع المصرف هيكلية سليمة لإدارة المخاطر التشغيلية، وذلك من خلال قيامه بإيجاد توازن بين مكونات و هيكلية المخاطر التشغيلية لديه التي تعكس مدى تعقيدات خطوط العمل وبين الهيكل التنظيمي للمصرف، وتركيزه على كفاءة إدارة تلك المخاطر وفعاليتها عن طريق مواكبة التطورات في أساليب إدارتها، مع الاهتمام بإعداد الكوادر البشرية للتعامل مع هذا النوع من المخاطر.

8- يعمل المصرف على انتهاج الجوانب العلمية لإدارة المخاطر المصرفية الإلكترونية.

9- يعمل المصرف التجاري على التخفيف من درجة المخاطرة التي يتعرض لها من خلال إعطاء أهمية متعاظمة لإدارة المخاطر المصرفية بالتزامه بنسبة 77.05% من المعايير المحددة من قبل مجلس النقد والتسليف وتعليمات مصرف سورية المركزي واعتماد المناسب منها، على الرغم من أن هذا الالتزام لا يزال حديثاً بالنسبة للمصرف.

10-المصرف يعمل بطريقة آمنة ومقبولة ضمن العديد من المتغيرات والضغوطات.

11-هناك علاقة مباشرة ما بين حصة الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية ومخاطر السوق.

12- يوجد علاقة مباشرة ما بين الادخار بالأسعار الجارية ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية.

13- لا يوجد علاقة معنوية ما بين الاحتياطي العام بالأسعار الجارية والمخاطر .

ثانياً-توصيات الدراسة:

1- كون العمل المصرفي في المصرف التجاري السوري ينطوي على التعامل مع المخاطر، لذا ينبغي على المصرف اتباع مبدأ التحوط ، واتباع السياسات المناسبة لإدارة المخاطر للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف أو تجنبها.

2- على إدارة المصرف التجاري السوري أن تعمل على زيادة عدد فروع المصرف بشكل جغرافي لتصبح بمتناول جميع الأفراد، مما يساعد على توزيع المخاطر والتخفيف منها.

3- على المصرف التجاري السوري أن يعمل على وضع أسعار تفضيلية لودائع التوفير وودائع لأجل دون غيرها من الودائع بما يساعد على توجيه سلوك الأفراد نحو الادخار بدل الاستهلاك، وهذا ما يساهم في زيادة نصيب الفرد من الادخار وبالتالي زيادة نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي.

4- يتوجب على المصرف التجاري السوري التحضير لمجاراة الظروف الاقتصادية الجديدة التي قد تفرضها التغييرات والضغوطات من خلال قيامه بعمليات إعادة التأهيل الداخلي لأنظمته المصرفية، وإيجاد قنوات بديلة للتحويلات الخارجية والاعتمادات المستندية، والعمل على خلق آليات مناسبة يستطيع الاستفادة منها في معالجة التحديات التي يتعرض له.

14-ربط حوافز ومكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في إدارة المخاطر المصرفية بقدرتهم وفعاليتهم في إدارة المخاطر التي يواجهها المصرف، ومحاسبة المقصرين في حالة الخطأ، والاستفادة من خبرات الدول الأخرى وذلك من خلال اتباع دورات تدريبية خاصة للموظفين ليكونوا على إطلاع دائم بتطورات سوق العمل المصرفي العالمي.

5- إيجاد ضوابط لعمل لجان إدارة الموجودات والمطاليب في المصرف بشكل يضمن دوراً فعالاً لعمل هذه اللجان، والتي يتمحور عملها بشكل أساسي حول خلق التوازن بين طرفي ميزانية المصرف ومتابعة سيولة المصرف ومخاطرها.

6- التأكيد على الاشتراك ببرامج الأخطار المصرفية التي يقدمها مصرف سورية المركزي، حيث يوجد لدى مفوضية الحكومة قسم الأخطار المصرفية وهو من أهم إنجازات المصرف المركزي والذي يقدم خدماته مقابل عمولات رمزية يتقاضاها من المصارف المشتركة.

7- تبني مفهوم المصارف الشاملة حيث أنه يمكن لهذه المصارف أن تقوم بدور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قدرتها على جذب الأموال السورية والعربية في الخارج، من خلال ما تؤمنه من آفاق استثمارية جديدة وترويج للمشاريع الجديدة، بالإضافة إلى قيامها بدور مهم على صعيد إدارة المحافظ المرغوب بها وعوائدها ودرجة مخاطرها، وتقديم خدمات أخرى مثل منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية والمساهمة في إصلاح الشركات وتحويلها والقيام بأعمال الوساطة التأمينية، وإنشاء الصناديق الاستثمارية، وإدارة عمليات الاندماج. والعمل كذلك على الاندماج وبخاصةً مع المصارف الخاصة التقليدية والإسلامية للوصول إلى حجم كبير للوحدة المصرفية، وهو ما يقلل من درجة المخاطر المصرفية لديها ويحافظ على سلامة واستقرار والقطاع المالي والمصرفي من خلال تكوين وحدات ذات مراكز مالية قوية تستفيد من الوفورات والمزايا التي يحققها الدمج، ويجعلها قادرة على المنافسة.

8- العمل على تقوية شبكة المعلومات المصرفية ووضعها في صورة متكاملة مما يؤدي إلى تقليل درجة المخاطر، بالإضافة إلى تنمية مهارات العاملين في المصرف بشكل مستمر وإعداد الكوادر على مستوى عالمي.

ويمكن تطبيق تلك التوصيات على المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية.

المراجع المستخدمة

(1)-المراجع باللغة العربية:

أ- **الكتب:**

1- آل شبيب، دريد كامل، 2007، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر، الإسكندرية.

2- حسن، سمير، 2005، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر للجامعات، القاهرة.

3- حشاد، نبيل، 2005، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الجزء الثاني، اتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان.

4- حماد ، طارق عبد العال، 2001، تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) سلسلة البنوك التجارية قضايا معاصرة، الجزء الثالث، الدار الجامعية بالإسكندرية، جامعة عين شمس.

5- حماد، طارق عبد العال، 2003، إدارة المخاطر(أفراد- إدارات- شركات- بنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية،

6- حماد، طارق عبد العال،2005، حوكمة الشركات (المفاهيم –المبادئ- التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية.

7- حنفي، عبد الغفار، 2005، البورصات، أسهم، سندات، وثائق، استثمارات، خيارات، الدار الجامعية، الإسكندرية.

8- حنفي، عبد الغفار. قرياقص، رسمية، 2000، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة الشباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

9- الخطيب، سمير، 2005- قياس المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

10- الزبيدي، حمزة محمود، 2000 ، إدارة المصارف ، الطبعة الأولى، دار الوراق، عمان، الأردن،

11- الزبيدي، حمزة محمود، 2002، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل في إدارة المخاطر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12- سلامي، أسامة عزمي . موسى، شقيري، 2007، إدارة الخطر والتأمين، لطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

13- سلطان ، محمد سعيد، 1993، إدارة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية.

14- السيسي، صلاح الدين حسن، 2005، معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية، المناطق الصناعية المؤهلة، الهيئة المصرية العامة للكتب، الإسكندرية.

15- السيسي، صلاح الدين، 2004، قضايا معاصرة: الائتمان المصرفي- الضمانات المصرفية- الاعتمادات المستندية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

16- الشمري، محمد نوري. العبد اللات، عبد الفتاح زهيري، 2008، الصيرفة الكترونية، دار وائل للنشر، الأردن

17- الشواربي، عبد الحليم، 2002، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، دار المصارف، الإسكندرية.

18- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، 2006، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

19- عبد الله، خالد أمين، 2002، سلسلة المخاطر الائتمانية: إطار إدارة المخاطر الائتمانية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، عمان.

20- عبد الله، خالد أمين. الطراد، إسماعيل، 2003، إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

21- a- عبد الله خالد أمين . الطراد إسماعيل إبراهيم 2006 ، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن.

22- b- عبد الله، خالد أمين. الطراد، إبراهيم، 2006، سلسة المخاطر الائتمانية: إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

23- العمار، رضوان وليد،1995-النقود والمصارف-مديرية الكتب والمطبوعات، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، سورية.

24- عوض الله ، زينب حسين ، 1998- الاقتصاد الدولي - الدار الجامعية ، بيروت.

25- كنعان ، علي ،2000- النظام النقدي ولمصرفي السوري ، مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دار الرضا نشر ، دمشق.

26- محمود، سمير سليم، 1993، التحليل الائتماني، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت.

27- هندي، منير،2006، إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات، الجزء الأول :التوريق، منشأة المعارف، الإسكندرية.

ب- التقارير والوثائق والنشرات:

1- الإحصاءات النقدية والمصرفية من عام 2003 وحتى عام 2011، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.

2- البساط هشام ،2001-تحديث و تطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية - ورقة عمل مقدمة إلى صندوق النقد العربي بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية، دمشق، سورية.

3- التقارير السنوية للمصرف التجاري السوري من عام 2003 وحتى عام 2011، المصرف التجاري السوري، دمشق، سورية.

4- حشاد، نبيل، 2005، تطبيق بازل 2 في البنوك العربية" ،المجلة العلمية ، اتحاد المصارف العربية، بحث مشترك مع إدارة البحوث باتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان.

5- حماد، صالح رجب، 2008، اثر إدارة المخاطر (التشغيلية) على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع لإدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، الأردن.

6- خان، طارق الله. أحمد حبيب، ترجمة د. عثمان بابكر أحمد. د. رضا سعد الله،2003، إدارة المخاطر (تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية)، ورقة عمل، الطبعة الأولى، البنك الإسلامي للتنمية المعهد العالي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية.

7- الرضي ،أحمد، تموز 2005، النظام الرقابي المصرفي في سورية ومتطلبات لجنة بازل الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سورية ، دمشق، سورية.

8- شاهين، علي عبد الله،2005، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين، مؤتمر الاستثمار والتمويل في فلسطين "بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة"، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ،عزة.

9- عبد الكريم، نصر. أبو صلاح، مصطفى، 2007، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل –دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، الأردن.

10- عثمان، محمد داؤود. عنانزة، عز الدين نايف، 2010،اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية، ورقة عمل، المؤتمر العلمي الدولي السابع، جامعة فيلادلفيا الأردنية، عمان، الأردن.

11- قرارات لجنة إدارة مصرف سورية المركزي، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.

12- قرارات مجلس النقد والتسليف، مصرف سورية المركزي، دمشق، سورية.

13- قري، محمد علي، 2004، الإبداعات في عمليات وصيغ التمويل الإسلامي – انعكاسات ذلك على صورة مخاطرها، ورقة عمل، الملتقى السنوي السابع لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

14- الكراسنة، إبراهيم،2006، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصارف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي.

15- محمد، فضل عبد الكريم، 2008، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

16- المناعي، جاسم، 2004، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، الاجتماع السنوي الثالث عشر للجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، القاهرة.

ث-المجلات:

1- الأعرج، عدنان شاهر، 2010، إدارة مخاطر السيولة في البنوك العاملة في الأردن، العدد الخامس والعشرون، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، ص103.

2- حشاد، نبيل،2005، تطبيق بازل 2 في البنوك العربية" ،المجلة العلمية، اتحاد المصارف العربية، بحث مشترك مع إدارة البحوث باتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، ص8.

3- شاهين، علي عبد الله، 2009، نظم الدفع الإلكتروني ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها- دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، المجلد 12،العدد1،مجلة جامعة الأزهر بغزة: سلسلة العلوم الإنسانية، غزة، فلسطين،ص511.

4- قدومي، ثائر عدنان، 2008، العوامل المؤثرة في انتشار الصيرفة الإلكترونية-دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية: سلسلة العلوم الإنسانية، الأردن، ص239.

5- مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2006، المجلد 14، العدد(1)، السنة 14، عمان، الأردن.

6- همش، نعيم. الرمحي، زهراء، تموز 2004، إدارة المخاطر في المصارف، مجلة البنوك في الأردن ، المجلد 23، العدد 6، الأردن، ص 12.

ج- الرسائل الجامعية:

1- أبو رحمة، سيرين سميح، 2009، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة- دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، غزة، فلسطين.

2- أبو كمال، ميرفت علي، 2007، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل IIدراسة تطبيقية على المصارف العامة في فلسطين 2007، أطروحة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3- حسون، عتاب يوسف،2010، تفعيل دور الرقابة المالية والإدارية في المؤسسات المالية في سورية دراسة ميدانية على المصرف التسليف الشعبي والبنك العربي، رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين.

4- حمزة، مازن، 2008، أثر إحداث مديرية المخاطر على إدارة المخاطر المصرفية في المصرف التجاري السوري، جزء مكمل لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، فرع دمشق، قسم المصارف.

5- حمودة، عبد الواحد محمد، 2008، تقييم إدارة مخاطر الصرف الأجنبي في الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في مصر، رسالة دكتوراة، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، مصر.

6- الخطيب، منال إبراهيم، 2004، تكلفة الائتمان وقياس مخاطره_ بالتطبيق على احد المصارف التجارية السورية، أطروحة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة حلب.

7- الزعابي، تهاني محمود محمد، 2008، تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في اطار مقررات لجنة بازل- دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي الفلسطيني بغزة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

8- شرون، رقية، 2007، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال العائد والمخاطرة، مذكرة ماجستير تخصص مالية ونقود، جامعة فرحات عباس، سطيف.

9- كاتبة، هدى. عبد الرحيم، دانا، 2007 ، إدارة المخاطر الائتمانية في المصرف العقاري السوري- حالة تطبيقية، أطروحة ماجستير في المصارف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، فرع دمشق.

10- مصطفى، خليل إبراهيم،2009 ، إدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية في المصارف العامة السورية)، رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، جامعة دمشق.

11- منسي، عبد العاطي لاشين محمد، 1997، استراتيجيات إدارة مخاطر أسعار الفائدة المرتبطة بأصول وخصوم البنوك التجارية ،دراسة أعدت لنيل درجة الدكتوراه ،جامعة القاهرة، مصر.

ح-القوانين والمراسيم التشريعية ومشروعاتها:

10-قرار مجلس النقد والتسليف رقم 120\م ن\ ب4 تاريخ 15\3\2005.

11-قانون رقم 22 الصادر بتاريخ 6\8\2005.

12-قرار مجلس النقد والتسليف رقم 106\م ن\ ب4 تاريخ 13\12\2005.

13-قرار مجلس النقد والتسليف رقم 107\م ن\ ب4 تاريخ 13\12\2005.

14-قرار رقم 390\م ن\ ب4 تاريخ 5\5\2008.

15-قرار رقم 588\ م ن\ ب4 تاريخ 22\11\2009.

1- القانون رقم (22) الصادر بتاريخ /2005/86م حول إنشاء هيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية.

2- القانون رقم 23 تاريخ 17\3\2002 الخاص بتشكيل مجلس النقد والتسليف.

3- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 100\م ن\ ب4 تاريخ 2\1\2005.

4- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 101\م ن\ ب4 تاريخ 2\1\2005.

5- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 16\م ن\ ب4 تاريخ 13\8\ 2003، النظام الأساسي للمراقبين المصرفيين الداخليين.

6- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 74\م ن\ ب4 تاريخ 19\9\2004.

7- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 80\م ن\ ب4 تاريخ 7\11\2004.

8- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 93\م ن\ ب4 تاريخ 19\12\2004.

9- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 94\م ن\ ب4 تاريخ 19\12\2004.

10- قرار مجلس النقد والتسليف رقم 95\م ن\ ب4 تاريخ 19\12\2004.

11- المرسوم التشريعي رقم (1654) تاريخ 4 \8\ 1977 ، مرسوم إحداث المصرف التجاري.

خ- تعاميم ومذكرات:

1- المصرف التجاري السوري ، 2004، العمليات المصرفية الإدارة العامة في دمشق.

2- المصرف المركزي المصري،2002، الضوابط الرقابية للعمليات المصرفية الإلكترونية وإصدار وسائل الدفع الإلكتروني، ملحق رقم(3).

د-المواقع الإلكترونية:

1- الإحصاءات النقدية والمصرفية لمصرف سورية المركزي- تم السحب من موقع المصرف المركزي www. Banqueeteral.gov.sy .

2- تقارير المصرف التجاري السوري، تم السحب من موقع مصرف سورية المركزيwww.banquecentral.qov.sy

3- صحيفة الاقتصادية السورية – العدد : 424 : حصاد الاقتصاد السوري عام 2009- تم السحب من موقع : http : www – iqtissdiya . com في يوم 2011/8/16.

4- المصرف التجاري السوري، نبذة عن المصرف، تم السحب من الموقع www . cbs . bank . com. 2011/6/6.

5- معهد الدراسات المصرفية، 2012، إدارة السيولة في المصرف التجاري، السلسلة الخامسة، العدد(2)، الكويت، ص2، تم السحب من موقع www.kibs.edu.kw.

6- المكتب المركزي للإحصاء، تم السحب من موقع www.cbssyr.org في يوم 18-7-2012.

7- موقع صندوق النقد العربي www.ebi.gov.eg.

8- موقع غرفة تجارة دمشق، مسيرة الاقتصاد السوري لعام 2010 ، تم السحب من موقع http : // www . dcc –sy .com.

(2) المراجع باللغة الأجنبية:

A:Books:

1- Brown,K.C.& Reilly,F.K., 1997, Investment analysis and portfolio management, sixth edition, the Dryden.

2- Dorfman,M.S., 1998, Introduction to Risk Management & Insurance, 6th^{Ed}., Prentice Hall.

3- Downes.J., 1998,Dictionary of finance and investment terms, USA.

4- Howells,P. & Bain,K., 2000, Financial Market & Institutions, 3rd, Prentice Hall.

5- Jarion,p.&.KHoury,S.J., 1996, Financial risk management domestic and international dimensions, Black Well Publisher, Cambridge, Massachusetts.

6- R.E.Fetal, 1998, Commercial Banking, England Cliffs, England Cliffs, Pronto Hill, NY .

7- Sinkery,J.F, 1989, Commercial Banking Financial Management, 3rd, Macmillan, INC.

B- Papers:

1- Guglielmo,R.M., 2008, Managing Liquidity Risk - Six ways to strengthen your liquidity risk–management process, Bank Accounting Finance Journal,p:5-8.

2- Jason,K., January 2004, The Benefits of Basel II and the Path to Improve Financial Performance, Financial Performance, p:21.

3- Van Roy,P., Aug 2005, Credit Ratings and the Standardized Approach to Credit Risk in Basel II, European Central Bank Working, No517.

c-Internet Periodicals:

1- http://www.nbs.yu-export-internet-english-55-55-6.index-htm, Risks Management in Banking,2008,"(Nation Bank of Serbia(NBS) ",Bank supervision

الملاحق

الملحق رقم (A)

جداول الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر في المصرف التجاري السوري من عام 2004 ولغاية 2011

الجدول رقم (1): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2004

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1343	%100	1343
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	102378	%100	102378
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	24311	%100	24311
ديون غير منتجة	379	%100	379
الاعتمادات المستندية للاستيراد	82161	%100	82161
الاعتمادات المستندية للتصدير	173772	%30	52131
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	83350	%100	83350
المجموع			**346053**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2004

الجدول رقم (2): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2005

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1653	%100	1653
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	109057	%100	109057
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	42748	%100	42748
ديون غير منتجة	660	%100	660
الاعتمادات المستندية للاستيراد	120718	%100	120718
الاعتمادات المستندية للتصدير	23262	%30	6979
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	84455	%100	84455
المجموع			**377810**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2005

الجدول رقم (3): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2006

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1861	%100	1861
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	134061	%100	134061
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	60179	%100	60179
ديون غير منتجة	671	%100	671
الاعتمادات المستندية للاستيراد	148585	%100	148585
الاعتمادات المستندية للتصدير	18587	%30	5576
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	72678	%100	72678
المجموع			**435971**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2006

الجدول رقم (4): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2007

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1411	%100	1411
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	138946	%100	138946
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	129943	%100	129943
ديون غير منتجة	2400	%100	2400
الاعتمادات المستندية للاستيراد	173772	%100	173772
الاعتمادات المستندية للتصدير	173772	%30	93130
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	72242	%100	72242
المجموع			**611844**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2007

الجدول رقم (5): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2008

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1410	%100	1410
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	142000	%100	142000
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	292332	%100	292332
ديون غير منتجة	2867	%100	2867
الاعتمادات المستندية للاستيراد	178077	%100	178077
الاعتمادات المستندية للتصدير	22239	%30	6671
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	67707	%100	67707
المجموع			**691064**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2008

الجدول رقم (6): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2009

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1480	%100	1480
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	147602	%100	147602
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	233411	%100	233411
ديون غير منتجة	5028	%100	5028
الاعتمادات المستندية للاستيراد	159810	%100	159810
الاعتمادات المستندية للتصدير	23764	%30	7129
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	72055	%100	72055
المجموع			**626515**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2009

الجدول رقم (7): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2010

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1474	%100	1474
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	23490	%100	23490
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	358322	%100	358322
ديون غير منتجة	6249	%100	6249
الاعتمادات المستندية للاستيراد	166759	%100	166759
الاعتمادات المستندية للتصدير	21200	%30	6360
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	73693	%100	73693
المجموع			**636347**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2010

الجدول رقم (8): الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر لعام 2011

الموجودات	المبالغ(مليون ل.س)	نسبة التثقيل	الموجودات مرجحة بأوزان المخاطر
محفظة الأوراق التجارية المحسومة	1502	%100	1502
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات عينية	29707	%100	29707
القروض والسلف والحسابات الجارية المدينة بضمانات أخرى	299535	%100	299535
ديون غير منتجة	11899	%100	11899
الاعتمادات المستندية للاستيراد	160669	%100	160669
الاعتمادات المستندية للتصدير	4412	%30	1323
الكفالات والقبولات والضمانات الاحتياطية	65885	%100	65885
المجموع			**570520**

المصدر: التقرير السنوي للمصرف التجاري السوري لعام 2011

الملحق رقم (B)

استبيان الدراسة

أخي الموظف الكريم /أختي الموظفة الكريمة

تقوم الباحثة بإعداد رسالة الماجستير بعنوان: **تحليل مخاطر الأنشطة المصرفية وأثرها في التنمية الاقتصادية – دراسة تطبيقية على المصرف التجاري السوري.**

ولإنجاز هذا العمل نرجو منكم التكرم بإبداء رأيكم حول النقاط المتعلقة بهذا الاستبيان وذلك بوضع إشارة (✓) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة.

مع العلم أن جميع البيانات المتعلقة بهذا الاستبيان ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرين حسن تعاونكم.

ولكم مني فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

عبادة سميع غضبان

الاستبيان

الخاص بمدى تطبيق المصرف التجاري السوري لقرارات مجلس النقد والتسليف و قرارات مصرف سورية المركزي المتعلقة بالممارسات السليمة لإدارة المخاطر المصرفية ورقابتها:

أولاً- المخاطر الائتمانية:

رقم البند	البيان	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
1	تعتمد الإدارة العامة في المصرف على إتباع إجراءات مكتوبة للسياسات الائتمانية إلى الإدارات المعنية كافة					
2	يعمل المصرف على تحديد مخاطر الائتمان **المحتملة** في كل نشاط ائتماني جديد وذلك قبل التعامل به.					
3	يقوم المصرف بمراجعة إستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان وسياساتها					
4	تعمل إدارة المصرف على التقييد بالحدود القصوى لمنح التسهيلات الائتمانية التي حددها مجلس النقد والتسليف للقطاعات والنشاطات التي ينوي منحها					
5	تعتمد إدارة المصرف على وضع إجراءات ومعايير ومقاييس محكمة عند تعديل أو إعادة تمويل التسهيلات الائتمانية					
6	تعمل إدارة المصرف على التركيز على وجود تعاون وتنسيق بين كافة الجهات المعنية بمخاطر الائتمان					
7	يلتزم المصرف نظاماً خاصاً لإدارة محافظ الائتمان					
8	يتبع المصرف نظام معلومات يمكنه من قياس مخاطر الائتمان الكامنة في نشاطاته المختلفة داخل الميزانية وخارجها					
9	يعمل المصرف على تحديد التركزات الائتمانية في مجموعة من الأشخاص أو في نشاطات محددة أو في مناطق جغرافية محددة بغية التأكد من عدم وجود تجاوزات على السياسات الموضوعة					
10	يأخذ المصرف بعين بالحسبان التغيرات المستقبلية المحتملة للأوضاع الاقتصادية عند تقييم الائتمان والمحفظة الائتمانية					
11	تلتزم الجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الائتمانية رفع تقارير عن المخاطر الائتمانية كافة بشكل دوري					
12	يعمل المصرف على تصنيف ديونه واتخاذ القرار المناسب لكل نوع من أنواع هذه الديون					

ثانياً: مخاطر السيولة:

رقم البند	البيان	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
1	يوجد تقارير يومية عن السيولة في المصرف					
2	تعمل إدارة المصرف على وضع إجراءات مناسبة لإدارة السيولة					
3	تقوم الإدارة العامة بالإعلام الفوري لمجلس الإدارة عن أي تدني في مستوى السيولة عن الحد الأدنى المقرر له.					
4	يوجد ضمن المصرف نظام معلوماتي يعمل على قياس مخاطر السيولة ومراقبتها ومتابعتها ورفع التقارير في الوقت المناسب					
5	يقوم المصرف بوضع الخطط البديلة لمواجهة أزمات السيولة التي يمكن أن يتعرض لها					
6	يحدد المصرف نظاماً خاصاً لمراقبة وضع السيولة بالعملات الأجنبية					
7	تتم مراجعة سياسة السيولة وتطويرها مع تغير أوضاع المصرف ونشاطاتها					
8	يوجد تنسيق تام بين المصرف وبين الجهات المسؤولة عن سياسة السيولة					
9	يقوم المصرف بدراسة لمقارنة الموجودات والموجودات لديه بحجم المطالبات المتوقعة التي تفوق السيولة المتوفرة					
10	يضع المصرف حدوداً للنفقات الإدارية لديه ويقدم الاقتراحات والحلول المناسبة لترشيد تلك النفقات					
11	توجد جهة رقابية مختصة في المصرف لتنفيذ سياسات السيولة الموضوعة وأهدافها وتقييمها					
12	يلتزم المصرف درجة شفافية كافية بحيث تعكس وضع السيولة الحقيقة لديه بجميع العملات التي يتعامل معها					

ثالثاً- مخاطر السوق(مخاطر سعر الفائدة- مخاطر أسعار الصرف- مخاطر التسعير)

1- مخاطر أسعار الفائدة

رقم البند	البيان	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
1	يوجد لدى المصرف سياسات مكتوبة ومحددة حول مخاطر سعر الفائدة					
2	يعمل المصرف على مراجعة سياسات مخاطر سعر الفائدة وقياسها ومراقبتها ومتابعتها					
3	يعمل المصرف على تحديد سقوف لمخاطر أسعار الفائدة					
4	يتوفر لدى المصرف عاملين لديهم الخبرة والكفاءة في إدارة مخاطر سعر الفائدة					
5	يوجد لدى المصرف نظام ضبط داخلي من أجل التأكد من التقيد بالإجراءات والسياسات الموضوعة					
6	تقدم التقارير الخاصة بمخاطر سعر الفائدة لمجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف في الوقت المحدد					
7	يعمل المصرف على تكوين مخصصات مقابل الخسائر التي تنتج عن تقلبات سعر الفائدة					
8	إن التغيرات في أسعار الفائدة تشكل ضغوطات على نشاطات المصرف					

2- مخاطر سعر الصرف

رقم البند	البيان	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
9	يلتزم المصرف مراجعة السياسات الموضوعة لمخاطر أسعار الصرف وتعديلها طبقاً للظروف المحيطة					
10	يلتزم المصرف استخدام أدوات للحيطة من مخاطر التعامل بالعملات الأجنبية					
11	المصرف لا ينقصه الخبرات اللازمة في مجال التعامل بالعملات الأجنبية					
12	يقوم المصرف بالاحتفاظ بالعملات الأجنبية بين عدة عملات رئيسة وبنسب معينة					
13	يقوم المصرف بتحويل المبالغ الواردة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية في حال الحاجة إليها					
14	يوفر المصرف برامج تدريبية فعالة لتدريب العاملين لديه في مجال التعامل بالعملات الأجنبية					

3- مخاطر التسعير:

رقم البند	البيان	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
15	تعمل الإدارة العليا في المصرف على اتباع سياسات لتقييم أصولها بقيمها الجارية بدلاً من قيمتها الدفترية					
16	تأخذ الإدارة العليا للمصرف بعين الاعتبار تذبذب أسعار الموجودات في السوق عند تقييمها					
17	تعتمد إدارة المصرف على التقارير المالية كمصدر للمعلومات للتنبؤ باتجاه أسعار الأوراق المالية وحركتها					
18	يلتزم المدقق الداخلي لدى المصرف السياسات والإجراءات التي وضعها المصرف للتعامل مع مخاطر التسعير					

رابعاً- المخاطر التشغيلية:

رقم البند	البيان	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
1	إن مجلس إدارة المصرف على علم ودراية بالمخاطر التشغيلية الهامة التي تواجه المصرف وكيفية التعامل معها					
2	إن مجلس الإدارة والإدارة العامة في المصرف قادران على تحديد المخاطر التشغيلية وقياسها ومراقبتها ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بها					
3	يلتزم مجلس إدارة المصرف مراجعة المخاطر التشغيلية بشكل دوري وإضافة أي مخاطر جديدة					
4	يتأكد مجلس الإدارة من أن المخاطر التشغيلية تخضع لرقابة داخلية شاملة من قبل أشخاص مستقلين عن العمليات التي تنشأ عنها					
5	تتأكد الإدارة العامة من قيام وحدات المصرف وأقسامه كافة بتنفيذ نظام إدارة المخاطر التشغيلية					
6	تستطيع الإدارة العامة توفير المعلومات الخاصة بالمخاطر التشغيلية والخسائر الناتجة عنها للأشخاص العاملين فيها					
7	تعتمد الإدارة العامة على تطوير الإجراءات المناسبة لتقييم المخاطر التشغيلية الناتجة عن التغييرات التي تحدث من خلال نشاط المصرف					
8	يعتمد المصرف على تطبيق نظام مراقبة دورية للمخاطر التشغيلية					
9	يقوم المصرف بالاستفادة من التقارير التي تعدها السلطات الرقابية أو دائرة إدارة المخاطر في معالجة المخاطر التشغيلية وإدارتها					
10	يوجد لدى المصرف حدود للمخاطر التشغيلية التي يمكن أن يتحملها					
11	يوجد لدى المصرف حلول أو خطط بديلة للتخفيف من الخسائر التي يمكن أن تنتج عن المخاطر التشغيلية					
12	يتم تجميع المخاطر وتبويبها بحسب الوحدات والأقسام التي تواجه المخاطر التشغيلية					
13	يتم تحديد **مؤشرات** المخاطر التشغيلية في المصرف ومراجعتها دورياً					
14	يتم قياس مدى تكرار حدوث المخاطر التشغيلية ومدى درجة خطورتها في نشاطات المصرف					

خامساً- مخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية(مخاطر الصيرفة):

رقم البند	البيان	موافق بشدة	موافق	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد
1	يوجد ضمن المصرف معايير كمية لقياس المخاطر الإلكترونية التي يتعرض لها					
2	يضع المصرف حدود قصوى لما يمكن أن يتحمله من خسائر نتيجة المخاطر الإلكترونية					
3	يتبع المصرف سياسات فحص المخاطر التي يمكن أن تنتج عن أعمال الصيرفة الإلكترونية قبل اعتمادها					
4	يقوم المصرف بالإجراءات المناسبة للتحقق من هوية الزبائن والصلاحيات، عندما يتم التعامل معهم من خلال الصيرفة الإلكترونية					
5	يتبع المصرف أي إجراءات لحماية نظم الاتصالات من قبل العاملين غير المرخص لهم للعمل فيها					
6	يقوم المصرف بتأمين البنية التحتية التي تؤمن المحافظة على عمليات الصيرفة الإلكترونية من أي انتهاك داخلي أو خارجي					
7	يقوم المصرف بالعمل على التقييم المستمر للصيرفة الإلكترونية وتطويرها					
8	يقوم المصرف بالاعتماد على خطط بديلة للاستمرار في تقديم خدمات الكترونية في حال حدوث أعطال في نظامه الداخلي					
9	يقوم المصرف باتباع مبدأ الفصل الوظيفي للذين يديرون أو يراقبون أو يشغلون العمليات الخاصة بالصيرفة الإلكترونية					
10	يقوم المصرف باتباع الإجراءات الداخلية والخارجية والاختبارات الدورية للتأكد من عدم وجود اختراق للنظم المصرفية لديه					
11	يقوم المصرف باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمكنه من التقيد بمتطلبات السرية المصرفية					
12	يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوضعه في موقعه الإلكتروني على شبكة الإنترنت					